No. 29004

MULTILATERAL

Convention for the suppression of unlawfnl acts against the safety of maritime navigation. Concluded at Rome on 10 March 1988

Protocol to the above-mentioned Convention for the suppression of unlawful acts against the safety of fixed platforms located on the continental shelf. Coucluded at Rome on 10 March 1988

Authentic texts: Arabic, Chinese, English, French, Russian and Spanish.

Registered by the International Maritime Organization on 26 June 1992.

MULTILATÉRAL

Convention pour la répression d'actes illicites contre la sécurité de la navigation maritime. Conclu à Rome le 10 mars 1988

Protocole à la Convention susmentionnée pour la répression d'actes illicites contre la sécurité des plates-formes fixes situées sur le plateau continental. Conclu à Rome le 10 mars 1988

Textes authentiques : arabe, chinois, anglais, français, russe et espagnol.

Enregistrés par l'Organisation maritime internationale le 26 juin 1992.

المادة ٢١

١- تودع هذه الاتفاقية لدى الامين العام.

٢- يقوم الامين العام بما يلي :

(أ) اخطار جميع الدول الموقعة على هذه الاتفاقية او المنضمة إليها بالآتي :

'١' كل توقيع جديد او ايداع صك بالتصديق ، او الموافقة ، او القبول ، او الانضمام والتاريخ المتعلق بذلك ؛

'٢' تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية؛

'٣' ايداع اي صك بالإنسحاب من هذه الاتفاقية مع تاريخ استلامه وموعد نفاذ الانسحاب؛

'٤' تلقي اي اعلان او اخطار يصدر في ظل هذه الاتفاقية ؛

(ب) إرسال نسخ مصدقة مطابقة للاصل من هذه الاتفاقية إلى جميع الدول الموقعة عليها او المنضمة إليها.

٣- وبمجرد نفاذ هذه الاتفاقية ، يرسل المودع لديه نسخة منها مصدقة ومطابقة للاصل الى الامين العام للامم المتحدة للتسجيل والنشر ، تمشياً مع المادة ١٠٢ من ميثاق الامم المتحدة.

المادة ٢٢

حررت هذه الاتفاقية في نسخة واحدة باللغات العربية ، والصينية ، والانكليزية ، والفرنسية والروسية ، والاسبانية ، وتعتبر هذه النصوص متساوية في الحجية.

وإشهادا على ذلك قام الموقعون أدناه ، المفوضون بذلك رسميا من حكوماتهم ، بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

حررت في مدينة روما في اليوم العاشر من شهر آذار/مارس سنة ألف وتسعمائة وثمانية وثمانين.

[*For the signatures, see p. 275 of this volume — Pour les signatures, voir p. 275 du présent volume.*]

٢- ويمكن للدول أن تعرب عن موافقتها على الالتزام بهذه الاتفاقية عن طريق :

(أ) التوقيع دون تحفظ يشترط التصديق أو الموافقة أو القبول؛

(ب) التوقيع المشروط بالتصديق أو الموافقة أو القبول على أن يعقب ذلك التصديق أو الموافقة أو القبول؛

(ج) الانضمام.

٣- يسري مفعول التصديق أو الموافقة أو القبول أو الانضمام بإيداع صك بهذا المعنى لدى الأمين العام.

المادة ١٨

١- تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد تسعين يوماً من تاريخ قيام خمسة عشرة دولة بالتوقيع عليها دون تحفظ بالنسبة للتصديق أو الموافقة أو القبول ، أو بإيداع صك بشأنها بالتصديق أو الموافقة أو القبول أو الانضمام.

٢- وبالنسبة لدولة أودعت صكاً بالتصديق أو الموافقة أو القبول أو الانضمام بشأن هذه الاتفاقية بعد تلبية شروط نفاذها فإن مفعول التصديق أو الموافقة أو القبول أو الانضمام يسري بعد تسعين يوماً من الإيداع.

المادة ١٩

١- يجوز لأية دولة طرف الانسحاب من هذه الاتفاقية في أي وقت بعد انقضاء سنة واحدة على بدء نفاذ الاتفاقية بالنسبة لها.

٢- ويكون الانسحاب عن طريق إيداع صك بهذا المعنى لدى الأمين العام.

٣- ويسري مفعول الانسحاب بعد عام من استلام الأمين العام لصك الانسحاب أو بعد مدة أطول تحدد في الصك المذكور.

المادة ٢٠

١- يمكن للمنظمة أن تعقد مؤتمراً لمراجعة أو تعديل هذه الاتفاقية.

٢- يقوم الأمين العام بعقد مؤتمر للدول الأطراف في هذه الاتفاقية لمراجعة أو تعديل الاتفاقية ، بناء على طلب ثلث الدول الأطراف أو عشر منها أيهما كان أكثر.

٣- يعتبر أي صك بالتصديق أو الموافقة أو القبول أو الانضمام يودع بعد تاريخ نفاذ تعديل ما على هذه الاتفاقية على أنه ينطبق على الاتفاقية كما عدلت .

المادة ١٥

١- على كل دولة طرف، وطبقاً لقانونها الوطني ، أن تقدم الى الامين العام ، باسرع ما يمكن ، جميع المعلومات ذات الصلة المتوافرة في حوزتها عن :

(أ) ظروف الجرم ؛

(ب) الإجراءات المتخذة طبقاً للفقرة ٢ من المادة ١٣ ؛

(ج) الاجراءات المتخذة إزاء الفاعل أو الظنين ولاسيما نتائج إجراءات تسليم القارين أو أية إجراءات قانونية اخرى.

٢- تقوم الدولة الطرف التي يحاكم فيها الظنين ، وطبقاً لقانونها الوطني ، بإبلاغ الامين العام بالنتيجة النهائية للاجراءات.

٣- يقوم الامين العام بتعميم المعلومات المرسلة طبقاً للفقرتين ١ و٢ على جميع الدول الاطراف، وكذلك على الدول الاعضاء في المنظمة البحرية الدولية (المشار اليها فيما بعد بإسم المنظمة) والدول الاخرى المعنية ، والمنظمات الحكومية الدولية المختصة .

المادة ١٦

١- عند استحالة تسوية اي نزاع ينشب بين دولتين أو أكثر من الدول الاطراف بشأن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية ضمن فترة معقولة يحال هذا النزاع بناء على طلب دولة منها الى التحكيم . وإذا لم تتمكن الاطراف من الاتفاق على تنظيم التحكيم خلال ستة أشهر من تاريخ طلبه فإن بمقدور اي منها أن تحيل النزاع الى محكمة العدل الدولية بطلب يتماشى مع قانون هذه المحكمة.

٢- بإمكان أية دولة ، عند التوقيع على هذه الاتفاقية أو التصديق عليها أو الموافقة عليها أو القبول بها أو الانضمام إليها ، أن تعلن أنها لا تعتبر نفسها ملزمة بحكم واحد من أحكام الفقرة ١ أو بها جميعاً . ولا تكون الدول الاطراف الاخرى ملزمة بتلك الاحكام إزاء اية دولة أبدت مثل هذا التحفظ.

٣- تستطيع أية دولة أبدت تحفظاً حسب الفقرة ٢ أن تسحب ، في اي وقت ، هذا التحفظ وذلك عن طريق اخطار الامين العام.

المادة ١٧

١- يفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية في مدينة روما في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٨ وذلك للدول المشاركة في المؤتمر الدولي لقمع الاعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، ثم يفتح في مقر المنظمة البحرية الدولية لجميع الدول بين ١٤ آذار/مارس ١٩٨٨ و ٩ آذار/مارس ١٩٨٩ . ويبقى باب الانضمام مشرعاً بعد ذلك .

٦- وعند دراسة طلب تسليم الظنين طبقاً لهذه الاتفاقية ، ينبغي أن تراعي الدولة المتلقية للطلب مراعاة مناسبة مسألة ما إذا كان بالمستطاع انفاذ حقوق هذا الظنين المحددة في الفقرة ٣ من المادة ٧ في الدولة الطالبة .

٧- وفيما يتعلق بالأفعال الجرمية حسب تعريف هذه الاتفاقية ، فإن احكام جميع معاهدات وترتيبات تسليم المجرمين المطبقة بين الدول الاطراف تعدل كما بين دول أطراف بالقدر اللازم لكي تتماشى مع هذه الاتفاقية .

المادة ١٢

١- على الدول الاطراف أن تمنح بعضها البعض أقصى قدر من المساعدة فيما يتعلق بالاجراءات الجنائية المتخذة ازاء الافعال الجرمية المحددة في المادة ٣، بما في ذلك تقديم العون في عملية الحصول على الادلة المتوافرة في حوزتها والتي تحتاجها تلك الاجراءات.

٢- تضطلع الدول الاطراف بإلتزاماتها المحددة في الفقرة ١ بصورة تتماشى مع أية معاهدات بشأن المساعدات القضائية المتبادلة التي قد تكون قائمة بينها. وإذا لم تكن هناك مثل هذه المعاهدات ، فإن الدول الاطراف ستقدم المساعدة لبعضها البعض طبقاً لقوانينها الوطنية.

المادة ١٣

١- تتعاون الدول الاطراف في تلافي الافعال الجرمية المحددة في المادة ٣ وخصوصاً عن طريق :

(أ) إتخاذ جميع الاجراءات الممكنة كي تمنع القيام على أراضيها بالاعداد لارتكاب تلك الافعال الجرمية ضمن أراضيها أو خارجها؛

(ب) تبادل المعلومات طبقاً لقوانينها الوطنية، وتنسيق الاجراءات الادارية وغيرها المتخذة حسبما هو مناسب لتلافي ارتكاب الافعال الجرمية المحددة في المادة ٣.

٢- وعندما يسفر ارتكاب جرم مما هو محدد في المادة ٣ عن تأخير مرور سفينة ما أو انقطاعه فإن على أية دول طرف توجد السفينة أو الركاب أو الطاقم في أراضيها أن تبذل كل ما في وسعها لتجنب إحتجاز أو تأخير السفينة أو ركابها أو طاقمها بصورة لا داعي لها.

المادة ١٤

على كل دولة طرف تتوافر لديها أسباب تدعو الى الاعتقاد بأن جرما ما من الافعال الجرمية المحددة في المادة ٣ سيرتكب أن تتقدم ، طبقاً لقانونها الوطني وبأسرع ما يمكن ، بكل المعلومات ذات الصلة الموجودة في حوزتها الى تلك الدول التي تعتقد أنها ستكون الدول التي ستفرض الولاية طبقاً للمادة ٦.

المادة ٩

لا يجوز تفسير أي بند في هذه الاتفاقية على انه يؤثر بأية صورة من الصور على قواعد القانون الدولي المتعلقة بأهلية الدول لممارسة ولاية التحقيق أو الإنفاذ على ظهر السفن التي لا ترفع علمها.

المادة ١٠

١- في الحالات التي تنطبق فيها المادة ٦ فإن على الدولة الطرف التي يوجد فيها الفاعل أو الظنين أن تبادر على الفور، إن لم تقم بتسليمه، ودون أي استثناء على الاطلاق ، وبغض النظر عما إذا كان الجرم قد ارتكب في اراضيها أم لا، إلى احالة القضية دون تاخير إلى سلطاتها المختصة بغرض المقاضاة طبقاً لقوانين هذه الدولة. ومن الواجب ان تتخذ السلطات المذكورة قرارها بالطريقة ذاتها المتبعة إزاء أي جرم عادي ذي طابع خطير في ظل قانون تلك الدولة.

٢- يكفل لأي شخص تباشر بحقه إجراءات المقاضاة فيما يتصل بالافعال الجرمية المحددة في المادة ٣ معاملة منصفة في كافة مراحل الدعوى ، بما في ذلك جميع الحقوق والضمانات التي يوفرها قانون الدولة الموجود على اراضيها لمثل هذه الاجراءات.

المادة ١١

١- تعتبر الافعال الجرمية المحددة في المادة ٣ مدرجة كافعال تستوجب التسليم في كل معاهدات التسليم المبرمة بين الدول الاطراف. وتتعهد الدول الاطراف بان تدرج هذه الافعال كافعال تستوجب التسليم في كل معاهدة تسليم تبرم فيما بينها.

٢- إذا كانت دولة من الدول الاطراف تشترط للتسليم وجود معاهدة بهذا الشان وتلقت طلباً بالتسليم من دولة طرف اخرى لا تقوم معها مثل هذه المعاهدة، فإن على الدولة المتلقية للطلب ان تعتبر هذه الاتفاقية اساساً قانونياً للتسليم إزاء الافعال الجرمية المحددة في المادة ٣. ويخضع التسليم للشروط الاخرى التي ينص عليها قانون الدولة الطرف المتلقية للطلب.

٣- وعلى الدول الاطراف التي لا تجعل التسليم مشروطاً بوجود معاهدة ان تعتبر الافعال الجرمية المحددة في المادة ٣ كافعال تستوجب التسليم فيما بينها على ان يخضع ذلك للشروط التي ينص عليها قانون الدولة المتلقية للطلب.

٤- وإذا دعت الحاجة ، فمن الواجب معاملة الافعال الجرمية المحددة في المادة ٣ ، ولأغراض التسليم بين الدول الاطراف، على انها لم ترتكب في المكان الذي وقعت فيه فحسب بل وكذلك في مكان يخضع لولاية الدولة الطرف الطالبة للتسليم.

٥- وفي حال تلقي دولة طرف اكثر من طلب للتسليم من الدول التي فرضت ولايتها طبقاً للمادة 1[٦] وقررت عدم المقاضاة فإن عليها عند اختيار الدولة التي ستسلم اليها الفاعل أو الظنين ان تراعي بشكل مناسب مصالح ومسؤوليات الدولة الطرف التي كانت السفينة ترفع علمها وقت ارتكاب الجرم.

[1] Text between brackets reflects corrections effected by procès-verbal of 21 December 1989 — Le texte entre crochets reflète les corrections effectuées par procès-verbal du 21 décembre 1989.

٢- تقوم هذه الدولة على الفور بإجراء تحقيق أولي في الوقائع طبقاً لتشريعاتها.

٣- يحق لأي شخص تتخذ ضده الاجراءات المشار إليها في الفقرة ١ ما يلي :

(أ) الإتصال دون تأخير بأقرب ممثل مختص للدولة التي ينتمي إليها أو التي يحق لها إجراء مثل هذا الاتصال، وإذا كان دون جنسية فبممثل الدولة التي يتخذ من أراضيها مقراً معتاداً له؛

(ب) تلقي زيارة من ممثل تلك الدولة.

٤- تمارس الحقوق المشار إليها في الفقرة ٣ بشكل يتماشى مع القوانين واللوائح في الدولة التي يوجد الفاعل أو الظنين في أراضيها ، شريطة أن تتيح تلك القوانين واللوائح تحقيق الغايات التي تهدف المهما الحقوق الممنوحة في ظل الفقرة ٣ على الوجه الأمثل.

٥- عندما تقوم دولة طرف، طبقاً لهذه المادة، باعتقال شخص ما، فإن عليها أن تبلغ على الفور الدول التي فرضت ولايتها حسب الفقرة ١ من المادة ٧، إلى جانب أية دولة معنية أخرى، إذا استصوبت ذلك، بأن مثل هذا الشخص قيد الاعتقال وبالظروف التي تستدعي احتجازه . وينبغي على الدولة الطرف التي تقوم بالتحقيق الاولي المشار اليه في الفقرة ٢ من هذه المادة أن تقوم على الفور بإرسال ما تخلص إليه من نتائج الى الدول المذكورة وأن توضح ما إذا كانت تعتزم ممارسة الولاية.

المادة ٨

١- يمكن لربان سفينة من سفن دولة طرف ("دولة العلم") أن يسلّم الى سلطات دولة طرف أخرى ("الدولة المتلقية") أي شخص إذا ما توافرت لديه أسباب مقنعة للاعتقاد بأنه ارتكب فعلاً من الأفعال الجرمية المحددة في المادة ٣.

٢- وعند نقل السفينة لشخص يعتزم الربان تسليمه طبقاً للفقرة ١ ينبغي أن تكفل دولة العلم ، حيثما كان ذلك مستطاعاً، وقبل دخول المياه الاقليمية للدولة المتلقية ، إن أمكن، الزام الربان بإخطار سلطات الدولة المتلقية باعتزامه تسليم مثل هذا الشخص وبالاسباب الداعية إلى ذلك.

٣- ينبغي أن توافق الدولة المتلقية على التسليم وأن تباشر بالاجراءات طبقاً لاحكام المادة ٧ ، إلا في الحالات التي تتوافر لديها الاسباب للاعتقاد بأن الاتفاقية لا تنطبق على الافعال التي تستند اليها عملية التسليم. ومن الواجب ارفاق أي رفض بالاستلام ببيان يوضح الاسباب الداعية إلى ذلك.

٤- تكفل دولة العلم الزام ربان سفينتها بتزويد سلطات الدولة المتلقية بالادلة المتوافرة في حوزته بشأن الجرم المزعوم.

٥- يمكن لدولة متلقية قبلت استلام شخص طبقاً للفقرة ٣ أن تطلب بدورها من دولة العلم قبول تسلم ذلك الشخص. وتنظر دولة العلم في مثل هذا الطلب ، وإذا ما وافقت عليه فإنها تباشر بالاجراءات طبقاً للمادة ٧. وفي حال رفض دولة العلم للطلب فإن عليها أن تزود الدولة المتلقية ببيان عن الاسباب الداعية إلى ذلك.

المادة ٥

تجعل كل دولة طرف في الاتفاقية الافعال الجرمية المحددة في المادة ٣ خاضعة للمعاقبة بعقوبات مناسبة تاخذ في الإعتبار ما لها من طابع خطير.

المادة ٦

١- تتخذ كل دولة طرف ما يلزم من إجراءات لفرض ولايتها على الافعال الجرمية المحددة في المادة ٣ عند إرتكاب الجرم :

(أ) ضد سفينة ترفع علمها عند ارتكاب الجرم او على ظهر تلك السفينة؛

(ب) في اراضي تلك الدولة، بما في ذلك مياهها الاقليمية؛

(ج) من قبل احد مواطنيها.

٢- كما يمكن للدولة ان تفرض ولايتها على مثل هذا الجرم في الحالات التالية :

(أ) عند ارتكاب الجرم من جانب شخص بلا جنسية ويكون مقره المعتاد في تلك الدولة؛

(ب) عند تعرض احد مواطني الدولة اثناء إرتكاب الجرم للاحتجاز او التهديد او الاصابة بجراح او القتل؛

(ج) عند إرتكاب الجرم في محاولة لاجبار الدولة على القيام بعمل من الاعمال او الامتناع عن القيام به.

٣- تقوم اية دولة طرف تفرض الولاية المشار اليها في الفقرة ٢ باخطار الامين العام للمنظمة البحرية الدولية (المشار إليه فيما بعد باسم "الامين العام") بذلك. وإذا ما الغت هذه الدولة فيما بعد ولايتها فإن عليها ان تخطر الامين العام بهذا الالغاء.

٤- تقوم كل دولة طرف باتخاذ ما يلزم من إجراءات لفرض ولايتها على الافعال الجرمية المحددة في المادة ٣ في الحالات التي يكون فيها الظنين موجوداً في اراضيها ولا تقوم بتسليمه إلى اي من الدول الاطراف التي فرضت ولايتها طبقاً للفقرتين ١ و٢ من هذه المادة.

٥- لا تستبعد هذه الاتفاقية فرض اية ولاية جنائية بموجب القوانين الوطنية.

المادة ٧

١- تقوم اية دولة طرف يكون الفاعل او الظنين في اراضيها ، وطبقاً لقوانينها ، باعتقاله او بإتخاذ تدابير اخرى تكفل وجوده اثناء الفترة اللازمة للقيام بالإجراءات الجنائية او إجراءات التسليم ، وذلك عند اقتناعها بان الظروف تستدعي هذا .

(أ) الاستيلاء على سفينة أو السيطرة عليها باستخدام القوة أو التهديد بإستخدامهـــا أو باستعمال أي نمط من انماط الاخافة؛

(ب) ممارسة عمل من أعمال العنف ضد شخص على ظهر السفينة إذا كان هذا يمكن أن يعـــرض للخطر الملاحة الآمنة للسفينة؛

(ج) تدمير السفينة أو الحاق الضرر بها أو بطاقمها مما يمكن أن يعرض للخطر الملاحة الآمنـــة لهذه السفينة؛

(د) الاقدام، بأية وسيلة كانت ، على وضع ، أو التسبب في وضع ، نبيطة أو مادة على ظهـــر السفينة يمكن أن تؤدي الى تدميرها أو الحاق الضرر بها أو بطاقمها مما يعرض للخطر أو قـــد يعرض للخطر الملاحة الآمنة للسفينة؛

(هـ) تدمير المرافق الملاحية البحرية أو الحاق الضرر البالغ بها أو عرقلة عملها بشدة، إذا كانـــت مثل هذه الاعمال يمكن أن تعرض للخطر الملاحة الآمنة للسفن ؛

(و) نقل معلومات يعلم أنها زائفة وبالتالي تهديد الملاحة الآمنة للسفن ؛

(ز) جرح أو قتل أي شخص عند ارتكاب أو محاولة ارتكاب الافعال الجرمية المذكورة في الفقـرات الفرعية من "أ" إلى "و" .

٢- كما يعتبر أي شخص مرتكباً لجرم إذا ما قام بالآتي :

(أ) محاولة ارتكاب أي من الافعال الجرمية المحددة في الفقرة ١ ؛ أو

(ب) التحريض على ارتكاب أي من الافعال الجرمية المحددة في الفقرة ١ من جانب شخص صـــا أو مشاركة مقترف ذلك الافعال ؛

(ج) التهديد ، المشروط أو غير المشروط ، طبقاً لما ينص عليه القانون الوطني ، بارتكاب أي مـــن الافعال الجرمية المحددة في الفقرات الفرعية (ب) و(ج) و(هـ) من الفقرة ١ بهدف إجبـــار شخص حقيقي أو اعتباري على القيام بعمل ما أو الامتناع عن القيام به إذا كان من شأن هـــذا التهديد أن يعرض للخطر الملاحة الآمنة للسفينة المعنية.

المادة ٤

١- تنطبق احكام هذه الاتفاقية إذا كانت السفينة تبحر أو تزمع الابحار في مياه واقعة وراء الحـــدود الخارجية للبحر الاقليمي لدولة منفردة أو الحدود الجانبية لهذا البحر مع الدول المتاخمة ، أو عبر تلـــك المياه أو منها .

٢- وفي الحالات التي لا تنطبق فيها الاتفاقية حسب الفقرة ١ أعلاه فإنها مع ذلك ستطبق ، إذا كـــان الفاعل أو الظنين موجوداً في دولة طرف في الاتفاقية غير الدولة المشار إليها في الفقرة ١.

وإذ تلاحظ قرار جمعية المنظمة البحرية الدولية رقم ج ٥٨٤(د-١٤) الصادر في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ الذي دعا الى وضع اجراءات ترمي الى تلافي الاعمال غير المشروعة التي تهدد سلامة السفن وامن الركاب والطواقم ،

وإذ تلاحظ أن مسالة الانضباط العادي على متن السفن تقع خارج نطاق هذه الاتفاقية ،

وإذ تؤكد استصواب رصد القواعد والمعايير المتعلقة بتلافي ومكافحة الاعمال غير المشروعة الموجهة ضد السفن وركابها ، بغية تحديث هذه القواعد والمعايير ، حسب الضرورة ، وإذ تلاحظ في هذا الصدد بارتياح إجراءات تلافي الاعمال غير المشروعة ضد الركاب والطواقم على ظهر السفن التي اوصت بها لجنة السلامة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية،

وإذ تؤكد كذلك ان المسائل التي لا تنظمها هذه الاتفاقية تظل تخضع لقواعد ومبادىء القانون الدولي العام ،

وإذ تعترف بالحاجة إلى ان تلتزم جميع الدول ، في كفاحها ضد الاعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، إلتزاماً صارماً بقواعد ومبادىء القانون الدولي العام ،

قد اتفقت على ما يلي :

المادة ١

لغايات هذه الاتفاقية يعني مصطلح "سفينة" اي مركب مهما كان نوعه غير مثبت تثبيتاً دائماً بقاع البحر بما في ذلك الزوارق ذات الدفع الديناميكي ، والمراكب القابلة للتشفيل المغمور، واية عائمات اخرى.

المادة ٢

١- لا تنطبق هذه الاتفاقية على :

(أ) السفن الحربية ؛ أو

(ب) السفن التي تملكها او تديرها الدولة عند إستخدامها كسفن مساعدة عسكرية او لخدمة اجهزة الجمارك او الشرطة ؛ أو

(ج) السفن التي سحبت من الملاحة او اخرجت من الخدمة .

٢- لا تخل هذه الاتفاقية باي شكل بحصانات السفن الحربية والسفن الحكومية الاخرى التي تعمل لاغراض غير تجارية.

المادة ٣

١- يعتبر اي شخص مرتكباً لجرم إذا ما قام بصورة غير مشروعة وعن عمد بما يلي :

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

إتفاقية قمع الاعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية

إن الدول الاطراف في هذه الاتفاقية ،

إذ تاخذ في اعتبارها غايات ومبادىء ميثاق الامم المتحدة الراسية إلى الحفاظ على السلام والامن الدوليين وتوطيد عرى الصداقة والتعاون بين الدول ،

وإذ تقر على وجه الخصوص بان لكل فرد الحق في الحياة والحرية والسلامة الشخصية حسبما ينص الاعلان العالمي لحقوق الانسان والميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية ،

وإذ تشعر بالقلق العميق بسبب تصاعد اعمال الارهاب بمختلف اشكاله على المستوى العالمي ، مما يعرض الارواح البشرية البريئة للخطر ، ويهدد الحريات الاساسية ، ويسيء بشدة الى كرامة بني الانسان ،

وإذ تعتبر ان الاعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية تلحق الضرر بسلامة الافراد والممتلكات ، وتؤثر بشدة على عمل الخدمات البحرية، وتضعف من ثقة شعوب العالم بسلامة الملاحة البحرية ،

وإذ ترى ان وقوع مثل هذه الاعمال هو مبعث قلق عميق بالنسبة للمجتمع الدولي ككل،

وإذ تؤمن بالحاجة الملحة الى تطوير التعاون الدولي بين الدول في ميدان استنباط واعتماد إجراءات فعالة وعملية لتلافي الاعمال غير المشروعة ضد الملاحة البحرية، ولمحاكمة ومعاقبة مرتكبيها،

وإذ تستذكر قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٦١/٤٠ الصادر في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ الذي حثت فيه ، ضمن امور اخرى ، "جميع الدول ، فرادى وبالتعاون مع الدول الاخرى ، وكذلك اجهزة الامم المتحدة ذات الصلة ، على ان تسهم في القضاء التدريجي على الاسباب الكامنة وراء الارهاب الدولي ، وان تولي اهتماماً خاصاً لجميع الحالات ، بما فيها الاستعمار والعنصرية والحالات التي تنطوي على انتهاكات عديدة وصارخة لحقوق الانسان والحريات الاساسية ، والحالات التي يوجد فيها احتلال اجنبي ، التي يمكن ان تولد الارهاب الدولي وتعرض السلم والامن الدوليين للخطر"،

كما تستذكر ان القرار رقم ٦١/٤٠ يدين "إدانة قاطعة جميع اعمال ونهج وممارسات الارهاب ، بوصفها اعمالاً اجرامية ، اينما وجدت وايا كان مرتكبها ، بما في ذلك التي تهدد العلاقات الودية بين الدول وتهدد امنها" ،

وإذ تستذكر ايضاً ان القرار رقم ٦١/٤٠ دعا المنظمة البحرية الدولية إلى "ان تدرس مشكلة الارهاب على ظهر السفن او ضدها ، بغية اتخاذ توصيات بالتدابير الملائمة" ،

[CHINESE TEXT — TEXTE CHINOIS]

制止危及海上航行安全非法行为公约

本公约各缔约国，

考虑到联合国宪章有关维护国际和平与安全和促进国家间友好关系与合作的宗旨和原则，

尤其认识到，正如世界人权宣言及公民权利和政治权利国际公约所述，每个人均有生活、人身自由和人身安全的权利，

深切关注各种形式的恐怖主义行为的世界性升级，该类行为危及或夺取无辜性命，危害人的基本自由并严重地损伤人的尊严，

考虑到危及海上航行安全的非法行为危及人身和财产安全，严重影响海上业务的经营并有损于世界人民对海上航行安全的信心，

考虑到整个国际社会对此种行为的发生极其关注，

深信迫切需要在国家间开展国际合作，拟定和采取切实有效的措施，防止一切危及海上航行安全的非法行为，对凶犯起诉并加以惩罚，

回顾到1985年12月9日联合国大会第40/61号决议，它特别“敦促一切国家（单方面或与其他国家合作）和联合国有关机构、为逐步消除造成国际恐怖主义的根本原因而作出贡献，并特别注意可能导致国际恐怖主义和可能危及国际和平与安全的一切局势，包括殖民主义、种族主义、以及大规模肆意侵犯人权和基本自由和外国占领的局势”，

进一步回顾到第40/61号决议“断然地谴责在任何地方由任何人从事的恐怖主义的一切行动、方式和作法，包括那些危害国家间友好关系及其安全的恐怖主义行动、方式和作法，为犯罪行为”，

还回顾到第40/61号决议请国际海事组织“研究在船上发生或针对船舶的恐怖主义行为的问题，以便就适当措施提出建议”，

考虑到国际海事组织大会1985年11月20日第A.584(14)号决议要求拟定防止威胁船舶及其旅客和船员安全的非法行为的措施，

注意到受通常船上纪律约束的船员行为不在本公约的范围内，

确认需要检查关于防止和控制危及船舶及船上人员非法行为的规则和标准，以便作出必要的更新，并为此满意地注意到国际海事组织海上安全委员会所建议的防止危及船上旅客和船员非法行为的措施，

进一步确认本公约未规定的事项仍应按照一般国际法的规则和原则处理，

认识到在防止危及海上航行安全非法行为方面需要所有国家严格遵守一般国际法的规则和原则，

特协议如下：

第 一 条

就本公约而言，“船舶”系指任何种类的非永久依附于海床的船舶，包括动力支撑船、潜水器或任何其它水上船艇。

第 二 条

1 本公约不适用于：

（a） 军舰；或

（b） 国家拥有或经营的用作海军辅助船或用于海关或警察目的的船舶；或

（c） 已退出航行或闲置的船舶。

2 本公约的任何规定不影响军舰和用于非商业目的的其它政府船舶的豁免权。

第 三 条

1 任何人如非法并故意从事下列活动，则构成犯罪：

（a） 以武力或武力威胁或任何其它恐吓形式夺取或控制船舶；或

（b） 对船上人员施用暴力，而该行为有可能危及船舶的航行安全；或

(c) 毁坏船舶或对船舶或其货物造成有可能危及船舶航行安全的损坏；或

(d) 以任何手段把某种装置或物质放置或使之放置于船上，而该装置或物质有可能毁坏船舶或对船舶或其货物造成损坏而危及或有可能危及船舶航行安全；或

(e) 毁坏或严重损坏海上导航设施或严重干扰其运行，而此种行为有可能危及船舶的航行安全；或

(f) 传递其明知是虚假的情报，从而危及船舶的航行安全；或

(g) 因从事(a)至(f)项所述的任何罪行或从事该类罪行未遂而伤害或杀害任何人。

2 任何人如从事下列活动，亦构成犯罪：

(a) 从事第1款所述的任何罪行未遂；或

(b) 唆使任何人从事第1款所述的任何罪行或是从事该罪行者的同谋；或

(c) 无论国内法对威胁是否规定了条件，以从事第1款(b)项(c)项和(e)项所述的任何罪行相威胁，旨在迫使某自然人或法人从事或不从事任何行为，而该威胁有可能危及船舶的航行安全。

第 四 条

1 本公约适用于正在或准备驶入、通过或来自一个国家的领海外部界限或其与之相邻国家的领海侧面界限以外水域的船舶。

2 在根据第1款本公约不适用的情况下，如果罪犯或被指称的罪犯在非第1款所述国家的某一缔约国的领土内被发现，本公约仍然适用。

第 五 条

每一缔约国应使第三条所述罪行受到适当惩罚，这种惩罚应考虑到罪行的严重性。

第 六 条

1 在下列情况下，每一缔约国应采取必要措施，对第三条所述的罪行确定管辖权：

（a） 罪行发生时是针对悬挂其国旗的船舶或发生在该船上；或

（b） 罪行发生在其领土内，包括其领海；或

（c） 罪犯是其国民。

2 在下列情况下，一缔约国也可以对任何此种罪行确定管辖权：

（a） 罪行系由惯常居所在其国内的无国籍人所犯；或

（b） 在案发过程中，其国民被扣押、威胁、伤害或杀害；或

（c） 犯罪的意图是迫使该国从事或不从事某种行为。

3 任何缔约国，在确定了第2款所述的管辖权后，应通知国际海事组织秘书长（以下称秘书长）。如该缔约国以后撤消该管辖权，也应通知秘书长。

4 如被指称的罪犯出现在某缔约国领土内，而该缔约国又不将他引渡给根据本条第1和第2款确定了管辖权的任何国家，该缔约国应采取必要措施，确定其对第三条所述罪行的管辖权。

5 本公约不排除按照国内法行使的任何刑事管辖权。

第 七 条

1 罪犯或被指称的罪犯出现在其领土内的任何缔约国，在确信情况有此需要时，应根据其法律，将罪犯或被指称的罪犯拘留或采取其它措施，确保其在提起刑事诉讼或引渡程序所必要的时间内留在其国内。

2 该缔约国应按照本国法律立即对事实作初步调查。

3 任何人，如对其采取第1款所述的措施，有权：

（a） 及时地与其国籍国或有权建立此种联系的国家的最近的适当代表联系，或者，如其为无国籍人时，与其惯常居所地国的此种代表联系；

（b） 接受该国代表探视。

4 第3款所述权利应按照罪犯或被指称的罪犯所在地国的法律和规章行使，但这些法律和规章必须能使第3款所给予的权力的目的得以充分实现。

5 当缔约国根据本条将某人拘留时，应立即将该人被拘留的事实和应予拘留的情况通知已按照第六条第1款确定管辖权的国家，在认为适当时，应立即通知其他有关国家。进行本条第2款所述初步调查的国家应迅速将调查结果报告上述国家，并应表明它是否有意行使管辖权。

第 八 条

1 缔约国（船旗国）船舶的船长可以将其有正当理由相信已犯下第三条所述的某一罪行的任何人移交给任何其他缔约国（接收国）当局。

2 船旗国应确保其船长有义务，在船上带有船长意欲根据第1款移交的任何人员时，只要可行和可能，在进入接收国的领海前将他要移交该人员的意向和理由通知接收国当局。

3 除非有理由认为本公约不适用于导致移交的行为，接收国应接受移交并按第七条规定进行处理，如拒绝接受移交，应说明拒绝的理由。

4 船旗国应确保其船舶的船长有义务向接收国当局提供船长所掌握的与被指称的罪行有关的证据。

5 已按第3款接受移交的接收国可以再要求船旗国接受对该人的移交。船旗国应考虑任何此类要求，若同意，则应按第七条进行处理。如船旗国拒绝此要求，则应向接收国说明理由。

第 九 条

本公约的任何规定不应以任何方式影响关于各国有权对非悬挂其国旗的船舶行使调查权或强制管辖权的国际法规则。

第 十 条

1 在其领土内发现罪犯或被指称的罪犯的缔约国，在第六条适用的情况下，如不将罪犯引渡，则无论罪行是否在其领土内发生，应有义务毫无例外

地立即将案件送交其主管当局，以便通过其国内法律规定的程序起诉。主管当局应以与处理本国法中其它严重犯罪案件相同的方式作出决定。

2 对因第三条所述任何罪行而被起诉的任何人，应保证其在诉讼的所有阶段均能获得公平对待，包括享有所在国法律就此类诉讼规定的一切权利与保障。

第 十一 条

1 第三条所述罪行应被视为包括在任何缔约国之间任何现有引渡条约中的可引渡的罪行。缔约国承允将此类罪行作为可引渡的罪行列入他们之间将要缔结的每一个引渡条约中。

2 以订有条约为引渡条件的缔约国，如收到未与其订有引渡条约的另一缔约国的引渡要求，被要求国可以根据自己的选择以本公约为就第三条所述罪行进行引渡的法律依据。引渡应符合被要求国法律规定的其它条件。

3 不以订有条约为引渡条件的缔约国，在符合被要求国法律规定的条件下，应把第三条所述的罪行作为他们之间可引渡的罪行。

4 必要时，为了缔约国间引渡的目的，第三条所述的罪行应被视为不仅发生在罪行的发生地，而且发生在要求引渡的缔约国管辖范围内的某个地方。

5 如一缔约国接到按第[六][1]条确定管辖权的多个国家的一个以上的引渡要求，并决定自己不起诉，在选择将罪犯或被指称的罪犯引渡的国家时，应适当考虑罪行发生时船舶悬挂其国旗的缔约国的利益和责任。

6 在考虑按照本公约引渡被指称的罪犯的要求时，被要求国应适当考虑第七条第3款所述的被指称的罪犯的权利是否能在要求国中行使。

7 就本公约所规定的罪行而言，在缔约国间适用的所有引渡条约的规定和安排，只要与本公约不符的，均视为已在缔约国间作了修改。

第 十二 条

1 缔约国应就对第三条所述罪行提起的刑事诉讼相互提供最大程度的协助，包括协助收集他们所掌握的为诉讼所需的证据。

[1] Text between brackets reflects corrections effected by procès-verbal of 21 December 1989 — Le texte entre crochets reflète les corrections effectuées par procès-verbal du 21 décembre 1989.

2 缔约国应按照他们之间可能存在的任何相互协助条约履行第1款的义务。如无此类条约，缔约国应按照各自的国内法相互提供协助。

第 十三 条

1 缔约国应特别通过下列方式在防止第三条所述的罪行方面进行合作：

（a） 采取一切切实可行的措施，防止在其领土内为在其领土以内或以外犯罪进行准备工作；

（b） 按照其国内法交换情报，并协调旨在防止第三条所述罪行而采取的适当的行政及其它措施。

2 如因发生第三条所述的罪行，船舶航行被延误或中断，船舶或旅客或船员所在的任何缔约国应尽力使船舶及其旅客、船员或货物免遭不适当的扣留或延误。

第 十四 条

任何缔约国在有理由确信第三条所述的某项罪行将要发生时，应按照其国内法向其认为是已按第六条确定管辖权的国家尽快提供其所掌握的任何有关情报。

第 十五 条

1 各缔约国应根据其国内法，尽快向秘书长提供所掌握的任何下列有关情报：

（a） 犯罪的情况；

（b） 按照第十三条第2款所采取的行动；

（c） 对罪犯或被指称的罪犯采取的措施，尤其是任何引渡程序或其它法律程序的结果。

2 对被指称的罪犯起诉的缔约国应根据其国内法，将诉讼的最后结果通知秘书长。

3 按第1款和第2款所提供的情报应由秘书长通知所有缔约国、国际海事组织（以下称本组织）的会员国、其他有关国家和适当的政府间国际组织。

第 十六 条

1 两个或两个以上的缔约国之间有关本公约的解释或适用方面的任何争端，如在一合理时间内不能通过谈判解决，经其中一方要求，应交付仲裁。如自要求仲裁之日起六个月内，当事各方不能就仲裁的组成达成协议，其中任何一方可根据国际法院规约要求将争端提交国际法院。

2 在签署、批准、接受、核准或加入本公约时，一国可以声明不受第1款任何或全部规定的约束。对作出该保留的任何缔约国而言，其他缔约国也不受这些规定的约束。

3 按照第2款作出保留的任何缔约国，可以在任何时候通知秘书长撤消该保留。

第 十七 条

1 本公约于1988年3月10日在罗马开放供参加制止危及海上航行安全非法行为国际会议的国家签字。自1988年3月14日至1989年3月9日在本组织总部向所有国家开放供签字。此后继续开放供加入。

2 各国可按下列方式表示同意受本公约的约束：

（a） 签字并对批准、接受或核准无保留；或

（b） 签字而有待批准、接受或核准，随后再予批准、接受或核准；或

（c） 加入。

3 批准、接受、核准、或加入应向秘书长交存一份相应的文件。

第 十八 条

1 本公约在十五个国家签字并对批准、接受或核准无保留或交存有关批准、接受、核准或加入的文件之日后九十天生效。

2 对于在本公约生效条件满足后交存有关批准、接受、核准或加入书的国家，其批准、接受、核准或加入应在交存之日后九十天生效。

第 十九 条

1 任何缔约国在本公约对其生效之日起一年后，可随时退出本公约。

2 退出须向秘书长交存一份退出文件方为有效。

3 退出本公约，应在秘书长收到退出文件一年之后，或在退出文件载明的较此更长的期限届满后生效。

第 二十 条

1 本组织可召开修订或修正本公约的会议。

2 经三分之一或十个缔约国的要求，以数大者为准，秘书长应召集修订或修正本公约的缔约国会议。

3 在本公约的修正案生效之日后交存的有关批准、接受、核准或加入的任何文件应被视为适用于经修正的公约。

第 二十一 条

1 本公约由秘书长保存。

2 秘书长应：

(a) 将下列事项通知所有签署或加入了本公约的国家以及本组织的所有会员国：

(i) 每一新的签署或每一新的批准、接受、核准或加入书的交存及其日期；

(ii) 本公约的生效日期；

(iii) 任何退出本公约的文件的交存及其收到和退出生效日期；

(iv) 收到根据本公约所作出的任何声明或通知。

（b） 将本公约核证无误的副本分发给已签署或加入了本公约的所有国家。

3 本公约一经生效，其保存人应按照联合国宪章第一百零二条的规定，将本公约核证无误的副本一份送交联合国秘书长，供登记和公布。

第 二十二 条

本公约正本一份，用阿拉伯文、中文、英文、法文、俄文和西班牙文写成，各种文本具有同等效力。

下列署名者，经各自政府正式授权，特签署本公约，以昭信守。

一九八八年三月十日订于罗马。

[*For the signatures, see p. 275 of this volume — Pour les signatures, voir p. 275 du présent volume.*]

CONVENTION[1] FOR THE SUPPRESSION OF UNLAWFUL ACTS AGAINST THE SAFETY OF MARITIME NAVIGATION

The Statea Partiea to thia Convention,

HAVING IN MIND the purpoaes and principles of the Charter of the United Nations concerning the maintenance of international peace and security and the promotion of friendly relations and co-operation among Statee,

RECOGNIZING in particular that everyone has the right to life, liberty and aecurity of peraon, as set out in the Univeraal Declaration of Human Rights[2] and tbe International Covenent on Civil and Political Rights[3]

DEEPLY CONCERNED ahout the world-wide escalation of acts of terrorism in all its forms, which endanger or take innocent human lives, jeopardize fundamental freedoms and seriously impair the dignity of human beings,

CONSIDERING that unlewful acts against the safety of maritime navigation jeopardize the safety of persons and property, seriously affect the operation

[1] Came into force on 1 March 1992 in respect of the following States, i.e., 90 days after the date on which at least 15 States had signed it without reservation as to ratification, acceptance or approval, or deposited the requisite instruments of ratification, acceptance, approval or accession with the Secretary-General of the International Maritime Organization, in accordance with article 18 (1):

Participant	*Date of deposit of the instrument of ratification, approval (AA) or accession (a)*
Austria	28 December 1989
China*	20 August 1991
France*	2 December 1991 *AA*
Gambia	1 November 1991 *a*
German Democratic Republic[1, *]	14 April 1989 *a*
Germany	6 November 1990 *a*
Hungary	9 November 1989
Italy	26 January 1990
Norway	18 April 1991
Oman	24 September 1990 *a*
Poland	25 June 1991
Seychelles	24 January 1989
Spain	7 July 1989
Sweden	13 September 1990
Trinidad and Tobago	27 July 1989 *a*
United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland*	3 May 1991

[1] Prior to the coming into effect of the accession, the German Democratic Republic acceded to the Federal Republic of Germany with effect from 3 October 1990.

* For the texts of the declarations and reservations made upon ratification, approval or accession, see p. 292 of this volume.

[2] United Nations, *Official Records of the General Assembly, Third Session*, Part I, p. 71.

[3] United Nations, *Treaty Series*, vol. 999, p. 171; vol. 1057, p. 407 (rectification of authentic Spanish text); vol. 1059, p. 451 (corrigendum to vol. 999);

of maritime services, and undermine the confidence of the peoples of the world in the safety of maritime navigation,

CONSIDERING that the occurrance of such acts is a matter of grave concern to the international community as a whole,

BEING CONVINCED of the urgent need to develop international co-operation between States in devising and adopting effective and practical measures for the prevention of all unlawful acts against the safety of meritime navigation, and the prosecution and punishment of their perpetrators,

RECALLING resolution 40/61[1] of the General Assembly of the United Nations of 9 December 1985 which, inter alia, "urges all States unilaterally and in co-operation with other States, as well as relevant United Nations organs, to contribute to the progressive elimination of causes underlying international terrorism and to pay special attention to all situations, including colonialism, racism and situations involving mass and flagrant violations of human rights and fundamental freedoms and those involving alien occupation, that may give rise to international terrorism and may endanger international peace and security",

RECALLING FURTHER that resolution 40/61 "unequivocally condemns, as criminal, all acts, methods and practices of terrorism wherever and by whomever committed, including those which jeopardize friendly relations among States and their security",

RECALLING ALSO that by resolution 40/61, the International Maritime Organization was invited to "study the problem of terrorism aboard or against ships with a view to making recommendations on appropriate measures",

HAVING IN MIND resolution A.584(14)[2] of 20 November 1985, of the Assembly of the International Maritime Organization, which called for development of measures to prevent unlawful acts which threaten the safety of ships and the security of their passengers and crews,

NOTING that acts of the crew which are subject to normal shipboard discipline are outside the purview of this Convention,

[1] United Nations, *Official Records of the General Assembly, Fortieth Session*, Supplement 53 (A/40/53), p. 301.
[2] International Maritime Organization, *Resolutions and Other Decisions, Assembly, Fourteenth Session*, 11-22 November 1985, p. 152.

AFFIRMING the desirability of monitoring rules and standards relating to the prevention and control of unlawful acts against ships and persons on board ships, with a view to updating them as necessary, and, to this effect, taking note with satisfaction of the Measures to Prevent Unlawful Acts against Passengers and Crews on Board Ships, recommended by the Maritime Safety Committee of the International Maritime Organization,

AFFIRMING FURTHER that matters not regulated by this Convention continue to be governed by the rules and principles of general international law,

RECOGNIZING the need for all States, in combating unlawful acts against the safety of maritime navigation, strictly to comply with rules and principles of general international law,

HAVE AGREED as follows:

ARTICLE 1

For the purposes of this Convention, "ship" means a vessel of any type whatsoever not permanently attached to the sea-bed, including dynamically supported craft, submersibles, or any other floating craft.

ARTICLE 2

1 This Convention does not apply to:

(a) a warship; or

(b) a ship owned or operated by a State when being used as a naval auxiliary or for customs or police purposes; or

(c) a ship which has been withdrawn from navigation or laid up.

2 Nothing in this Convention affects the immunities of warships and other government ships operated for non-commercial purposes.

ARTICLE 3

1 Any person commits an offence if that person unlawfully and intentionally:

(a) seizes or exercises control over a ship by force or threat thereof or any other form of intimidation; or

(b) performs an act of violence against a person on board a ship if that act is likely to endanger the safe navigation of that ship; or

(c) destroys a ship or causes damage to a ship or to its cargo which is likely to endanger the safe navigation of that ship; or

(d) places or causes to be placed on a ship, by any means whatsoever, a device or substance which is likely to destroy that ship, or cause damage to that ship or its cargo which endangers or is likely to endanger the safe navigation of that ship; or

(e) destroys or seriously damages maritime navigational facilities or seriously interferes with their operation, if any such act is likely to endanger the safe navigation of a ship; or

(f) communicates information which he knows to be false, thereby endangering the safe navigation of a ship; or

(g) injures or kills any person, in connection with the commission or the attempted commission of any of the offences set forth in subparagraphs (a) to (f).

2 Any person also commits an offence if that person:

(a) attempts to commit any of the offences set forth in paragraph 1; or

(b) abets the commission of any of the offences set forth in paragraph 1 perpetrated by any person or is otherwise an accomplice of a person who commits such an offence; or

(c) threatens, with or without a condition, as is provided for under national law, aimed at compelling a physical or juridical person to do or refrain from doing any act, to commit any of the offences set forth in paragraph 1, subparagraphs (b), (c) and (e), if that threat is likely to endanger the safe navigation of the ship in question.

ARTICLE 4

1 This Convention applies if the ship is navigating or is scheduled to navigate into, through or from waters beyond the outer limit of the territorial sea of a single State, or the lateral limits of its territorial sea with adjacent States.

2 In cases where the Convention does not apply pursuant to paragraph 1, it nevertheless applies when the offender or the alleged offender is found in the territory of a State Party other than the State referred to in paragraph 1.

ARTICLE 5

Each State Party shall make the offences set forth in article 3 punishable by appropriate penalties which take into account the grave nature of those offences.

ARTICLE 6

1 Each State Party shall take such measures as may be necessary to establish its jurisdiction over the offences set forth in article 3 when the offence is committed:

(a) against or on board a ship flying the flag of the State at the time the offence is committed; or

(b) in the territory of that State, including its territorial sea; or

(c) by a national of that State.

2 A State Party may also establish its jurisdiction over any such offence when:

(a) it is committed by a stateless person whose habitual residence is in that State; or

(b) during its commission a national of that State is seized, threatened, injured or killed; or

(c) it is committed in an attempt to compel that State to do or abstain from doing any act.

3 Any State Party which has established jurisdiction mentioned in paragraph 2 shall notify the Secretary-General of the International Maritime Organization (hereinafter referred to as "the Secretary-General"). If such State Party subsequently reacinds that jurisdiction, it shall notify the Secretary-General.

4 Each State Party shall take such measures as may be necessary to establish its jurisdiction over the offences set forth in article 3 in cases where the alleged offender is present in its territory and it does not extradite him to any of the States Parties which have established their jurisdiction in accordance with paragraphs 1 and 2 of this article.

5 This Convention does not exclude any criminal juriadiction exercised in accordance with national law.

ARTICLE 7

1 Upon being satisfied that the circumstances so warrant, any State Party in the territory of which the offender or the alleged offender is present shall, in accordance with its law, take him into custody or take other measures to ensure his presence for such time as is necessary to enable any criminal or extradition proceedings to be instituted.

2 Such State shall immediately make a preliminary inquiry into the facts, in accordance with its own legislation.

3 Any peraon regarding whom the measures referred to in paragraph 1 are being taken shall be entitled to:

(a) communicate without delay with the nearest appropriate representative of the State of which he is a national or which is otherwise entitled to establish such communication or, if he is a stateless peraon, the State in the territory of which he has his habitual residenca;

(b) be visited by a representative of that State.

4 The rights referred to in paragraph 3 shall be exercised in conformity with the laws and regulations of the State in the territory of which the offender or the alleged offender is present, subject to the proviso that the said laws and regulations must enable full effect to be given to the purposes for which the rights accorded under paragrsph 3 are intended.

5 When a State Party, pursuant to thia article, has taken a person into custody, it shall immediately notify the States which have established jurisdiction in accordance with article 6, paragraph 1 and, if it considers it advisable, any other interested States, of the fact that such person is in custody and of the circumstances which warrant his detention. The State which

makes the preliminary inquiry contemplated in paragraph 2 of this article shall promptly report its findings to the said States and shall indicate whether it intends to exercise jurisdiction.

ARTICLE 8

1 The master of a ship of a State Party (the "flag State") may deliver to the authorities of any other State Party (the "receiving State") any person who he has reasonable grounds to believe has committed one of the offences set forth in article 3.

2 The flag State shall ensure that the master of its ship is obliged, whenever practicable, and if possible before entering the territorial sea of the receiving State carrying on board any person whom the master intends to deliver in accordance with paragraph 1, to give notification to the authorities of the receiving State of his intention to deliver such person and the reasons therefor.

3 The receiving State shall accept the delivery, except where it has grounds to consider that the Convention is not applicable to the acts giving rise to the delivery, and shall proceed in accordance with the provisions of article 7. Any refusal to accept a delivery shall be accompanied by a statement of the reasons for refusal.

4 The flag State shall ensure that the master of its ship is obliged to furnish the authorities of the receiving State with the evidence in the master's possession which pertains to the alleged offence.

5 A receiving State which has accepted the delivery of a person in accordance with paragraph 3 may, in turn, request the flag State to accept delivery of that person. The flag State shall consider any such request, and if it accedes to the request it shall proceed in accordance with article 7. If the flag State declines a request, it shall furnish the receiving State with a statement of the reasons therefor.

ARTICLE 9

Nothing in this Convention shall affect in any way the rules of international law pertaining to the competence of States to exercise investigative or enforcement jurisdiction on board ships not flying their flag.

ARTICLE 10

1 The State Party in the territory of which the offender or the alleged offender is found shall, in cases to which article 6 applies, if it does not extradite him, be obliged, without exception whatsoever and whether or not the offence was committed in its territory, to submit the case without delay to its competent authorities for the purpose of prosecution, through proceedings in accordance with the laws of that State. Those authorities shall take their decision in the same manner as in the case of any other offence of a grave nature under the law of that State.

2 Any person regarding whom proceedings are being carried out in connection with any of the offences set forth in article 3 shall be guaranteed fair treatment at all stages of the proceedings, including enjoyment of all the rights and guarantees provided for such proceedings by the law of the State in the territory of which he is present.

ARTICLE 11

1 The offences set forth in article 3 shall be deemed to be included as extraditable offences in any extradition treaty existing between any of the States Parties. States Parties undertake to include such offences as extraditable offences in every extradition treaty to be concluded between them.

2 If a State Party which makes extradition conditional on the existence of a treaty receives a request for extradition from another State Party with which it has no extradition treaty, the requested State Party may, at its option, consider this Convention as a legal basis for extradition in respect of the offences set forth in article 3. Extradition shall be subject to the other conditions provided by the law of the requested State Party.

3 States Parties which do not make extradition conditional on the existence of a treaty shall recognize the offences set forth in article 3 as extraditable offences between themselves, subject to the conditions provided by the law of the requested State.

4 If necessary, the offences set forth in article 3 shall be treated, for the purposes of extradition between States Parties, as if they had been committed not only in the place in which they occurred but also in a place within the jurisdiction of the State Party requesting extradition.

5 A State Party which receives more than one request for extradition from States which have established jurisdiction in accordance with article [6][1] and which decides not to prosecute shall, in selecting the State to which the offender or alleged offender is to be extradited, pay due regard to the interests and responsibilities of the State Party whose flag the ship was flying at the time of the commission of the offence.

6 In conaidering a request for the extradition of an alleged offender pursuant to this Convention, the requested State shall pay due regard to whether his rights as aet forth in article 7, paragraph 3, can be effected in the requesting State.

7 With respect to the offences as defined in this Convention, the provisions of all extradition treaties and arrangements applicable between States Parties are modified as between States Parties to the extent that they are incompatible with this Convention.

ARTICLE 12

1 State Parties shall afford one another the greatest measure of assistance in connection with criminal proceedings brought in respect of the offences set forth in article 3, including assistance in obtaining evidence at their disposal necessary for the proceedings.

2 States Parties shall carry out their obligations under paragraph 1 in conformity with any treaties on mutual assistance that may exist between them. In the absence of such treaties, States Parties shall afford each other assistance in accordance with their national law.

ARTICLE 13

1 States Parties shall co-operate in the prevention of the offences set forth in article 3, particularly by:

(a) taking all practicable measures to prevent preparations in their respective territories for the commission of those offences within or outside their territories;

[1] Text between brackets reflects corrections effected by procès-verbal of 21 December 1989.

(b) exchanging information in accordance with their national law, and co-ordinating administrative and other measures taken as appropriate to prevent the commission of offences set forth in article 3.

2 When, due to the commission of an offence set forth in article 3, the passage of a ship has been delayed or interrupted, any State Party in whose territory the ship or passengers or crew are present shall be bound to exercise all possible efforts to avoid a ship, its passengers, crew or cargo being unduly detained or delayed.

ARTICLE 14

Any State Party having reason to believe that an offence set forth in article 3 will be committed shall, in accordance with its national law, furnish as promptly as possible any relevant information in its possession to those States which it believes would be the States having established jurisdiction in accordance with article 6.

ARTICLE 15

1 Each State Party shall, in accordance with its national law, provide to the Secretary-General, as promptly as possible, any relevant information in its possession concerning:

(a) the circumstances of the offence;

(b) the action taken pursuant to article 13, paragraph 2;

(c) the measures taken in relation to the offender or the alleged offender and, in particular, the results of any extradition proceedings or other legal proceedings.

2 The State Party where the alleged offender is prosecuted shall, in accordance with its national law, communicate the final outcome of the proceedings to the Secretary-General.

3 The information transmitted in accordance with paragraphs 1 and 2 shall be communicated by the Secretary-General to all States Parties, to Members of the International Meritime Organization (hereinafter referred to as "the Organization"), to the other States concerned, and to the appropriate international intergovernmental organizations.

ARTICLE 16

1 Any dispute between two or more States Parties concerning the interpretation or application of this Convention which cannot be settled through negotiation within a reasonable time shall, at the request of one of them, be submitted to arbitration. If, within six months from the date of the request for arbitration, the parties are unable to agree on the organization of the arbitration any one of those parties may refer the dispute to the International Court of Justice by request in conformity with the Statute of the Court.

2 Each State may at the time of signature or ratification, acceptance or approval of this Convention or accession thereto, declare that it does not consider itself bound by any or all of the provisions of paragraph 1. The other States Parties shall not be bound by those provisions with respect to any State Party which has made such a reservation.

3 Any State which has made a reservation in accordance with paragraph 2 may, at any time, withdraw that reservation by notification to the Secretary-General.

ARTICLE 17

1 This Convention shall be open for signature at Rome on 10 March 1988 by States participating in the International Conference on the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Maritime Navigation and at the Headquarters of the Organization by all States from 14 March 1988 to 9 March 1989. It shall thereafter remain open for accession.

2 States may express their consent to be bound by this Convention by:

(a) signature without reservation as to ratification, acceptance or approval; or

(b) signature subject to ratification, acceptance or approval, followed by ratification, acceptance or approval; or

(c) accession.

3 Ratification, acceptance, approval or accession shall be effected by the deposit of an instrument to that effect with the Secretary-General.

ARTICLE 18

1 This Convention shall enter into force ninety days following the date on which fifteen States have either signed it without reservation as to ratificstion, acceptance or approval, or have deposited an instrument of ratification, acceptance, approval or accession in reapect thereof.

2 For a State which deposits an instrument of ratification, acceptance, approval or accession in respect of this Convention after the conditions for entry into force thereof have been met, the ratification, acceptance, approval or accession shall take effect ninety days after the date of such deposit.

ARTICLE 19

1 This Convention may be denounced by any State Party at any time after the expiry of one year from the date on which this Convention enters into force for that State.

2 Denunciation shall be effected by the deposit of an instrument of denunciation with the Secretary-General.

3 A denunciation shall take effect one year, or such longer period as may be specified in the instrument of denunciation, after the receipt of the instrument of denunciation by the Secretary-General.

ARTICLE 20

1 A conference for the purpose of revising or amending this Convention may be convened hy the Organization.

2 The Secretary-General shall convene a conference of the States Parties to this Convention for revising or amending the Convention, at the request of one third of the States Parties, or ten States Parties, whichever is the higher figure.

3 Any instrument of ratification, acceptance, approval or accession deposited after the date of entry into force of an amendment to this Convention shall be deemed to spply to the Convention as amended.

ARTICLE 21

1 This Convention shall be deposited with the Secretary-General.

2 The Secretary-General shall:

(a) inform all States which have signed this Convention or acceded thereto, and all Members of the Organization, of:

(i) each new signature or deposit of an instrument of ratification, acceptance, approval or accession together with the date thereof;

(ii) the date of the entry into force of this Convention;

(iii) the deposit of any instrument of denunciation of this Convention together with the date on which it is received and the date on which the denunciation takes effect;

(iv) the receipt of any declaration or notification made under this Convention;

(b) transmit certified true copies of this Convention to all States which have signed this Convention or acceded thereto.

3 As soon as this Convention enters into force, a certified true copy thereof shall be transmitted by the Depositary to the Secretary-General of the United Nations for registration and publication in accordance with Article 102 of the Charter of the United Nations.

ARTICLE 22

This Convention is established in a single original in the Arabic, Chinese, English, French, Russian and Spanish languages, each text being equally authentic.

IN WITNESS WHEREOF the undersigned being duly authorized by their respective Governments for that purpose have signed this Convention.

DONE AT ROME this tenth day of March one thousand nine hundred and eighty-eight.

[*For the signatures, see p. 275 of this volume.*]

CONVENTION[1] POUR LA RÉPRESSION D'ACTES ILLICITES CONTRE LA SÉCURITÉ DE LA NAVIGATION MARITIME

Les Etats Parties à la présente Convention,

AYANT PRESENTS A L'ESPRIT les buts et principes de la Charte des Nations Unies concernant le maintien de la paix et de la sécurité internationales et le développement de relations amicales et de la coopération entre les Etats,

RECONNAISSANT en particulier que chacun a droit à la vie, à la liberté et à la sécurité de sa personne, ainsi qu'il est prévu dans la Déclaration universelle des droits de l'homme[2] et dans le Pacte international relatif aux droits civils et politiques[3],

PROFONDEMENT PREOCCUPES par l'escalade, dans le monde entier, des actes de terrorisme, sous toutes ses formes, qui mettent en danger ou anéantissent des vies humaines innocentes, compromettent les libertés fondamentales et portent gravement atteinte à la dignité des personnes,

[1] Entrée en vigueur le 1er mars 1992 à l'égard des Etats suivants, soit 90 jours après la date à laquelle au moins 15 Etats l'avaient signée sans réserve de ratification, d'acceptation ou d'approbation, ou avaient déposé auprès du Secrétaire général de l'Organisation maritime internationale les instruments de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion pertinents, conformément au paragraphe 1 de l'article 18 :

Participant	*Date du dépôt de l'instrument de ratification, d'approbation (AA) ou d'adhésion (a)*	
Allemagne	6 novembre	1990 *a*
Autriche	28 décembre	1989
Chine*	20 août	1991
Espagne	7 juillet	1989
France*	2 décembre	1991 *AA*
Gambie	1er novembre	1991 *a*
Hongrie	9 novembre	1989
Italie	26 janvier	1990
Norvège	18 avril	1991
Oman	24 septembre	1990 *a*
Pologne	25 juin	1991
République démocratique allemande[1, *]	14 avril	1989 *a*
Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord*	3 mai	1991
Seychelles	24 janvier	1989
Suède	13 septembre	1990
Trinité-et-Tobago	27 juillet	1989 *a*

[1] Antérieurement à la prise d'effet de l'adhésion, la République démocratique allemande a adhéré à la République fédérale d'Allemagne avec effet au 3 octobre 1990.

* Pour les textes des déclarations et réserves faites lors de la ratification, adhésion ou approbation, voir p. 292 du présent volume.

[2] Nations Unies, *Documents officiels de l'Assemblée générale, troisième session*, première partie, p. 71.

[3] Nations Unies, *Recueil des Traités*, vol. 999, p. 171; vol. 1057, p. 407 (rectification du texte authentique espagnol); vol. 1059, p. 451 (rectificatif au vol. 999).

CONSIDERANT que les actes illicites dirigés contre la sécurité de la navigation maritime compromettent la sécurité des personnes et des biens, gênent sérieusement l'exploitation des services maritimes et minent la confiance des peuples du monde dans la sécurité de la navigation maritime,

CONSIDERANT que de tels actes préoccupent gravement la communauté internationale dans son ensemble,

CONVAINCUS de l'urgente nécessité de développer une coopération internationale entre les Etats en ce qui concerne l'élaboration et l'adoption de mesures efficaces et pratiques destinées à prévenir tous les actes illicites dirigés contre la sécurité de la navigation maritime, et à poursuivre et punir leurs auteurs,

RAPPELANT la résolution 40/61[1] de l'Assemblée générale des Nations Unies du 9 décembre 1985, par laquelle il est notamment "demandé instamment à tous les Etats, unilatéralement et en collaboration avec les autres Etats, ainsi qu'aux organes compétents de l'Organisation des Nations Unies, de contribuer à l'élimination progressive des causes sous-jacentes du terrorisme international et de prêter une attention spéciale à toutes les situations - notamment le colonialisme, le racisme, les situations qui révèlent des violations massives et flagrantes des droits de l'homme et des libertés fondamentales et celles qui sont liées à l'occupation étrangère - qui pourraient susciter des actes de terrorisme international et compromettre la paix et la sécurité internationales",

RAPPELANT EN OUTRE que la résolution 40/61 "condamne sans équivoque comme criminels tous les actes, méthodes et pratiques de terrorisme, où qu'ils se produisent et quels qu'en soient les auteurs, notamment ceux qui compromettent les relations amicales entre les Etats et la sécurité de ceux-ci",

RAPPELANT EGALEMENT que, par la résolution 40/61, l'Organisation maritime internationale était invitée à "étudier le problème du terrorisme exercé à bord de navires ou contre des navires, en vue de formuler des recommandations sur les mesures qu'il y aurait lieu de prendre",

AYANT PRESENTE A L'ESPRIT la résolution A.584(14)[2], en date du 20 novembre 1985, de l'Assemblée de l'Organisation maritime internationale,

[1] Nations Unies, *Documents officiels de l'Assemblée générale*, quarantième session, Supplément nº 53 (A/40/53), p. 322.

[2] Organisation maritime internationale, *Résolutions et autres Décisions, Assemblée, quatorzième session*, 11-22 novembre 1985, p. 169.

qui demandait la mise au point de mesures visant à prévenir les actes illicites qui compromettent la sécurité des navires et la sûreté de leurs passagers et de leurs équipages,

NOTANT que les actes de l'équipage qui relèvent de la discipline normale du bord ne sont pas visés par la présente Convention,

AFFIRMANT qu'il est souhaitable de garder à l'étude les règles et normes relatives à la prévention et au contrôle des actes illicites contre les navires et les personnes se trouvant à bord de ces navires, en vue de les mettre à jour selon que de besoin, et, à cet égard, prenant note avec satisfaction des mesures visant à prévenir les actes illicites qui compromettent la sécurité des navires et la sûreté de leurs passagers et de leurs équipages, recommandées par le Comité de la sécurité maritime de l'Organisation maritime internationale,

AFFIRMANT EN OUTRE que les questions qui ne sont pas réglementées par la présente Convention continueront d'être régies par les règles et principes du droit international général,

RECONNAISSANT la nécessité pour tous les Etats, dans la lutte contre les actes illicites contre la sécurité de la navigation maritime, de respecter strictement les règles et principes du droit international général,

SONT CONVENUS de ce qui suit :

ARTICLE PREMIER

Aux fins de la présente Convention, "navire" désigne un bâtiment de mer de quelque type que ce soit qui n'est pas attaché en permanence au fond de la mer et englobe les engins à portance dynamique, les engins submersibles et tous les autres engins flottants.

ARTICLE 2

1 La présente Convention ne s'applique pas :

a) aux navires de guerre; ou

b) aux navires appartenant à un Etat ou exploités par un Etat lorsqu'ils sont utilisés comme navires de guerre auxiliaires ou à des fins de douane ou de police; ou

c) aux navires qui ont été retirés de la navigation ou désarmés.

2 Aucune disposition de la présente Convention ne porte atteinte aux immunités dont jouissent les navires de guerre et les autres navires d'Etat utilisés à des fins non commerciales.

ARTICLE 3

1 Commet une infraction pénale toute personne qui illicitement et intentionnellement :

a) s'empare d'un navire ou en exerce le contrôle par violence ou menace de violence; ou

b) accomplit un acte de violence à l'encontre d'une personne se trouvant à bord d'un navire, si cet acte est de nature à compromettre la sécurité de la navigation du navire; ou

c) détruit un navire ou cause à un navire ou à sa cargaison des dommages qui sont de nature à compromettre la sécurité de la navigation du navire; ou

d) place ou fait placer sur un navire, par quelque moyen que ce soit, un dispositif ou une substance propre à détruire le navire ou à causer au navire ou à sa cargaison des dommages qui compromettent ou sont de nature à compromettre la sécurité de la navigation du navire; ou

e) détruit ou endommage gravement des installations ou services de navigation maritime ou en perturbe gravement le fonctionnement, si l'un de ces actes est de nature à compromettre la sécurité de la navigation d'un navire; ou

f) communique une information qu'elle sait être fausse et, de ce fait, compromet la sécurité de la navigation d'un navire; ou

g) blesse ou tue toute personne, lorsque ces faits présentent un lien de connexité avec l'une des infractions prévues aux alinéas a) à f), que celle-ci ait été commise ou tentée.

2 Commet également une infraction pénale toute personne qui :

a) tente de commettre l'une des infractions prévues au paragraphe 1; ou

b) incite une autre personne à commettre l'une des infractions prévues au paragraphe 1, si l'infraction est effectivement commise, ou est de toute autre manière le complice de la personne qui commet une telle infraction; ou

c) menace de commettre l'une quelconque des infractions prévues aux alinéas b), c) et e) du paragraphe 1, si cette menace est de nature à compromettre la sécurité de la navigation du navire en question, ladite menace étant ou non assortie, selon la législation nationale, d'une condition visant à contraindre une personne physique ou morale à accomplir ou à s'abstenir d'accomplir un acte quelconque.

ARTICLE 4

1 La présente Convention s'applique si le navire navigue ou si, d'après son plan de route, il doit naviguer dans des eaux, à travers des eaux ou en provenance d'eaux situées au-delà de la limite extérieure de la mer territoriale d'un seul Etat, ou des limites latérales de sa mer territoriale avec les Etats adjacents.

2 Dans les cas où la Convention n'est pas applicable conformément au paragraphe 1, ses dispositions sont toutefois applicables si l'auteur ou l'auteur présumé de l'infraction est découvert sur le territoire d'un Etat Partie autre que l'Etat visé au paragraphe 1.

ARTICLE 5

Tout Etat Partie réprime les infractions prévues à l'article 3 par des peines appropriées qui prennent en considération la nature grave de ces infractions.

ARTICLE 6

1 Tout Etat Partie prend les mesures nécessaires pour établir sa compétence aux fins de connaître des infractions prévues à l'article 3 quand l'infraction est commise :

a) à l'encontre ou à bord d'un navire battant, au moment de la perpétration de l'infraction, le pavillon de cet Etat; ou

b) sur le territoire de cet Etat, y compris sa mer territoriale; ou

c) par un ressortissant de cet Etat.

2 Un Etat Partie peut également établir sa compétence aux fins de connaître de l'une quelconque de ces infractions :

a) lorsqu'elle est commise par une personne apatride qui a sa résidence habituelle dans cet Etat; ou

b) lorsque, au cours de sa perpétration, un ressortissant de cet Etat est retenu, menacé, blessé ou tué; ou

c) lorsqu'elle est commise dans le but de contraindre cet Etat à accomplir un acte quelconque ou à s'en abstenir.

3 Tout Etat Partie qui a établi sa compétence pour les cas visés au paragraphe 2 le notifie au Secrétaire général de l'Organisation maritime internationale (dénommé ci-après "le Secrétaire général"). Si ledit Etat Partie abroge ensuite cette législation, il le notifie au Secrétaire général.

4 Tout Etat Partie prend les mesures nécessaires pour établir sa compétence aux fins de connaître des infractions prévues à l'article 3 dans les cas où l'auteur présumé de l'infraction se trouve sur son territoire et où il ne l'extrade pas vers l'un quelconque des Etats Parties qui ont établi leur compétence conformément aux paragraphes 1 et 2 du présent article.

5 La présente Convention n'écarte aucune compétence pénale exercée conformément à la législation nationale.

ARTICLE 7

1 S'il estime que les circonstances le justifient et conformément à sa législation, tout Etat Partie sur le territoire duquel se trouve l'auteur ou l'auteur présumé de l'infraction assure la détention de cette personne ou prend toutes autres mesures nécessaires pour assurer sa présence pendant

le délai nécessaire à l'engagement de poursuites pénales ou d'une procédure d'extradition.

2 Ledit Etat procède immédiatement à une enquête à titre préliminaire en vue d'établir les faits, conformément à sa propre législation.

3 Toute personne à l'égard de laquelle sont prises les mesures visées au paragraphe 1 du présent article est en droit :

a) de communiquer sans retard avec le plus proche représentant qualifié de l'Etat dont elle a la nationalité ou qui est autrement habilité à établir cette communication ou, s'il s'agit d'une personne apatride, de l'Etat sur le territoire duquel elle a sa résidence habituelle;

b) de recevoir la visite d'un représentant de cet Etat.

4 Les droits visés au paragraphe 3 s'exercent dans le cadre des lois et règlements de l'Etat sur le territoire duquel se trouve l'auteur ou l'auteur présumé de l'infraction, étant entendu toutefois que ces lois et règlements doivent permettre la pleine réalisation des fins pour lesquelles les droits sont accordés en vertu du paragraphe 3.

5 Lorsqu'un Etat Partie a mis une personne en détention conformément aux dispositions du présent article, il avise immédiatement de cette détention, ainsi que des circonstances qui la justifient, les Etats qui ont établi leur compétance conformément au paragraphe 1 de l'article 6 et, s'il le juge opportun, tous autres Etats intéressés. L'Etat qui procède à l'enquête à titre préliminaire visée au paragraphe 2 du présent article en communique rapidement les conclusions auxdits Etats et leur indique s'il entend exercer sa compétence.

ARTICLE 8

1 Le capitaine d'un navire d'un Etat Partie (l'"Etat du pavillon") peut remettre aux autorités de tout autre Etat Partie (l'"Etat destinataire") toute personne dont il a de sérieuses raisons de croire qu'elle a commis l'une des infractions prévues à l'article 3.

2 L'Etat du pavillon veille à ce que le capitaine de son navire soit tenu, lorsque cela est possible dans la pratique et si possible avant d'entrer dans la mer territoriale de l'Etat destinataire avec à son bord

toute personne qu'il se propose de remettre conformément aux dispositions du paragraphe 1, de notifier aux autorités de l'Etat destinataire son intention de remettre cette personne et les raisons qui motivent cette décision.

3 L'Etat destinataire accepte la remise de ladite personne, sauf s'il a des raisons de croire que la Convention ne s'applique pas aux faits qui motivent la remise, et agit conformément aux dispositions de l'article 7. Tout refus de recevoir une personne doit être motivé.

4 L'Etat du pavillon veille à ce que le capitaine de son navire soit tenu de communiquer aux autorités de l'Etat destinataire les éléments de preuve ayant trait à l'infraction présumée qui sont en sa possession.

5 Un Etat destinataire qui a accepté la remise d'une personne conformément aux dispositions du paragraphe 3 peut à son tour demander à l'Etat du pavillon d'accepter la remise de cette personne. L'Etat du pavillon examine une telle demande et, s'il y donne suite, agit conformément aux dispositions de l'article 7. Si l'Etat du pavillon rejette une demande, il communique à l'Etat destinataire les raisons qui motivent cette décision.

ARTICLE 9

Aucune disposition de la présente Convention n'affecte de quelque façon que ce soit les règles du droit international concernant l'exercice de la compétence des Etats en matière d'enquête ou d'exécution à bord des navires qui ne battent pas leur pavillon.

ARTICLE 10

1 L'Etat Partie sur le territoire duquel l'auteur ou l'auteur présumé de l'infraction est découvert est tenu, dans les cas où l'article 6 s'applique, s'il ne l'extrade pas, de soumettre l'affaire, sans retard et sans aucune exception, que l'infraction ait été ou non commise sur son territoire, à ses autorités compétentes pour l'exercice de l'action pénale selon une procédure conforme à la législation de cet Etat. Ces autorités prennent leur décision dans les mêmes conditions que pour toute autre infraction de caractère grave conformément aux lois de cet Etat.

2 Toute personne contre laquelle une procédure est engagée en raison d'une des infractions prévues à l'article 3 jouit de la garantie d'un

traitement équitable à tous les stades de la procédure, y compris la jouissance de tous les droits et garanties prévus pour une telle procédure par les lois de l'Etat sur le territoire duquel elle se trouve.

ARTICLE 11

1 Les infractions prévues à l'article 3 sont de plein droit comprises comme cas d'extradition dans tout traité d'extradition conclu entre Etats Parties. Les Etats Parties s'engagent à comprendre ces infractions comme cas d'extradition dans tout traité d'extradition à conclure entre eux.

2 Si un Etat Partie qui subordonne l'extradition à l'existence d'un traité est saisi d'une demande d'extradition par un autre Etat Partie avec lequel il n'est pas lié par un traité d'extradition, l'Etat Partie requis a la latitude de considérer la présente Convention comme constituant la base juridique de l'extradition en ce qui concerne les infractions prévues à l'article 3. L'extradition est subordonnée aux autres conditions prévues par le droit de l'Etat Partie requis.

3 Les Etats Parties qui ne subordonnent pas l'extradition à l'existence d'un traité reconnaissent les infractions prévues à l'article 3 comme cas d'extradition entre eux dans les conditions prévues par le droit de l'Etat requis.

4 Si nécessaire, entre Etats Parties, les infractions prévues à l'article 3 sont considérées aux fins d'extradition comme ayant été commises tant au lieu de leur perpétration qu'en un lieu relevant de la juridiction de l'Etat Partie qui demande l'extradition.

5 Un Etat Partie qui reçoit plus d'une demande d'extradition émanant d'Etats qui ont établi leur compétence conformément aux dispositions de l'article [6][1] et qui décide de ne pas engager de poursuites tient dûment compte, lorsqu'il choisit l'Etat vers lequel l'auteur ou l'auteur présumé de l'infraction doit être extradé, des intérêts et responsabilités de l'Etat Partie dont le navire battait le pavillon au moment de la perpétration de l'infraction.

6 Lorsqu'il examine une demande d'extradition soumise en vertu de la présente Convention au sujet de l'auteur présumé d'une infraction, l'Etat

[1] Le texte entre crochets reflète les corrections effectuées par procès-verbal du 21 décembre 1989.

requis tient dûment compte de la question de savoir si cette personne peut exercer ses droits, tels que prévus au paragraphe 3 de l'article 7, dans l'Etat requérant.

7 S'agissant des infractions définies dans la présente Convention, les dispositions de tous les traités et accords d'extradition conclus entre Etats Parties sont modifiées entre Etats Parties dans la mesure où elles sont incompatibles avec la présente Convention.

ARTICLE 12

1 Les Etats Parties s'accordent l'entraide judiciaire la plus large possible dans toute procédure pénale relative aux infractions prévues à l'article 3, y compris pour l'obtention des éléments de preuve dont ils disposent et qui sont nécessaires aux fins de la procédure.

2 Les Etats Parties s'acquittent de leurs obligations en vertu du paragraphe 1 en conformité avec tout traité d'entraide judiciaire qui peut exister entre eux. En l'absence d'un tel traité, les Etats Parties s'accordent cette entraide en conformité avec leur législation nationale.

ARTICLE 13

1 Les Etats Parties collaborent à la prévention des infractions prévues à l'article 3, notamment :

a) en prenant toutes les mesures possibles afin de prévenir la préparation, sur leurs territoires respectifs, des infractions destinées à être commises à l'intérieur ou en dehors de leurs territoires;

b) en échangeant des renseignements en conformité avec les dispositions de leur législation nationale et en coordonnant les mesures administratives et autres prises, le cas échéant, afin de prévenir la perpétration des infractions prévues à l'article 3.

2 Lorsque le voyage d'un navire a été retardé ou interrompu, du fait de la perpétration d'une infraction prévue à l'article 3, tout Etat Partie sur le territoire duquel se trouvent le navire, les passagers ou l'équipage, doit faire tout son possible pour éviter que le navire, ses passagers, son équipage ou sa cargaison ne soient indûment retenus ou retardés.

ARTICLE 14

Tout Etat Partie qui a lieu de croire qu'une infraction prévue à l'article 3 sera commise fournit, conformément à sa législation nationale, aussi rapidement que possible, tous renseignements utiles en sa possession aux Etats qui, à son avis, seraient les Etats ayant établi leur compétence conformément à l'article 6.

ARTICLE 15

1 Tout Etat Partie communique aussi rapidement que possible au Secrétaire général, conformément à sa législation nationale, tous renseignements utiles en sa possession relatifs :

a) aux circonstances de l'infraction;

b) aux mesures prises en application du paragraphe 2 de l'article 13;

c) aux mesures prises à l'égard de l'auteur ou de l'auteur présumé de l'infraction et, en particulier, au résultat de toute procédure d'extradition ou autre procédure judiciaire.

2 L'Etat Partie dans lequel une action pénale a été engagée contre l'auteur présumé de l'infraction en communique, conformément à sa législation nationale, le résultat définitif au Secrétaire général.

3 Les renseignements communiqués conformément aux paragraphes 1 et 2 sont transmis par le Secrétaire général à tous les Etats Parties, aux Membres de l'Organisation maritime internationale (ci-après dénommée "l'Organisation"), aux autres Etats concernés et aux organisations intergouvernementales internationales appropriées.

ARTICLE 16

1 Tout différend entre des Etats Parties concernant l'interprétation ou l'application de la présente Convention qui ne peut pas être réglé par voie de négociation dans un délai raisonnable est soumis à l'arbitrage, à la demande de l'un d'entre eux. Si, dans les six mois qui suivent la date de la demande d'arbitrage, les parties ne parviennent pas à se mettre d'accord sur l'organisation de l'arbitrage, l'une quelconque d'entre elles peut soumettre le différend à la Cour internationale de Justice, en déposant une requête conformément au Statut de la Cour.

2 Tout Etat peut, au moment où il signe, ratifie, accepte ou approuve la présente Convention ou y adhère, déclarer qu'il ne se considère pas lié par l'une quelconque ou par toutes les dispositions du paragraphe 1. Les autres Etats Parties ne sont pas liés par lesdites dispositions envers tout Etat Partie qui a formulé une telle réserve.

3 Tout Etat qui a formulé une réserve conformément aux dispositions du paragrapha 2 peut à tout moment lever cette réserve par une notification adressée au Secrétaire général.

ARTICLE 17

1 La présente Convention est ouverte le 10 mars 1988 à Rome à la signature des Etats participant à la Conférence internationale sur la répression d'actes illicites contre la sécurité de la navigation maritime et du 14 mars 1988 au 9 mars 1989 au Siège de l'Organisation à la signature de tous les Etats. Elle reste ensuite ouverte à l'adhésion.

2 Les Etats peuvent exprimer leur consentement à être liés par la présente Convention par :

a) signature sans réserve quant à la ratification, l'acceptation ou l'approbation; ou

b) signature sous réserve de ratification, d'acceptation ou d'approbation, suivie de ratification, d'acceptation ou d'approbation; ou

c) adhésion.

3 La ratification, l'acceptation, l'approbation ou l'adhésion s'effectuent par le dépôt d'un instrument à cet effet auprès du Secrétaire général.

ARTICLE 18

1 La présente Convention entre en vigueur quatre-vingt-dix jours après la date à laquelle quinze Etats ont, soit signé la Convention sans réserve quant à la ratification, l'acceptation ou l'approbation, soit déposé un instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion.

2 Pour un Etat qui dépose un instrument de ratification, d'acceptation ou d'approbation de la présente Convention ou d'adhésion à celle-ci après que les conditions régissant son entrée en vigueur ont été remplies, la ratification, l'acceptation, l'approbation ou l'adhésion prend effet quatre-vingt-dix jours après la date du dépôt.

ARTICLE 19

1 La présente Convention peut être dénoncée par l'un quelconque des Etats Parties à tout moment après l'expiration d'une période de un an à compter de la date à laquelle la présente Convention entre en vigueur à l'égard de cet Etat.

2 La dénonciation s'effectue au moyen du dépôt d'un instrument de dénonciation auprès du Secrétaire général.

3 La dénonciation prend effet un an après la date à laquelle le Secrétaire général a reçu l'instrument de dénonciation ou à l'expiration de tout délai plus long énoncé dans cet instrument.

ARTICLE 20

1 Une conférence peut être convoquée par l'Organisation en vue de réviser ou de modifier la présente Convention.

2 Le Secrétaire général convoque une conférence des Etats Parties à la présente Convention pour réviser ou modifier la Convention, à la demande d'un tiers des Etats Parties ou de dix Etats Parties, si ce dernier chiffre est plus élevé.

3 Tout instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion déposé après la date d'entrée en vigueur d'un amendement à la présente Convention est réputé s'appliquer à la Convention telle que modifiée.

ARTICLE 21

1 La présente Convention est déposée auprès du Secrétaire général.

2 Le Secrétaire général :

a) informe tous les Etats qui ont signé la présente Convention ou y ont adhéré ainsi que tous les Membres de l'Organisation :

i) de toute nouvelle signature ou de tout dépôt d'un nouvel instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion, ainsi que de leur date;

ii) de la date de l'entrée en vigueur de la présente Convention;

iii) du dépôt de tout instrument de dénonciation de la présente Convention ainsi que de la date à laquelle il a été reçu et de la date à laquelle la dénonciation prend effet;

iv) de la réception de toute déclaration ou notification faite en vertu de la présente Convention;

b) transmet des copies certifiées conformes de la présente Convention à tous les Etats qui l'ont signée ou qui y ont adhéré.

3 Dès l'entrée en vigueur de la présente Convention, une copie certifiée conforme en est transmise par le Dépositaire au Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies pour être enregistrée et publiée conformément à l'Article 102 de la Charte des Nations Unies.

ARTICLE 22

La présente Convention est établie en un seul exemplaire original en langues anglaise, arabe, chinoise, espagnole, française et russe, chaque texte faisant également foi.

EN FOI DE QUOI, les soussignés, dûment autorisés à cet effet par leurs gouvernements respectifs, ont apposé leur signature à la présente Convention.

FAIT À ROME ce dix mars mil neuf cent quatre-vingt-huit.

[*Pour les signatures, voir p. 275 du présent volume.*]

[RUSSIAN TEXT — TEXTE RUSSE]

КОНВЕНЦИЯ О БОРЬБЕ С НЕЗАКОННЫМИ АКТАМИ, НАПРАВЛЕННЫМИ ПРОТИВ БЕЗОПАСНОСТИ МОРСКОГО СУДОХОДСТВА

Государства-участники настоящей Конвенции,

ПРИНИМАЯ ВО ВНИМАНИЕ цели и принципы Устава Организации Объединенных Наций, касающиеся поддержания международного мира и безопасности и развития дружественных отношений и сотрудничества между государствами,

ПРИЗНАВАЯ, в частности, что каждый имеет право на жизнь, свободу и личную неприкосновенность, как это указано во Всеобщей декларации прав человека и Международном пакте о гражданских и политических правах,

БУДУЧИ [глубоко][1] ОЗАБОЧЕНЫ эскалацией в мире актов терроризма во всех его формах, которые подвергают опасности или уносят жизни невинных людей, ставят под угрозу основные свободы и серьезно оскорбляют достоинство человеческой личности,

СЧИТАЯ, что незаконные акты, направленные против безопасности морского судоходства, угрожают безопасности людей и имущества, серьезно нарушают морское сообщение и подрывают веру народов мира в безопасность морского судоходства,

ПОЛАГАЯ, что подобные акты являются предметом серьезной озабоченности всего мирового сообщества,

БУДУЧИ УБЕЖДЕНЫ в настоятельной необходимости развивать международное сотрудничество между государствами в выработке и принятии эффективных и практических мер по предупреждению всех незаконных актов, направленных против безопасности морского судоходства, и преследованию и наказанию лиц, их совершающих,

ССЫЛАЯСЬ на резолюцию Генеральной Ассамблеи Организации Объединенных Наций 40/61 от 9 декабря 1985 года, которая, среди прочего, "настоятельно призывает все государства в одностороннем порядке и в сотрудничестве с другими государствами, а также соответствующими органами Организации Объединенных Наций содействовать постепенному устранению причин, лежащих в основе международ-

[1] Text between brackets reflects corrections effected by procès-verbal of 21 December 1989 — Le texte entre crochets reflète les corrections effectuées par procès-verbal du 21 décembre 1989.

ного терроризма, и уделять особое внимание всем ситуациям, включая колониализм, расизм и ситуации, связанные с массовыми и грубыми нарушениями прав человека и основных свобод, а также ситуации, сложившиеся в результате иностранной оккупации, которые могут вызвать международный терроризм и угрожать международному миру и безопасности",

ССЫЛАЯСЬ ДАЛЕЕ на то, что резолюция 40/61 "безоговорочно осуждает как преступные все акты, методы и практику терроризма, где бы и кем бы они ни совершались, и в том числе те, которые ставят под угрозу дружественные отношения между государствами и их безопасность",

ССЫЛАЯСЬ ТАКЖЕ на то, что в резолюции 40/61 Международной морской организации предлагается "изучить проблему актов терроризма на борту или против морских судов с целью вынесения рекомендаций в отношении соответствующих мер",

ПРИНИМАЯ ВО ВНИМАНИЕ резолюцию Ассамблеи Международной морской организации A.584(14) от 20 ноября 1985 года, которая призывает разработать меры по предупреждению незаконных актов, угрожающих безопасности судов и безопасности их пассажиров и экипажей,

ОТМЕЧАЯ, что настоящая Конвенция не распространяется на действия экипажа, которые регламентируются нормами по поддержанию обычной дисциплины на борту судна,

ПОДТВЕРЖДАЯ желательность мониторинга норм и стандартов, касающихся предупреждения незаконных актов, направленных против судов и лиц на борту судов, и борьбы с такими актами, с целью их обновления, когда это необходимо, и в этой связи с удовлетворением принимая к сведению меры по предупреждению незаконных актов против пассажиров и экипажей на борту судов, рекомендованные Комитетом по безопасности на море Международной морской организации,

ПОДТВЕРЖДАЯ ДАЛЕЕ, что вопросы, не регулируемые настоящей Конвенцией, продолжают регламентироваться нормами и принципами общего международного права,

ПРИЗНАВАЯ необходимость строгого соблюдения всеми государствами норм и принципов общего международного права в борьбе с незаконными актами, направленными против безопасности морского судоходства,

СОГЛАСИЛИСЬ о нижеследующем:

Статья 1

Для целей настоящей Конвенции "судно" означает любое судно, не закрепленное постоянно на морском дне, включая суда с динамиче-

ским принципом поддержания, подводные аппараты или любые другие плавучие средства.

Статья 2

1. Настоящая Конвенция не применяется к:

a) военному кораблю; или

b) судну, принадлежащему государству или эксплуатируемому им, когда оно используется в качестве военно-вспомогательного либо для таможенных или полицейских целей; или

c) судну, выведенному из эксплуатации или поставленному на прикол.

2. Ничто в настоящей Конвенции не затрагивает иммунитета военных кораблей и других государственных судов, эксплуатируемых в некоммерческих целях.

Статья 3

1. Любое лицо совершает преступление, если оно незаконно и преднамеренно:

a) захватывает судно или осуществляет контроль над ним силой или угрозой силы или путем любой другой формы запугивания; или

b) совершает акт насилия против [лица][1] на борту судна, если этот акт может угрожать безопасному плаванию данного судна; или

c) разрушает судно или наносит судну или его грузу повреждение, которое может угрожать безопасному плаванию данного судна; или

d) помещает, или совершает действия в целях помещения, на борт судна каким бы то ни было способом устройство или вещество, которое может разрушить это судно, нанести этому судну или его грузу повреждение, которое угрожает или может угрожать безопасному плаванию данного судна; или

e) разрушает морское навигационное оборудование, или наносит ему серьезное повреждение, или создает серьезные помехи его эксплуатации, если любой такой акт может угрожать безопасному плаванию судна; или

[1] Text between brackets refleets corrections effected by procès-verbal of 21 December 1989 — Le texte entre crochets reflète les corrections effectuées par procès-verbal du 21 décembre 1989.

f) сообщает заведомо ложные сведения, создавая тем самым угрозу безопасному плаванию судна; или

g) наносит ранения любому лицу или убивает его в связи с совершением или попыткой совершения какого-либо из преступлений, указанных в подпунктах *"a"-"f"*.

2. Любое лицо также совершает преступление, если оно:

a) пытается совершить какое-либо из преступлений, указанных в пункте 1; или

b) подстрекает к совершению какого-либо из преступлений, указанных в пункте 1, совершаемого любым лицом, или является иным образом соучастником лица, которое совершает такое преступление; или

c) угрожает, с условием или без такового, как это предусмотрено национальным законодательством, с целью принудить физическое или юридическое лицо совершить какое-либо действие или воздержаться от него, совершить какое-либо из преступлений, указанных в подпунктах *"b"*, *"c"* и *"e"* пункта 1, если эта угроза может угрожать безопасному плаванию судна, о котором идет речь.

Статья 4

1. Настоящая Конвенция применяется, если судно совершает плавание или его маршрут включает плавание в воды, через воды или из вод, расположенных за внешней границей территориального моря какого-либо одного государства или за боковыми границами его территориального моря с сопредельными государствами.

2. В случаях, когда настоящая Конвенция не применяется в соответствии с пунктом 1, она, тем не менее, применяется, если преступник или предполагаемый преступник находится на территории государства-участника иного, чем государство, упомянутое в пункте 1.

Статья 5

Каждое государство-участник предусматривает соответствующие наказания за преступления, указанные в статье 3, с учетом тяжкого характера этих преступлений.

Статья 6

1. Каждое государство-участник принимает такие меры, которые могут оказаться необходимыми для установления его юрисдикции в

отношении преступлений, указанных в статье 3, когда преступление совершено:

a) против или на борту судна, плававшего под флагом данного государства во время совершения этого преступления; или

b) на территории данного государства, включая его территориальное море; или

c) гражданином данного государства.

2. Государство-участник может также установить свою юрисдикцию в отношении любого такого преступления, когда:

a) оно совершено лицом без гражданства, которое обычно проживает в данном государстве; или

b) во время его совершения гражданин данного государства захвачен, подвергался угрозам, ранен или убит; или

c) оно совершено в попытке вынудить данное государство совершить какое-либо действие или воздержаться от него.

3. Любое государство-участник, которое установило юрисдикцию, упомянутую в пункте 2, уведомляет об этом Генерального секретаря Международной морской организации (именуемого ниже "Генеральный секретарь"). Если такое государство-участник впоследствии отказывается от такой юрисдикции, оно уведомляет об этом Генерального секретаря.

4. Каждое государство-участник принимает такие меры, которые могут оказаться необходимыми для установления его юрисдикции в отношении преступлений, указанных в статье 3, в случаях, когда предполагаемый преступник находится на его территории и оно не выдает его какому-либо из государств-участников, которые установили свою юрисдикцию в соответствии с пунктами 1 и 2 настоящей статьи.

5. Настоящая Конвенция не исключает никакой уголовной юрисдикции, осуществляемой в соответствии с национальным законодательством.

Статья 7

1. Убедившись, что обстоятельства того требуют, любое государство-участник, на территории которого находится преступник или предполагаемый преступник, в соответствии со своим законодательством заключает его под стражу или принимает другие меры, обеспечивающие его присутствие в течение такого времени, которое необ-

ходимо для того, чтобы возбудить уголовное преследование или предпринять действия по выдаче.

2. Такое государство немедленно проводит предварительное расследование фактов в соответствии со своим законодательством.

3. Любое лицо, в отношении которого принимаются меры, упомянутые в пункте 1, имеет право:

a) безотлагательно связаться с ближайшим соответствующим представителем государства, гражданином которого оно является или которое иным образом правомочно установить такую связь, или, если оно является лицом без гражданства, - с представителем государства, на территории которого оно обычно проживает;

b) посещения его представителем этого государства.

4. Права, упомянутые в пункте 3, осуществляются в соответствии с законами и правилами государства, на территории которого находится преступник или предполагаемый преступник, при условии, что упомянутые законы и правила должны давать возможность полностью осуществить цели, для которых предназначены права, предоставляемые согласно пункту 3.

5. Когда государство-участник в соответствии с настоящей статьей заключило лицо под стражу, оно безотлагательно сообщает государствам, которые установили юриодикцию согласно пункту 1 статьи 6, и, если оно сочтет целесообразным, любым другим заинтересованным государствам о том, что такое лицо находится под стражей, и об обстоятельствах, требующих его задержания. Государство, которое проводит предварительное расследоваиие, предусматриваемое пунктом 2 настоящей статьи, незамедлительно сообщает о его результатах упомянутым государствам и указывает, иамерено ли оно осуществить юрисдикцию.

Статья 8

1. Капитан судна государства-участника ("государство флага") может передать компетентным органам любого другого государства-участника ("принимающее государство") любое лицо, в отношении которого у него имеются разумные основания считать, что оно совершило одно из преступлений, указанных в статье 3.

2. Государство флага обеспечивает, чтобы капитан его судна, на борту которого находится любое лицо, которое он намерен передать согласно пункту 1, был обязан давать, иогда это практически осуществимо и по возможности до входа судна в территориальное море принимающего государства, уведомление компетеитным органам

принимающего государства о своем намерении передать такое лицо и о причинах передачи.

3. Принимающее государство принимает передаваемое лицо, за исключением случаев, когда у него имеются основания полагать, что настоящая Конвенция не применяется к действиям, влекущим такую передачу, и поступает в соответствии с положениями статьи 7. Любой отказ принять передаваемое лицо сопровождается заявлением о причинах отказа.

4. Государство флага обеспечивает, чтобы капитан его судна был обязан предоставлять компетентным органам принимающего государства имеющиеся в распоряжении капитана доказательства, которые относятся к предполагаемому преступлению.

5. Принимающее государство, которое приняло передачу лица в соответствии с пунктом 3, может в свою очередь обратиться к государству флага с просьбой принять передачу данного лица. Государство флага рассматривает любую такую просьбу, и, если оно удовлетворяет ее, то оно действует в соответствии со статьей 7. Если государство флага отклоняет просьбу, оно предоставляет принимающему государству заявление с изложением причин отказа.

Статья 9

Ничто в настоящей Конвенции никоим образом не затрагивает нормы международного права, относящиеся к компетенции государств осуществлять юрисдикцию по расследованию или принятию принудительных мер на борту судов, не плавающих под их флагом.

Статья 10

1. Государство-участник, на территории которого находится преступник или предполагаемый преступник, в случаях, когда применяется статья 6, если оно не выдает его, обязано без каких-либо исключений и независимо от того, совершено ли преступление на его территории, незамедлительно передать дело своим компетентным органам для целей уголовного преследования путем проведения разбирательства в соответствии со своим законодательством. Эти органы принимают решение таким же образом, как и в случае любого другого преступления тяжкого характера согласно законодательству этого государства.

2. Любому лицу, в отношении которого осуществляется разбирательство в связи с любым из преступлений, указанных в статье 3, гарантируется справедливое обращение на всех стадиях разбирательства, в том числе пользование всеми правами и гарантиями, предусмот-

ренными для такого разбирательства законодательством государства, на территории которого оно находится.

Статья 11

1. Преступления, указанные в статье 3, считаются подлежащими включению в качестве преступлений, влекущих выдачу, в любой договор о выдаче, существующий между какими-либо государствами-участниками. Государства-участники обязуются включать такие преступления в качестве преступлений, влекущих выдачу, во все договоры о выдаче, которые будут заключаться между ними.

2. Если государство-участник, которое обусловливает выдачу наличием договора, получает просьбу о выдаче от другого государства-участника, с которым оно не имеет договора о выдаче, запрашиваемое государство может по своему усмотрению рассматривать настоящую Конвенцию в качестве юридического основания для выдачи в отношении преступлений, указанных в статье 3. Выдача осуществляется в соответствии с другими условиями, предусмотренными законодательством запрашиваемого государства-участника.

3. Государства-участники, не обусловливающие выдачу наличием договора, рассматривают в отношениях между собой преступления, указанные в статье 3, в качестве преступлений, влекущих выдачу с соблюдением условий, предусмотренных законодательством запрашиваемого государства.

4. Если необходимо, преступления, указанные в статье 3, рассматриваются государствами-участниками для целей выдачи, как если бы они были совершены не только в месте их совершения, но также и в каком-либо месте в пределах юрисдикции государства-участника, обращающегося с просьбой о выдаче.

5. Государство-участник, которое получает более одной просьбы о выдаче от государств, которые установили юрисдикцию в соответствии со статьей [6][1], и которое принимает решение не возбуждать уголовного преследования, при выборе государства, которому должен быть выдан преступник или предполагаемый преступник, должным образом учитывает интересы и обязанности государства-участника, флаг которого несло судно во время совершения преступления.

6. При рассмотрении просьбы о выдаче предполагаемого преступника в соответствии с настоящей Конвенцией запрашиваемое государство уделяет должное внимание вопросу о том, могут ли быть реали-

[1] Text between brackets reflects corrections effected by procès-verbal of 21 December 1989 — Le texte entre crochets reflète les corrections effectuées par procès-verbal du 21 décembre 1989.

зованы права предполагаемого преступника, указанные в пункте 3 статьи 7, в запрашивающем государстве.

7. Что касается преступлений, указанных в настоящей Конвенции, положения всех договоров и соглашений между государствами-участниками о выдаче изменяются в отношениях между государствами-участниками в той мере, в какой они несовместимы с настоящей Конвенцией.

Статья 12

1. Государства-участники оказывают друг другу максимально возможную помощь в связи с уголовным преследованием, начатым в отношении преступлений, указанных в статье 3, включая содействие в получении имеющихся у них доказательств, необходимых для разбирательства.

2. Государства-участники выполняют свои обязательства по пункту 1 в соответствии с любыми договорами о взаимной правовой помощи, которые могут существовать между ними. В случае отсутствия таких договоров государства-участники оказывают друг другу помощь в соответствии с их национальным законодательством.

Статья 13

1. Государства-участники сотрудничают в предотвращении преступлений, указанных в статье 3, в частности, путем:

a) принятия всех практически осуществимых мер по предотвращению подготовки в пределах их соответствующих территорий к совершению этих преступлений в пределах или за пределами их территорий;

b) обмена информацией в соответствии с их национальным законодательством и координации административных и других мер, принимаемых, когда необходимо, в целях предотвращения совершения праступлений, указанных в статье 3.

2. Когда в результате совершения какого-либо преступления, указанного в статье 3, рейс судна задерживается или прерывается, любое государство-участник, на территории которого находится судно, пассажиры или экипаж, обязано предпринять все возможные усилия, чтобы избежать необоснованного задержания или задержки судна, его пассажиров, экипажа или груза.

Статья 14

Любое государство-участник, у которого имеются основания полагать, что будет совершено какое-либо преступление, указанное в статье 3, предоставляет в соответствии со своим национальным законодательством как можно скорее любую имеющуюся у него соответствующую информацию тем государствам, которые, по его мнению, являются государствами, установившими юрисдикцию в соответствии со статьей 6.

Статья 15

1. Каждое государство-участник в соответствии со своим национальным законодательством сообщает Генеральному секретарю в возможно короткие сроки любую имеющуюся у него информацию относительно:

a) обстоятельств преступления;

b) действий, предпринятых в соответствии с пунктом 2 статьи 13;

c) мер, принятых в отношении преступника или предполагаемого преступника, и, в частности, результатов любых действий по выдаче или других правовых действий.

2. Государство-участник, на территории которого предполагаемый преступник подвергается уголовному преследованию, сообщает в соответствии со своим национальным законодательством об окончательных результатах разбирательства Генеральному секретарю.

3. Информация, переданная в соответствии с пунктами 1 и 2, сообщается Генеральным секретарем всем государствам-участникам, членам Международной морской организации (именуемой ниже "Организация"), другим заинтересованным государствам и соответствующим международным межправительственным организациям.

Статья 16

1. Любой спор между двумя или более государствами-участниками относительно толкования или применения настоящей Конвенции, который не может быть урегулирован путем переговоров в течение разумного периода времени, передается по просьбе одного из них на арбитраж. Если в течение шести месяцев со дня обращения с просьбой об арбитраже стороны не могут договориться об организации арбитража, по просьбе любой из этих сторон спор может быть передан в Международный Суд в соответствии со Статутом Суда.

2. Каждое государство может при подписании, ратификации, принятии или утверждении настоящей Конвенции или присоединении к ней сделать заявление о том, что оно не считает себя связанным каким-либо положением или всеми положениями пункта 1. Другие государства-участники не будут связаны такими положениями в отношении любого государства-участника, сделавшего такую оговорку.

3. Любое государство, сделавшее оговорку в соответствии с пунктом 2, может в любое время снять эту оговорку путем уведомления Генерального секретаря.

Статья 17

1. Настоящая Конвенция открыта для подписания в Риме 10 марта 1988 года государствами, участвующими в Международной конференции по борьбе с незаконными актами, направленными против безопасности морского судоходства, и в штаб-квартире Организации всеми государствами с 14 марта 1988 года по 9 марта 1989 года. После этого Конвенция остается открытой для присоединения.

2. Государства могут выразить свое согласие на обязательность для них настоящей Конвенции путем:

a) подписания без оговорки относительно ратификации, принятия или утверждения; или

b) подписания с оговоркой относительно ратификации, принятия или утверждения с последующей ратификацией, принятием или утверждением; или

c) присоединения.

3. Ратификация, принятие, утверждение или присоединение осуществляются путем сдачи на хранение соответствующего документа Генеральному секретарю.

Статья 18

1. Настоящая Конвенция вступает в силу через девяносто дней после даты, на которую пятнадцать государств либо подписали ее без оговорки относительно ратификации, принятия или утверждения, либо сдали на хранение соответствующие документы о ратификации, принятии, утверждении или присоединении.

2. Для государства, сдавшего на хранение документ о ратификации, принятии или утверждении настоящей Конвенции или присоединении к ней после выполнения условий, необходимых для вступления Конвенции в силу, ратификация, принятие, утверждение или присоединение вступают в силу через девяносто дней после даты такой сдачи на хранение.

Статья 19

1. Настоящая Конвенция может быть денонсирована любым государством-участником в любое время по истечении одного года с даты вступления настоящей Конвенции в силу для этого государства.

2. Денонсация осуществляется путем сдачи на хранение документа о денонсации Генеральному секретарю.

3. Денонсация вступает в силу по истечении одного гсда с даты получения Генеральным секретарем документа о денонсации или по истечении такого большего срока, который может быть указан в документе о денонсации.

Статья 20

1. Организация может созвать конференцию с целью пересмотра настоящей Конвенции или внесения в нее поправок.

2. Генеральный секретарь созывает по просьбе одной трети государств-участников или десяти государств-участников, в зависимости от того, какое число является большим, конференцию государств-участников настоящей Конвенции с целью пересмотра Конвенции или внесения в нее поправок.

3. Любой документ о ратификации, принятии, утверждении или присоединении, сданный на хранение после даты вступления в силу поправки к настоящей Конвенции, рассматривается как относящийся к Конвенции с внесенной в нее поправкой.

Статья 21

1. Настоящая Конвенция сдается на хранение Генеральному секретарю.

2. Генеральный секретарь:

a) информирует все государства, подписавшие настоящую Конвенцию или присоединившиеся к ней, а также всех членов Организации о:

i) каждом новом подписании Конвенции или сдаче на хранение документа о ратификации, принятии, утверждении или присоединении с указанием их даты;

ii) дате вступления настоящей Конвенции в силу;

iii) сдаче на хранение любого документа о денонсации настоящей Конвенции с указанием даты его получения и даты вступления денонсации в силу;

iv) получении любого заявления или уведомления, сделанного в соответствии с настоящей Конвенцией;

b) направляет заверенные копии с подлинного текста настоящей Конвенции всем государствам, подписавшим Конвенцию или присоединившимся к ней.

3. Как только настоящая Конвенция вступит в силу, заверенная копия с ее подлинного текста направляется депозитарием Генеральному секретарю Организации Объединенных Наций для регистрации и опубликования в соответствии со статьей 102 Устава Организации Объединенных Наций.

Статья 22

Настоящая Конвенция составлена в одном подлинном экземпляре на английском, арабском, испанском, китайском, русском и французском языках, причем все тексты являются равно аутентичными.

В УДОСТОВЕРЕНИЕ ЧЕГО нижеподписавшиеся, должным образом на то уполномоченные своими соответствующими правительствами, подписали настоящую Конвенцию.

СОВЕРШЕНО В РИМЕ десятого марта тысяча девятьсот восемьдесят восьмого года.

[*For the signatures, see p. 275 of this volume — Pour les signatures, voir p. 275 du présent volume.*]

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

CONVENIO PARA LA REPRESIÓN DE ACTOS ILÍCITOS CONTRA LA SEGURIDAD DE LA NAVEGACIÓN MARÍTIMA

Los Estados Partes en el presente Convenio,

TENIENDO PRESENTES los propósitos y principios de la Carta de las Naciones Unidas relativos al mantenimiento de la paz y la seguridad internacionales y al fomento de las relaciones de amistad y cooperación entre los Estados,

RECONOCIENDO en particular que todo individuo tiene derecho a la vida, a la libertad y a la seguridad de su persona, como se establece en la Declaración Universal de Derechos Humanos y en el Pacto Internacional de Derechos Civiles y Políticos,

PROFUNDAMENTE PREOCUPADOS por la escalada mundial de los actos de terrorismo en todas sus formas, que ponen en peligro vidas humanas inocentes o causan su pérdida, comprometen las libertades fundamentales y atentan gravemente contra la dignidad del ser humano,

CONSIDERANDO que los actos ilícitos contra la seguridad de la navegación marítima comprometen la seguridad de las personas y de los bienes, afectan gravemente a la explotación de los servicios marítimos y socaban la confianza de los pueblos del mundo en la seguridad de la navegación marítima,

CONSIDERANDO que la realización de tales actos preocupa gravemente a toda la comunidad internacional,

CONVENCIDOS de la necesidad urgente de fomentar la cooperación internacional entre los Estados con miras a elaborar y adoptar medidas eficaces y prácticas para la prevención de todos los actos ilícitos contra la seguridad de la navegación marítima y para el enjuiciamiento y castigo de sus perpetradores,

RECORDANDO la resolución 40/61 de la Asamblea General de las Naciones Unidas, del 9 de diciembre de 1985, en la que, entre otras cosas, se "insta a todos los Estados, unilateralmente y en cooperación con otros Estados, y con los órganos competentes de las Naciones Unidas, a que contribuyan a la eliminación gradual de las causas subyacentes del terrorismo internacional y a

que presten especial atención a todas las situaciones, incluidos el colonialismo y el racismo, así como aquellas en que haya violaciones masivas y patentes de los derechos humanos y las libertades fundamentales, o las de ocupación extranjera, que puedan dar origen al terrorismo internacional y poner en peligro la paz y la seguridad internacionales",

RECORDANDO ASIMISMO que la resolución 40/61 "condena inequívocamente y califica de criminales todos los actos, métodos y prácticas de terrorismo, dondequiera y por quienquiera sean cometidos, incluidos los que ponen en peligro las relaciones de amistad entre los Estados y su seguridad",

RECORDANDO TAMBIEN que mediante la resolución 40/61 se invitó a la Organización Marítima Internacional a que estudiara "el problema del terrorismo a bordo de barcos o contra éstos con miras a formular recomendaciones sobre la adopción de medidas apropiadas",

TENIENDO EN CUENTA la resolución A.584(14) de 20 de noviembre de 1985, de la Asamblea de la Organización Marítima Internacional, que insta a que se elaboren medidas para prevenir los actos ilícitos que amenazan la seguridad del buque y la salvaguardia de su pasaje y tripulación,

OBSERVANDO que los actos de la tripulación, que están sujetos a la disciplina normal de a bordo, quedan fuera del ámbito del presente Convenio,

AFIRMANDO la conveniencia de someter a revisión constante las reglas y normas relativas a la prevención y sanción de los actos ilícitos contra los buques y las personas a bordo de éstos, de manera que tales reglas y normas puedan actualizarse cuando sea necesario y, en tal sentido, tomando nota con satisfacción de las medidas para prevenir los actos ilícitos contra los pasajeros y tripulantes a bordo de los buques, recomendadas por el Comité de Seguridad Marítima de la Organización Marítima Internacional,

AFIRMANDO ADEMAS que las materias no reguladas por el presente Convenio seguirán rigiéndose por las normas y principios de derecho internacional general,

RECONOCIENDO la necesidad de que todos los Estados, al combatir los actos ilícitos contra la seguridad de la navegación marítima, se ajusten estrictamente a las normas y principios de derecho internacional general,

CONVIENEN:

ARTICULO 1

A los efectos del presente Convenio, por "buque" se entenderá toda nave del tipo que sea, no sujeta de manera permanente al fondo marino, incluidos vehículos de sustentación dinámica, sumergibles o cualquier otro artefacto flotante.

ARTICULO 2

1 El presente Convenio no se aplica:

a) a los buques de guerra; ni

b) a los buques propiedad de un Estado, o utilizados por éste, cuando estén destinados a servir como unidades navales auxiliares o a fines de índole aduanera o policial; ni

c) a los buques que hayan sido retirados de la navegación o desarmados.

2 Nada de lo dispuesto en el presente Convenio afecta a las inmunidades de los buques de guerra y otros buques de Estado destinados a fines no comerciales.

ARTICULO 3

1 Comete delito toda persona que ilícita e intencionadamente:

a) se apodere de un buque o ejerza el control del mismo mediante violencia, amenaza de violencia o cualquier otra forma de intimidación; o

b) realice algún acto de violencia contra una persona que se halle a bordo de un buque, si dicho acto puede poner en peligro la navegación segura de ese buque; o

c) destruya un buque o cause daños a un buque o a su carga que puedan poner en peligro la navegación segura de ese buque; o

d) coloque o haga colocar en un buque, por cualquier medio, un artefacto o una sustancia que pueda destruir el buque, o causar daños al buque o a su carga que pongan o puedan poner en peligro la navegación segura del buque; o

e) destruya o cause daños importantes en las instalaciones y servicios de navegación marítima o entorpezca gravemente su funcionamiento, si cualquiera de tales actos puede poner en peligro la navegación segura de un buque; o

f) difunda información a sabiendas de que es falsa, poniendo así en peligro la navegación segura de un buque; o

g) lesione o mate a cualquier persona, en relación con la comisión o la tentativa de comisión de cualquiera de los delitos enunciados en los apartados a) a f).

2 También comete delito toda persona que:

a) intente cometer cualquiera de los delitos enunciados en el párrafo 1; o

b) induzca a cometer cualquiera de los delitos enunciados en el párrafo 1, perpetrados por cualquier persona, o sea de otro modo cómplice de la persona que comete tal delito; o

c) amenace con cometer, formulando o no una condición, de conformidad con lo dispuesto en la legislación interna, con ánimo de obligar a una persona física o jurídica a ejecutar un acto o a abstenerse de ejecutarlo, cualquiera de los delitos enunciados en los apartados b), c) y e) del párrafo 1, si la amenaza puede poner en peligro la navegación segura del buque de que se trate.

ARTICULO 4

1 El presente Convenio se aplicará si el buque está navegando, o su plan de navegación prevé navegar, hacia aguas situadas más allá del límite exterior del mar territorial de un solo Estado, o más allá de los límites laterales de su mar territorial con Estados adyacentes, a través de ellas o procedente de las mismas.

2 En los casos en que el Convenio no sea aplicable de conformidad con el [párrafo][1] 1, lo será no obstante si el delincuente o el presunto delincuente es hallado en el territorio de un Estado Parte distinto del Estado a que se hace referencia en el párrafo 1.

[1] Text between brackets reflects corrections effected by procès-verbal of 21 December 1989 — Le texte entre crochets reflète les corrections effectuées par procès-verbal du 21 décembre 1989.

ARTICULO 5

Cada Estado se obliga a establecer para los delitos enunciados en el artículo 3 penas adecuadas en las que se tenga en cuenta la naturaleza grave de dichos delitos.

ARTICULO 6

1 Cada Estado Parte tomará las medidas necesarias para establecer su jurisdicción respecto de los delitos enunciados en el artículo 3 cuando el delito sea cometido:

a) contra un buque o a bordo de un buque que en el momento en que se cometa el delito enarbole el pabellón de ese Estado; o

b) en el territorio de ese Estado, incluido su mar territorial; o

c) por un nacional de dicho Estado.

2 Un Estado Parte podrá también establecer su jurisdicción respecto de cualquiera de tales delitos cuando:

a) sea cometido por una persona apátrida cuya residencia habitual se halle en ese Estado; o

b) un nacional de ese Estado resulte aprehendido, amenazado, lesionado o muerto durante la comisión del delito; o

c) sea cometido en un intento de obligar a ese Estado a hacer o no hacer alguna cosa.

3 Todo Estado Parte que haya establecido la jurisdicción indicada en el párrafo 2 lo notificará al Secretario General de la Organización Marítima Internacional (en adelante llamado "el Secretario General"). Si ese Estado Parte deroga con posterioridad tal jurisdicción lo notificará al Secretario General.

4 Cada Estado Parte tomará las medidas necesarias para establecer su jurisdicción respecto de los delitos enunciados en el artículo 3, en los casos en que el presunto delincuente se halle en su territorio y dicho Estado no conceda la extradición a ninguno de los Estados Partes que hayan establecido jurisdicción de conformidad con los párrafos 1 y 2 del presente artículo.

5 El presente Convenio no excluye ninguna jurisdicción penal ejercida de conformidad con la legislación interna.

ARTICULO 7

1 Todo Estado Parte en cuyo territorio se encuentre el delincuente o el presunto delincuente, si estima que las circunstancias lo justifican, procederá, de conformidad con su legislación, a la detención de éste o tomará otras medidas para asegurar su presencia durante el tiempo que sea necesario a fin de permitir la tramitación de un procedimiento penal o de extradición.

2 Tal Estado procederá inmediatamente a una investigación preliminar de los hechos, con arreglo a su propia legislación.

3 Toda persona respecto de la cual se adopten las medidas mencionadas en el párrafo 1 tendrá derecho a:

a) ponerse sin demora en comunicación con el representante competente más próximo del Estado del que sea nacional o al que competa por otras razones establecer dicha comunicación o, si se trata de una persona apátrida, del Estado en cuyo territorio tenga su residencia habitual;

b) ser visitada por un representante de dicho Estado.

4 Los derechos a que se hace referencia en el párrafo 3 se ejercerán de conformidad con las leyes y reglamentos del Estado en cuyo territorio se halle el delincuente o presunto delincuente, a condición, no obstante, de que las leyes y reglamentos mencionados permitan que se cumpla plenamente el propósito de los derechos enunciados en el párrafo 3.

5 Cuando un Estado Parte, en virtud del presente artículo, detenga a una persona, notificará inmediatamente tal detención y las circunstancias que la justifican a los Estados que hayan establecido jurisdicción de conformidad con el párrafo 1 del artículo 6 y, si lo considera conveniente, a todos los demás Estados interesados. El Estado que proceda a la investigación preliminar prevista en el párrafo 2 del presente artículo comunicará sin dilación los resultados de ésta a los Estados antes mencionados e indicará si se propone ejercer su jurisdicción.

ARTICULO 8

1 El capitán de un buque de un Estado Parte (el "Estado del pabellón") podrá entregar a las autoridades de cualquier otro Estado Parte (el "Estado

receptor") a cualquier persona respecto de la que tenga razones fundadas para creer que ha cometido alguno de los delitos enunciados en el artículo 3.

2 El Estado del pabellón se asegurará de que el capitán de un buque de su pabellón tenga, siempre que sea factible y a ser posible antes de entrar en el mar territorial del Estado receptor llevando a bordo a cualquier persona a la que el capitán se disponga a entregar de conformidad con lo dispuesto en el párrafo 1, la obligación de comunicar a las autoridades del Estado receptor su propósito de entregar a esa persona y las razones para ello.

3 El Estado receptor aceptará la entrega, salvo cuando tenga razones para estimar que el Convenio no es aplicable a los hechos que motivan la entrega, y procederá de conformidad con lo dispuesto en el artículo 7. Toda negativa de aceptar una entrega deberá ir acompañada de una exposición de las razones de tal negativa.

4 El Estado del pabellón se asegurará de que el capitán de un buque de su pabellón tenga la obligación de suministrar a las autoridades del Estado receptor las pruebas relacionadas con el presunto delito que obren en poder del capitán.

5 El Estado receptor que haya aceptado la entrega de una persona de conformidad con lo dispuesto en el párrafo 3, podrá a su vez pedir al Estado del pabellón que acepte la entrega de esa persona. El Estado del pabellón examinará cualquier petición de esa índole y si la acepta procederá de conformidad con lo dispuesto en el artículo 7. Si el Estado del pabellón rechaza la petición, entregará al Estado receptor una exposición de sus razones para tal rechazo.

ARTICULO 9

Nada de lo dispuesto en el presente Convenio afectará a las reglas de derecho internacional relativas a la competencia que tienen los Estados para investigar o ejercer su jurisdicción a bordo de buques que no enarbolen su pabellón.

ARTICULO 10

1 El Estado Parte en cuyo territorio sea hallado el delincuente o presunto delincuente, en los casos a los que es aplicable el artículo 6, si no procede a la extradición del mismo, someterá sin dilación el caso a sus autoridades competentes a efectos de enjuiciamiento, mediante el procedimiento judicial acorde con la legislación de dicho Estado, sin excepción alguna y con independencia de que el delito haya sido o no cometido en su territorio.

Dichas autoridades tomarán su decisión en las mismas condiciones que las aplicables a cualquier otro delito de naturaleza grave, de acuerdo con la legislación de dicho Estado.

2 Toda persona encausada en relación con cualquiera de los delitos enunciados en el artículo 3 recibirá garantías de un trato justo en todas las fases del procedimiento, incluido el disfrute de todos los derechos y garantías estipulados para dicho procedimiento en la legislación del Estado del territorio en que se halla.

ARTICULO 11

1 Los delitos enunciados en el artículo 3 se considerarán incluidos entre los delitos que dan lugar a extradición en todo tratado de extradición celebrado entre Estados Partes. Los Estados Partes se comprometen a incluir tales delitos como casos de extradición en todo tratado de extradición que celebren entre sí.

2 Si un Estado Parte que subordine la extradición a la existencia de un tratado recibe de otro Estado Parte, con el que no tiene tratado, una solicitud de extradición, el Estado Parte requerido podrá, a su elección, considerar el presente Convenio como la base jurídica para la extradición referente a los delitos enunciados en el artículo 3. La extradición estará sujeta a las demás condiciones exigidas por la legislación del Estado Parte requerido.

3 Los Estados Partes que no subordinen la extradición a la existencia de un tratado reconocerán los delitos enunciados en el artículo 3 como casos de extradición entre ellos, con sujeción a las condiciones exigidas por la legislación del Estado requerido.

4 En caso necesario, los delitos enunciados en el artículo 3, a fines de extradición entre los Estados Partes, se considerarán como si se hubiesen cometido no sólo en el lugar en que fueron perpetrados sino también en un lugar dentro de la jurisdicción del Estado Parte que requiere la extradición.

5 Un Estado Parte que reciba más de una solicitud de extradición de parte de Estados que hayan establecido su jurisdicción de conformidad con el artículo 7[1] y que resuelva no enjuiciar, tendrá debidamente en cuenta, al seleccionar el Estado al cual concede la extradición del delincuente o del presunto delincuente, los intereses y responsabilidades del Estado Parte cuyo pabellón enarbolaba el buque en el momento de la comisión del delito.

[1] Reads "article 6" in authentic Arabic, Chinese, English, French and Russian texts — Se lit « article 6 » dans les textes authentiques arabe, chinois, anglais, français et russe.

6 Al estudiar una solicitud de extradición de un presunto delincuente de conformidad con el presente Convenio, el Estado requerido tendrá debidamente en cuenta si los derechos de esa persona, tal como se enuncian en el párrafo 3 del artículo 7, pueden ser ejercidos en el Estado requirente.

7 Respecto de los delitos definidos en el presente Convenio, las disposiciones de todos los tratados y arreglos de extradición aplicables entre Estados Partes quedan modificados entre los Estados Partes en la medida en que sean incompatibles con el presente Convenio.

ARTICULO 12

1 Los Estados Partes se prestarán todo el auxilio posible en lo que respecta a cualquier procedimiento penal relativo a los delitos enunciados en el artículo 3, incluyendo el auxilio para la obtención de pruebas necesarias para el proceso que obren en su poder.

2 Los Estados Partes cumplirán las obligaciones que les incumban en virtud del párrafo 1 de conformidad con los tratados de auxilio judicial recíproco que existan entre ellos. En ausencia de dichos tratados, los Estados Partes se prestarán dicho auxilio de conformidad con su legislación interna.

ARTICULO 13

1 Los Estados Partes cooperarán en la prevención de los delitos enunciados en el artículo 3, en particular:

a) adoptando todas las medidas factibles a fin de impedir que se prepare en sus respectivos territorios la comisión de dichos delitos, tanto dentro como fuera de ellos;

b) intercambiando información, de conformidad con su legislación interna, y coordinando medidas administrativas y de otra índole adoptadas, según proceda, para impedir que se cometan los delitos enunciados en el artículo 3.

2 Cuando, con motivo de haberse cometido un delito enunciado en el artículo 3, se produzca retraso o interrupción en la travesía de un buque, todo Estado Parte en cuyo territorio se encuentren el buque, los pasajeros o la tripulación, estará obligado a hacer todo lo posible para evitar que el buque, sus pasajeros, sus tripulantes o su carga sean objeto de inmovilización o demora indebidas.

ARTICULO 14

Todo Estado Parte que tenga razones para creer que se va a cometer uno de los delitos enunciados en el artículo 3, suministrará lo antes posible, de acuerdo con su legislación interna, toda la información pertinente de que disponga a los Estados que, a su juicio, pueden establecer jurisdicción de conformidad con el artículo 7[1].

ARTICULO 15

1 Cada Estado Parte comunicará lo antes posible al Secretario General, actuando de conformidad con su legislación interna, cualquier información pertinente que tenga en su poder referente a:

a) las circunstancias del delito;

b) las medidas tomadas conforme al párrafo 2 del artículo 13;

c) las medidas tomadas en relación con el delincuente o el presunto delincuente y, especialmente, el resultado de todo procedimiento de extradición u otro procedimiento judicial.

2 El Estado Parte en que se entable una acción penal contra el presunto delincuente comunicará, de conformidad con su legislación interna, el resultado final de esa acción al Secretario General.

3 El Secretario General trasladará la información transmitida de conformidad con los párrafos 1 y 2 a todos los Estados Partes, a todos los Miembros de la Organización Marítima Internacional (en adelante llamada "la Organización"), a los demás Estados interesados y a las organizaciones intergubernamentales de carácter internacional pertinentes.

ARTICULO 16

1 Toda controversia que surja entre dos o más Estados Partes con respecto a la interpretación o aplicación del presente Convenio que no pueda ser resuelta mediante negociaciones dentro de un plazo razonable se someterá a arbitraje a petición de uno de ellos. Si en el plazo de seis meses contados a partir de la fecha de presentación de la solicitud de arbitraje las Partes no consiguen

[1] Reads "article 6" in authentic Arabic, Chinese, English, French and Russian texts — Se lit « article 6 » dans les textes authentiques arabe, chinois, anglais, français et russe.

ponerse de acuerdo sobre la forma de arbitraje, cualquiera de las Partes podrá someter la controversia a la Corte Internacional de Justicia, mediante una solicitud presentada de conformidad con el Estatuto de la Corte.

2 Cada Estado podrá, en el momento de la firma o ratificación, aceptación o aprobación del presente Convenio, o de su adhesión a él, declarar que no se considera obligado por una cualquiera o por ninguna de las disposiciones del párrafo 1. Los demás Estados Partes no quedarán obligados por tales disposiciones ante un Estado Parte que haya formulado tal reserva.

3 Todo Estado Parte que haya formulado una reserva de conformidad con el párrafo 2 podrá retirarla en cualquier momento mediante notificación dirigida al Secretario General.

ARTICULO 17

1 El presente Convenio estará abierto el 10 de marzo de 1988, en Roma, a la firma de los Estados participantes en la Conferencia internacional sobre la represión de actos ilícitos contra la seguridad de la navegación marítima, y desde el 14 de marzo de 1988 hasta el 9 de marzo de 1989, en la sede de la Organización, a la firma de todos los Estados. Después de ese plazo, seguirá abierto a la adhesión.

2 Los Estados podrán manifestar su consentimiento en obligarse por el presente Convenio mediante:

a) firma sin reserva en cuanto a ratificación, aceptación o aprobación; o

b) firma a reserva de ratificación, aceptación o aprobación, seguida de ratificación, aceptación o aprobación; o

c) adhasión.

3 La ratificación, aceptación, aprobación o adhesión se efectusrán depositando ante el Secretario General el instrumento que proceda.

ARTICULO 18

1 El presente Convenio entrará en vigor noventa días después de la fecha en que quince Estados lo hayan firmado sin reserva en cuanto a ratificación, aceptación o aprobación o hayan depositsdo el oportuno inatrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión.

2 Para un Estado que deposite un instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión respecto del presente Convenio una vez satisfechas las condiciones para la entrada en vigor de éste, la ratificación, aceptación, aprobación o adhesión surtirá efecto noventa días después de la fecha en que se haya efectuado tal depósito.

ARTICULO 19

1 El presente Convenio podrá ser denunciado por un Estado Parte en cualquier momento posterior a la expiración de un plazo de un año a contar de la fecha en que el presente Convenio haya entrado en vigor para dicho Estado.

2 La denuncia se efectuará depositando un instrumento de denuncia ante el Secretario General.

3 La denuncia surtirá efecto transcurrido un año a partir de la recepción, por parte del Secretario General, del instrumento de denuncia, o cualquier otro plazo más largo que pueda ser fijado en dicho instrumento.

ARTICULO 20

1 La Organización podrá convocar una conferencia con objeto de revisar o enmendar el presente Convenio.

2 El Secretario General convocará una conferencia de los Estados Partes en el presente Convenio con objeto de revisarlo o enmendarlo, a petición de un tercio de los Estados Partes o de diez Estados Partes, si esta cifra es mayor.

3 Todo instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión depositado con posterioridad a la entrada en vigor de una enmienda al presente Convenio se entenderá que es aplicable al Convenio, en su forma enmendada.

ARTICULO 21

1 El presente Convenio será depositado ante el Secretario General.

2 El Secretario General:

a) informará a todos los Estados que hayan firmado el Convenio o se hayan adherido al mismo, y a todos los Miembros de la Organización, de:

i) cada nueva firma y cada nuevo depósito de instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión, y de la fecha en qua se produzca;

ii) la fecha de entrada en vigor del presente Convenio;

iii) todo depósito de un instrumento de denuncia del presente Convenio y de la fecha en que se recibió dicho instrumento, así como de la fecha en que la denuncia surta efecto;

iv) la recepción de toda declaración o notificación formulada en virtud del presente Convenio;

b) remitirá ejemplares auténticos certificados del presente Convenio a todos los Estados que lo hayan firmado o se hayan adherido al mismo.

3 Tan pronto como el presente Convenio entre en vigor, el depositario remitirá un ejemplar auténtico certificado del mismo al Secretario General de las Naciones Unidas a fines de registro y publicación, de conformidad con el Artículo 102 de la Carta de las Naciones Unidas.

ARTICULO 22

El presente Convenio está redactado en un solo ejemplar en los idiomas árabe, chino, español, francés, inglés y ruso, y cada uno de estos textos tendrá la misma autenticidad.

EN FE DE LO CUAL los infrascritos, debidamente autorizados al efecto por sus respectivos Gobiernos, firman el presente Convenio.

HECHO EN Roma el día diez de marzo de mil novecientos ochenta y ocho.

[*For the signatures, see p. 275 of this volume — Pour les signatures, voir p. 275 du présent volume.*]

عن الارجنتين :

代表 阿根廷：

For Argentina:
Pour l'Argentine :
За Аргентину:
Por la Argentina:

Bajo reserva de ratificación[1]
ENRIQUE S. A. CANDIOTI
MARTHA OLIVEROS

عن النمسا :

代表 奥地利：

For Austria:
Pour l'Autriche :
За Австрию:
Por Austria:

[HELMUT TUERK][2]
Subject to ratification[3]

عن البهاما :

代表 巴哈马：

For the Bahamas:
Pour les Bahamas :
За Багамские острова:
Por las Bahamas:

[J. STEEL]
Dep. Director Maritime Affairs[4]
Subject to ratification[3]

[1] Subject to ratification — Sous réserve de ratification.
[2] The names of signatories appearing between brackets were not legible and have been supplied by the International Maritime Organization — Les noms des signataires donnés entre crochets étaient illisibles et ont été fournis par l'Organisation maritime internationale.
[3] Sous réserve de ratification.
[4] Directeur adjoint aux affaires maritimes.

عن بلجيكـــــا :

代表 比利时：

For Belgium:
Pour la Belgique :
За Бельгию:
Por Bélgica:

[L. WILLEMS]
Sous réserve de ratification[1]

عن البرازيـــل :

代表 巴西：

For Brazil:
Pour le Brésil :
За Бразилию:
Por el Brasil:

[J. A. MEDICIS]
Subject to ratification[2]

عن بروناي دار السلام :

代表 文莱达鲁萨兰国：

For Brunei Darussalam:
Pour le Brunéi Darussalam :
За Бруней Даруссалам:
Por Brunei Darussalam:

[PENGIRAN SETIA RAJA PENGIRAN HAJI JAYA]
Subject to ratification[2]

[1] Subject to ratification.
[2] Sous réserve de ratification.

عن بلغاريـــــا :
代表 保加利亚：
For Bulgaria:
Pour la Bulgarie :
За Болгарию:
Por Bulgaria:

[C. TEPAVITCHAROV]
Subject to ratification[1]

عن جمهورية روسيا البيضاء السوفيتية الاشتراكيـــــــــــة :
代表 白俄罗斯苏维埃社会主义共和国：
For the Byelorussian Soviet Socialist Republic:
Pour la République socialiste soviétique de Biélorussie :
За Белорусскую Советскую Социалистическую Республику:
Por la República Socialista Soviética de Bielorrusia:

[*Signed — Signé*][2]

„В соответствии с пунктом 2(б) статьи 17 Конвенции о борьбе с незаконными актами, направленными против безопасности морского судоходства, от 10 марта 1988 настоящая Конвенция вступает в силу для БССР после ее ратификации компетентными органами Белорусской Советской Социалистической Республики[3].

[1] Sous réserve de ratification.
[2] Signed by L. Zamyatin — Signé par L. Zamyatin.
[3] [TRANSLATION — TRADUCTION]*
With the following reservation: In compliance with article 17, paragraph 2 (*b*) of the Convention on the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Maritime Navigation of 10 March 1988, this Convention enters into force for the Byelorussian SSR after its ratification by the competent authorities of the Byelorussian Soviet Socialist Republic — Avec la réserve suivante : En application des dispositions du paragraphe 2 *b* de l'article 17 de la Convention pour la répression d'actes illicites contre la sécurité de la navigation maritime du 10 mars 1988, ladite Convention entre en vigueur à l'égard de la République socialiste soviétique de Biélorussie aprés sa ratification par les autorités biélorussiennes compétentes.
* Translation supplied by the International Maritime Organization — Traduction fournie par l'Organisation maritime internationale.

عن كندا :

代表 加拿大：

For Canada:
Pour le Canada :
За Канаду:
Por el Canadá:

[*Signed — Signé*][1]
Subject to ratification[2]
[*Signed — Signé*][3]

عن شيلي :

代表 智利：

For Chile:
Pour le Chili :
За Чили:
Por Chile:

[C. FERREIRA][4]
Sujeto à ratificación[5]
Sujeto à reserva[6]

عن الصين :

代表 中国：

For China:
Pour la Chine :
За Китай:
Por China:

[*Signed — Signé*][7, 4]
[5]

[1] Signed by Philippe Kirsche — Signé par Philippe Kirsche.
[2] Sous réserve de ratification.
[3] Signed by A. Popp — Signé par A. Popp.
[4] See p. 290 of this volume for the text of the reservation made upon signature — Voir p. 290 du présent volume pour le texte de la réserve faite lors de la signature.
[5] Subject to ratification — Sous réserve de ratification.
[6] Subject to reservation — Sous réserve de réserve.
[7] Signed by Ji Chaozhu — Signé par Ji Chaozhu.

عن كوستاريكـــــا :

代表 哥斯达黎加：

For Costa Rica:
Pour le Costa Rica :
За Коста-Рику:
Por Costa Rica:

[O. TORREALBA TORUÑO]
ad referendum

عن تشيكوسلوفاكيـــــا :

代表 捷克斯洛伐克：

For Czechoslovakia:
Pour la Tchécoslovaquie :
За Чехословакию:
Por Checoslovaquia:

Subject to ratification[1]
[JAN FIDLER]

عن الدانمرك :

代表 丹麦：

For Denmark:
Pour le Danemark :
За Данию:
Por Dinamarca:

Subject to ratification or acceptance[2]
[PETER DYVIG]

[1] Sous réserve de ratification.
[2] Sous réserve de ratification ou d'acceptation.

عن الاكـــوادور :

代表 厄瓜多尔：

For Ecuador:
Pour l'Equateur :
За Эквадор:
Por el Ecuador:

[B. PINTO TAPIA]
Subject to ratification[1]

عن مصـــــر :

代表 埃及：

For Egypt:
Pour l'Egypte :
За Египет:
Por Egipto:

Subject to ratification[1]
[YOUSEF SHARARA]

عن فنلندا :

代表 芬兰：

For Finland:
Pour la Finlande :
За Финляндию:
Por Finlandia:

Subject to ratification[1]
[ILKKA PASTINEN]

[1] Sous réserve de ratification.

عن فرنسا :
代表 法国：
For France:
Pour la France :
За Францию:
Por Francia:

Sous réserve d'approbation[1]
[CLAUDE DOUAY]

عن اليونان :
代表 希腊：
For Greece:
Pour la Grèce :
За Грецию:
Por Grecia:

Subject to ratification[2]
[M. A. PAPAGEORGIOU]

عن المجـــر :
代表 匈牙利：
For Hungary:
Pour la Hongrie :
За Венгрию:
Por Hungría:

Subject to ratification[2]
[GYÖRGY MISUR]

[1] Subject to approval.
[2] Sous réserve de ratification.

عن العـــراق :

代表 伊拉克：

For Iraq:
Pour l'Iraq :
За Ирак:
Por el Iraq:

Subject to ratification[1]
[*Signed — Signé*][2, 3]

عن اسرائيـــل :

代表 以色列：

For Israel:
Pour Israël :
За Израиль:
Por Israel:

Subject to ratification[1]
[M. DRORY]

عن ايطاليـــا :

代表 意大利

For Italy:
Pour l'Italie :
За Италию:
Por Italia:

Subject to ratification[1]
[LORENZO FERRARIN]

[1] Sous réserve de ratification.
[2] Signed by M. S. Al-Mashat — Signé par M. S. Al-Mashat.
[3] See p. 290 of this volume for the text of the reservation made upon signature — Voir p. 290 du présent volume pour le texte de la réserve faite lors de la signature.

عن الأردن :

代表 约旦：

For Jordan:
Pour la Jordanie :
За Иорданию:
Por Jordania:

[*Signed — Signé*][1]

[illegible]

[illegible][2]

عن ليبريا :

代表 利比里亚：

For Liberia:
Pour le Libéria :
За Либерию:
Por Liberia:

Subject to ratification[3]
[J. P. KELLER]

عن المغرب :

代表 摩洛哥：

For Morocco:
Pour le Maroc :
За Марокко:
Por Marruecos:

Sous réserve de ratification[4]
[YAHIA BENSLIMANE]

[1] Signed by A. Al-Khasawneh — Signé par A. Al-Khasawneh.
[2] Subject to ratification — Sous réserve de ratification.
[3] Sous réserve de ratification.
[4] Subject to ratification.

عن هولندا :

代表 荷兰：

For the Netherlands:
Pour les Pays-Bas :
За Нидерланды:
Por los Países Bajos:

Subject to acceptance[1]
[E. J. PH. ROBERTS]

عن نيوزيلندا :

代表 新西兰：

For New Zealand:
Pour la Nouvelle-Zélande :
За Новую Зеландию:
Por Nueva Zelandia:

Subject to ratification[2]
[BRYCE HARLAND]

عن نيجيريا :

代表 尼日利亚：

For Nigeria:
Pour le Nigéria :
За Нигерию:
Por Nigeria:

Subject to ratification[2]
[DOVE-EDWIN]

[1] Sous réserve d'acceptation.
[2] Sous réserve de ratification.

عن النرويج :

代表 挪威：

For Norway:
Pour la Norvège :
За Норвегию:
Por Noruega:

Subject to ratification[1]

[MORTEN RUUD]

عن الفلبين :

代表 菲律宾：

For the Philippines:
Pour les Philippines :
За Филиппины:
Por Filipinas:

Subject to ratification
by the Congress of the Philippines[2]

[J. M. ZALDARRIAGA]

[M. T. LEPATAN]

عن بولندا :

代表 波兰：

For Poland:
Pour la Pologne :
За Польшу:
Por Polonia:

Subject to ratification[1]

[J. VONAU]

[1] Sous réserve de ratification.
[2] Sous réserve de ratification par le Congrès des Philippines.

عن العربية السعودية :

代表 沙特阿拉伯：

For Saudi Arabia:
Pour l'Arabie saoudite :
За Саудовскую Аравию:
Por la Arabia Saudita:

Subject to ratification[1]
[*Signed — Signé*][2]

عن سيشيـــــل :

代表 塞舌尔：

For Seychelles:
Pour les Seychelles :
За Сейшельские острова:
Por Seychelles:

Subject to ratification[1]
[J. BONNELAME]

عن اسبانيـا :

代表 西班牙：

For Spain:
Pour l'Espagne :
За Испанию:
Por España:

A reserva de ratificación[3]
[JOSÉ J. PUIG DE LA BELLACASA]

[1] Sous réserve de ratification.
[2] Signed by Ahmed Al-Turki — Signé par Ahmed Al-Turki.
[3] Subject to ratification — Sous réserve de ratification.

عن السويد:
代表 瑞典:
For Sweden:
Pour la Suède :
За Швецию:
Por Suecia:

Subject to ratification[1]
[PETER LÖFMARCK]

عن سويسرا:
代表 瑞士:
For Switzerland:
Pour la Suisse :
За Швейцарию:
Por Suiza:

Sous réserve de ratification[2]
[PICTET]

عن تركيا:
代表 土耳其:
For Turkey:
Pour la Turquie :
За Турцию:
Por Turquía:

[YÜKSEL SÖYLEMEZ]

The Government of Republic of Turkey signs the Convention subject to ratification and with reservation to the effect that it does not consider itself bound by all of the provisions of article 16 paragraph (1)[3]

[1] Sous réserve de ratification.
[2] Subject to ratification.
[3] [TRADUCTION — TRANSLATION]
Le Gouvernement de la République turque signe cette Convention sous réserve de ratification et avec réserve, en fait qu'il ne se considère pas lié par toutes les dispositions du paragraphe 1 de l'article 16 de ladite Convention.

عن جمهورية أوكرانيا السوفيتية الاشتراكية :

代表 乌克兰苏维埃社会主义共和国：

For the Ukrainian Soviet Socialist Republic:
Pour la République socialiste soviétique d'Ukraine :
За Украинскую Советскую Социалистическую Республику:
Por la República Socialista Soviética de Ucrania:

[*Signed — Signé*][1]

„В соответствии с пунктом 2(b) статьи 17 Конвенции о борьбе с незаконными актами, направленными против безопасности морского судоходства, от 10 марта 1988г. настоящая Конвенция вступает в силу для УССР после ее ратификации компетентными органами Украинской Советской Социалистической Республики[2].

عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية :

代表 苏维埃社会主义共和国联盟：

For the Union of Soviet Socialist Republics:
Pour l'Union des Républiques socialistes soviétiques :
За Союз Советских Социалистических Республик:
Por la Unión de Repúblicas Socialistas Soviéticas:

[*Signed — Signé*][3]

„В соответствии с пунктом 2(b) статьи 17 Конвенции о борьбе с незаконными актами, направленными против безопасности морского судоходства, от 10 марта 1988г. настоящая Конвенция вступает в силу для СССР после ее ратификации компетентными органами Союза Советских Социалистических Республик[4].

---

[1] Signed by L. Zamyatin — Signé par L. Zamyatin.

[2] [TRANSLATION — TRADUCTION]*

With the following reservation: In compliance with article 17, paragraph 2 (*b*) of the Convention on the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Maritime Navigation of 10 March 1988, this Convention enters into force for the Ukrainian SSR after its ratification by the competent authorities of the Ukrainian Soviet Socialist Republic — Avec la réserve suivante : En application des dispositions du paragraphe 2 *b* de l'article 17 de la Convention pour la répression d'actes illicites contre la sécurité de la navigation maritime du 10 mars 1988, ladite Convention entre en vigueur à l'égard de la République socialiste soviétique d'Ukraine après sa ratification par les autorités ukrainiennes compétentes.

* Translation supplied by the International Maritime Organization — Traduction fournie par l'Organisation maritime internationale.

[3] Signed by L. Zamyatin — Signé par L. Zamyatin.

[4] [TRANSLATION — TRADUCTION]*

With the following reservation: In compliance with article 17, paragraph 2 (*b*) of the Convention on the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Maritime Navigation of 10 March 1988, this Convention enters into force for the USSR after its ratification by the competent authorities of the Union of Soviet Socialist Republics — Avec la réserve suivante : En application des dispositions du paragraphe 2 *b* de l'article 17 de la Convention pour la répression d'actes illicites contre la sécurité de la navigation maritime du 10 mars 1988, ladite Convention entre en vigueur à l'égard de l'Union des Républiques socialistes soviétiques après sa ratification par les autorités soviétiques compétentes.

* Translation supplied by the International Maritime Organization — Traduction fournie par l'Organisation maritime internationale.

عن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلنـــدا :

代表 大不列颠和北爱尔兰联合王国：

For the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland:
Pour le Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord :
За Соединенное Королевство Великобритании и Северной Ирландии:
Por el Reino Unido de Gran Bretaña e Irlanda del Norte:

Subject to ratification[1]

[GLENARTHUR]

عن الولايات المتحدة الأمريكية :

代表 美利坚合众国：

For the United States of America:
Pour les Etats-Unis d'Amérique :
За Соединенные Штаты Америки:
Por los Estados Unidos de América:

Subject to ratification[1]

[MAXWELL M. RABB]

[1] Sous réserve de ratification.

DECLARATIONS AND RESERVATIONS MADE UPON SIGNATURE

DÉCLARATIONS ET RÉSERVES FAITES LORS DE LA SIGNATURE

CHILE

CHILI

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

"En relación a lo dispuesto en el artículo 4 del presente Convenio, el Gobierno de Chile no aplicará sus disposiciones a los hechos acaecidos en sus aguas interiores y dentro de las aguas del Estrecho de Magallanes".

[TRANSLATION][1]

In connection with the provisions of article 4 of the present Convention, the Government of Chile shall not apply the provisions thereof to incidents that occur in its internal waters and in the waters of Magellan Strait.

[TRADUCTION][1]

Le Gouvernement chilien n'appliquera pas les dispositions de l'article 4 de la présente Convention aux événements qui se produiraient dans ses eaux intérieures ou dans les eaux du Détroit de Magellan.

CHINA

CHINE

[CHINESE TEXT — TEXTE CHINOIS]

"(中华人民共和国政府重申)中华人民共和国不受《制止危及海上航行安全非法行为公约》第十六条第一款的约束。"

[TRANSLATION][1]

The Government of the People's Republic of China reaffirms that [it] is not bound by paragraph 1, article 16, of the Convention for the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Maritime Navigation.

[TRADUCTION][1]

Le Gouvernement de la République populaire de Chine réaffirme qu'il n'est pas liée par le paragraphe 1 de l'article 16 de la Convention pour la répression d'actes illicites contre la sécurité de la navigation maritime.

[1] Translation supplied by the International Maritime Organization.

[1] Traduction fournie par l'Organisation maritime internationale.

IRAQ

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

ان هذا التوقيع لا يعني باي حال من الاحـــــــــــــــوال
اعترافا باسرائيل او الدخول باي علاقة معهـــــــــــا •

[TRANSLATION][1]

This signature does not in any way imply recognition of Israel or entry into any relationship with it.

[1] Translation supplied by the International Maritime Organization.

IRAQ

[TRADUCTION][1]

La présente signature n'implique en aucune façon la reconnaissance d'Israël ni l'ouverture de rapports quels qu'ils soient avec ce pays.

[1] Traduction fournie par l'Organisation maritime internationale.

DECLARATIONS AND RESERVATIONS MADE UPON RATIFICATION, ACCESSION *(a)* OR APPROVAL *(AA)*

CHINA

[*Confirming the declaration made upon signature (see p. 290 of this volume).*]

DÉCLARATIONS ET RÉSERVES FAITES LORS DE LA RATIFICATION, ADHÉSION *(a)* OU APPROBATION *(AA)*

CHINE

[*Avec confirmation de la déclaration faite lors signature (voir p. 290 du présent volume).*]

FRANCE (AA)

[TRANSLATION[1] — TRADUCTION[2]]

1. As far as article 3, paragraph 2, is concerned the French Republic understands by "tentative", "incitation", "complicité" and "menace,", *la tentative, l'incitation, la complicité* and *la menace* as defined in the conditions envisaged by French criminal law.

2. The French Republic does not consider itself bound by the provisions of article 16, paragraph 1, according to which: "Any dispute betwcen two or more States Parties concerning the interpretation or application of this Convention which cannot be settled through negotiation within a reasonable time shall, at the request of one of them, be submitted to arbitration. If, within six months from the date of the request for arbitration, the parties are unable to agree on the organization of the arbitration any one of those parties may refer the dispute to the International Court of Justice by request in conformity with the Statute of the Court".

FRANCE (AA)

« 1. En ce qui concerne l'article 3, paragraphe 2, de la République française entend par « tentative », « incitation », « complicité » et « menace », la tentative, l'incitation, la complicité et la menace telles qu'elles sont définies dans les conditions prévues par la législation pénale française.

2. La République française ne se considère pas liée par les dispositions de l'article 16, paragraphe 1, selon lequel : « tout différend entre des Etats Parties concernant l'interprétation ou l'application de la présente Convention qui ne peut pas être réglé par voie de négociation dans un délai raisonnable est soumis à l'arbitrage, à la demande de l'un d'entre eux. Si, dans les six mois qui suivent la date de la demande d'arbitrage, les Parties ne parviennent pas à se mettre d'accord sur l'organisation de l'arbitrage, l'une quelconque d'entre elles peut soumettre le différend à la Cour internationale de justice, en déposant une requête conformément au statut de la cour ».

[1] Translation supplied by the International Maritime Organization.

[2] Traduction fournie par l'Organisation maritime internationale.

GERMAN DEMOCRATIC REPUBLIC (a)

[GERMAN TEXT — TEXTE ALLEMAND]

Die Deutsche Demokratische Republik erklärt in Übereinstimmung mit Artikel 16 Absatz 2 der Konvention, daß sie sich durch Artikel 16 Absatz 1 der Konvention nicht als gebunden betrachtet.

[TRANSLATION][1]

In accordance with article 16, paragraph 2, of the Convention the German Democratic Republic declares that it does not consider itself bound by article 16, paragraph 1, of the Convention.

RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE ALLEMANDE (a)

[TRADUCTION][1]

Conformément au paragraphe 2 de l'article 16 de la Convention, la République démocratique allemande déclare qu'elle ne se considère pas liée par les dispositions du paragraphe 1 de l'article 16 de la Convention.

UNITED KINGDOM

". . . that until consultations with various territories under the territorial sovereignty of the United Kingdom are completed, the Convention and Protocol will apply in respect of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland only. Consultations with the territories are in hand and are expected to be completed by the end of 1991."

ROYAUME-UNI

[TRADUCTION[1] — TRANSLATION[2]]

. . . jusqu'à la fin des consultations actuellement en cours avec différents territoires placés sous la souveraineté territoriale du Royaume-Uni, la Convention et le Protocole ne s'appliqueront qu'au Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord. Les consultations sont en bonne voie et devraient être terminées d'ici la fin de l'année 1991.

[1] Translation supplied by the International Maritime Organization.

[1] Traduction fournie par l'Organisation maritime internationale.

[2] Translation supplied by the International Maritime Organization.

٣) ايداع اي صك بالانسحاب من هذا البروتوكول مع تاريخ استلامه وموعد نفاذ الانسحاب ؛

٤) تلقي اي اعلان او اخطار يصدر في ظل هذا البروتوكول او الاتفاقية بشان هذا البروتوكول؛

(ب) إرسال نسخ مصدقة مطابقة للاصل من هذا البروتوكول الى جميع الدول الموقعة عليه او المنضمة إليه.

٣- وبمجرد نفاذ هذا البروتوكول يرسل الوديع لديه نسخة منه مصدقة ومطابقة للاصل إلى الامين العام للامم المتحدة للتسجيل والنشر ، تمشياً مع المادة ١٠٢ من ميثاق الامم المتحدة .

المادة ١٠

حرر هذا البروتوكول في نسخة واحدة باللغات العربية ، والصينية ، والانكليزية ، والفرنسية ، والروسية ، والاسبانية ، وتعتبر هذه النصوص متساوية في الحجية.

واشهادا على ذلك قام الموقعون ادناه ، المفوضون بذلك رسمياً من حكوماتهم ، بالتوقيع على هذا البروتوكول.

حرر في مدينة روما في اليوم العاشر من شهر آذار/مارس سنة الف وتسعمائة وثمانية وثمانين.

[*For the signatures, see p. 330 of this volume — Pour les signatures, voir p. 330 du présent volume.*]

٢- وبالنسبة لأية دولة أودعت صكاً بالتصديق أو الموافقة أو القبول أو الانضمام بشأن هذا البروتوكول بعد تلبية شروط نفاذه فإن مفعول التصديق أو الموافقة أو القبول أو الانضمام يسري بعد تسعين يوماً من الايداع.

المادة ٧

١- يجوز لأية دولة طرف الانسحاب من هذا البروتوكول في أي وقت بعد انقضاء سنة واحدة على بدء نفاذه بالنسبة لها.

٢- ويكون الانسحاب عن طريق ايداع صك بهذا المعنى لدى الامين العام.

٣- ويسري مفعول الانسحاب بعد عام من استلام الامين العام لصك الانسحاب أو بعد مدة أطول تحدد في الصك المذكور.

٤- ويعتبر انسحاب طرف من الإتفاقية انسحاباً من جانبه من هذا البروتوكول.

المادة ٨

١- يمكن للمنظمة أن تعقد مؤتمراً لمراجعة أو تعديل هذا البروتوكول.

٢- يقوم الامين العام بعقد مؤتمر للدول الاطراف في هذا البروتوكول لمراجعة أو تعديل البروتوكول ، بناء على طلب ثلث الدول الاطراف ، أو خمس عشرة ايهما كان أكثر .

٣- يعتبر أي صك بالتصديق أو الموافقة أو القبول أو الانضمام يودع بعد تاريخ نفاذ تعديل ما على البروتوكول ، على أنه ينطبق على البروتوكول كما عدل .

المادة ٩

١- يودع هذا البروتوكول لدى الامين العام.

٢- يقوم الامين العام بما يلي :

(أ) اخطار جميع الدول الموقعة على هذا البروتوكول أو المنضمة إليه ، وجميع الدول الاعضاء في المنظمة بالآتي :

'١' كل توقيع جديد أو ايداع صك بالتصديق ، أو الموافقة ، أو القبول أو الانضمام والتاريخ المتعلق بذلك ؛

'٢' تاريخ بدء نفاذ هذا البروتوكول ؛

٣- تقوم أية دولة طرف تفرض الولاية المشار اليها في الفقرة ٢ باخطار الامين العام للمنظمة البحرية الدولية (المشار اليه فيما بعد باسم "الامين العام") بذلك. وإذا ما ألغت هذه الدولة فيما بعد ولايتها فإن عليها أن تخطر الامين العام بهذا الالغاء.

٤- تقوم كل دولة طرف باتخاذ ما يلزم من اجراءات لفرض ولايتها على الافعال الجرمية المحددة في المادة ٢ في الحالات التي يكون فيها الظنين موجوداً في اراضيها ولا تقوم بتسليمه الى أي من الدول الاطراف التي فرضت ولايتها طبقاً للفقرتين ١ و٢ من هذه المادة.

٥- لا يستبعد هذا البروتوكول فرض أية ولاية جنائية طبقاً للقوانين الوطنية.

المادة ٤

ليس هناك في هذا البروتوكول ما يؤثر بأية صورة من الصور على قواعد القانون الدولي المتعلقة بالمنصات الثابتة القائمة في الجرف القاري.

المادة ٥

١- يفتح باب التوقيع على هذا البروتوكول في مدينة روما في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٨ ، وفي مقر المنظمة البحرية الدولية (المشار اليها فيما بعد باسم "المنظمة") بين ١٤ آذار/مارس ١٩٨٨ حتى ٩ آذار/مارس ١٩٨٩ وذلك لأية دولة وقعّت على الاتفاقية. ثم يظل باب الانضمام مشرعاً بعد ذلك.

٢- ويمكن للدول أن تعرب عن موافقتها على الالتزام بهذا البروتوكول عن طريق :

(أ) التوقيع دون تحفظ بشترط التصديق أو الموافقة أو القبول ؛ أو

(ب) التوقيع المشروط بالتصديق أو الموافقة أو القبول على أن يعقب ذلك التصديق أو الموافقة أو القبول؛ أو

(ج) الإنضمام.

٣- يسري مفعول التصديق أو الموافقة أو القبول أو الانضمام بإيداع صك بهذا المعنى لدى الامين العام.

٤- يقتصر الانضمام إلى هذا البروتوكول على تلك الدول فقط التي وقعّت على الاتفاقية دون تحفظ بشترط التصديق ، أو القبول ، أو الموافقة ، أو التي صادقت أو وافقت عليها أو قبلت بها أو انضمت إليها.

المادة ٦

١- يدخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ بعد تسعين يوماً من تاريخ قيام ثلاث دول بالتوقيع عليه دون تحفظ بشترط التصديق أو الموافقة أو القبول، أو ايداعها لصك بشأنه بالتصديق أو الموافقة أو القبول أو الانضمام . على أن هذا البروتوكول لن يغدو نافذاً قبل سريان مفعول الاتفاقية .

(ب) ممارسة عمل من أعمال العنف ضد شخص على ظهر منصة ثابتة إذا كان هذا العمل يمكن أن يعرض للخطر سلامة المنصة ؛

(ج) تدمير منصة ثابتة أو الحاق الضرر بها مما يمكن أن يعرض سلامتها للخطر ؛

(د) الاقدام ، بأية وسيلة كانت، على وضع ، أو التسبب في وضع ، نهيطة أو مادة يمكن أن تؤدي إلى تدمير تلك المنصة الثابتة أو تعريض سلامتها للخطر ؛

(هـ) جرح أو قتل أي شخص عند ارتكاب أو محاولة إرتكاب أي جرم من الافعال الجرمية المحددة في الفقرات الفرعية من "أ" إلى "د" .

٢- كما يعتبر أي شخص مرتكباً لجرم إذا ما قام بالآتي :

(أ) محاولة إرتكاب أي من الافعال الجرمية المحددة في الفقرة ١ ؛ أو

(ب) التحريض على إرتكاب مثل هذه الافعال الجرمية من جانب أي شخص أو مشاركة مقترفها ؛

(ج) التهديد ، المشروط أو غير المشروط ، طبقاً لما ينص عليه القانون الوطني ، بارتكاب أي من الافعال الجرمية المحددة في الفقرتين الفرعيتين (ب) و(ج) من الفقرة ١ بهدف اجبار شخص حقيقي أو اعتباري على القيام بعمل ما أو الامتناع عن القيام به إذا كان من شان هذا التهديد أن يعرض للخطر سلامة المنصة الثابتة.

المادة ٣

١- تتخذ كل دولة طرف ما يلزم من إجراءات لفرض ولايتها على الافعال الجرمية المحددة في المادة ٢ وذلك عند ارتكاب الجرم :

(أ) ضد منصة ثابتة أو على ظهرها عندما تكون هذه المنصة قائمة في الجرف القاري لتلك الدولة ؛ أو

(ب) من قبل احد مواطنيها .

٢- كما يمكن للدولة أن تفرض ولايتها على مثل هذا الجرم في الحالات التالية :

(أ) عند ارتكاب الجرم من جانب شخص بلا جنسية ويكون مقره المعتاد في تلك الدولة ؛

(ب) عند تعرض احد مواطني الدولة أثناء ارتكاب الجرم للاحتجاز أو التهديد أو الاصابة بجراح أو القتل ؛

(ج) عند ارتكاب الجرم في محاولة لاجبار الدولة على القيام بعمل من الاعمال أو الامتناع عن القيام به.

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

بروتوكول قمع الاعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنصات الثابتة القائمة في الجرف القاري

إن الدول الاطراف في هذا البروتوكول ،

بإعتبارها اطرافاً في إتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية،

وإذ تدرك ان الاسباب التي دعت إلى وضع الاتفاقية تنطبق ايضاً على المنصات الثابتة القائمة في الجرف القاري،

وإذ تاخذ في اعتبارها احكام تلك الاتفاقية،

وإذ تؤكد ان المسائل التي لا ينظمها هذا البروتوكول تظل خاضعة لأحكام ومبادىء القانون الدولي العام ،

قد اتفقت على ما يلي :

المادة ١

١- تنطبق ، مع ما يلزم من تبديل ، بنود المادتين ٥ و٧ والمواد من ١٠ إلى ١٦ في إتفاقية قمع الاعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية (المشار إليها فيما بعد باسم "الاتفاقية") ايضاً على الافعال الجرمية المحددة في المادة ٢ من هذه الاتفاقية في حال إرتكاب هذه الافعال على سطح المنصات الثابتة القائمة في الجرف القاري أو ضدها.

٢- وفي الحالات التي لا ينطبق فيها هذا البروتوكول طبقاً للفقرة ١ ، فإنه مع ذلك يطبق حينما يوجد الفاعل او الظنين في اراضي دولة طرف غير الدولة التي تقع المنصة الثابتة في مياهها الداخلية او الاقليمية.

٣- ولاغراض هذا البروتوكول يشير تعبير "المنصة الثابتة" إلى جزيرة إصطناعية ، او منشاة ، او هيكل مما قد ثبت تثبيتاً دائماً بقاع البحر بغرض استكشاف او استغلال الموارد او لاية اغراض إقتصادية اخرى.

المادة ٢

١- يعتبر اي شخص مرتكباً لجرم إذا قام بصورة غير مشروعة وعن عمد بما يلي :

(أ) الاستيلاء على منصة ثابتة او السيطرة عليها بإستخدام القوة او التهديد بإستخدامها او بإستعمال اي نمط من انماط الاخافة؛

[CHINESE TEXT — TEXTE CHINOIS]

制止危及大陆架固定平台安全非法行为议定书

本议定书各缔约国，

作为《制止危及海上航行安全非法行为公约》的缔约国，

认识到制订该公约的理由同样也适用于大陆架固定平台，

考虑到该公约的规定，

确认本议定书未规定的事项仍应按照一般国际法的规则和原则处理，

协议如下：

第 一 条

1 《制止危及海上航行安全非法行为公约》（以下称公约）的第五条和第七条及第十条至第十六条的规定在作必要的修改后应同样适用于本议定书第二条所述的在大陆架固定平台上或针对大陆架固定平台所犯的罪行。

2 在按照第1款本议定书不适用的情况下，如果罪犯或被指称的罪犯在固定平台位于其内水或领海内的国家以外的另一缔约国领土内被发现，本议定书仍然适用。

3 就本议定书而言，“固定平台”系指用于资源的勘探或开发或用于其它经济目的的永久依附于海床的人工岛屿、设施或结构。

第 二 条

1 任何人如非法并故意从事下列活动，则构成犯罪：

（a） 以武力或武力威胁或任何其它恐吓形式夺取或控制固定平台；或

（b） 对固定平台上的人员施用暴力，而该行为有可能危及固定平台的安全；或

（c） 毁坏固定平台或对固定平台造成可能危及其安全的损坏；或

(d) 以任何手段将可能毁坏固定平台或危及其安全的装置或物质放置或使之放置于固定平台上；或

(e) 因从事(a)项至(d)项所述的任何罪行或从事该类罪行未遂而伤害或杀害任何人。

2 任何人如从事下列活动，亦构成犯罪：

(a) 从事第1款所述的任何罪行未遂；或

(b) 唆使任何人从事任何该类罪行或是从事该类罪行者的同谋；或

(c) 无论国内法对威胁是否规定了条件，以从事第1款(b)项和(c)项所述的任何罪行相威胁，旨在迫使某自然人或法人从事或不从事某种行为，而该威胁有可能危及该固定平台的安全。

第 三 条

1 在下列情况下，每一缔约国应采取必要措施，确定其对第二条所述罪行的管辖权：

(a) 罪行系针对位于其大陆架上的固定平台或罪行发生于该固定平台上；或

(b) 罪行由其国民所犯。

2 在下列情况下，缔约国亦可以对任何此种罪行确定管辖权：

(a) 罪行系由惯常居所在其国内的无国籍人所犯；或

(b) 在案发过程中，其国民被扣押、威胁、伤害或杀害；或

(c) 犯罪的意图是迫使该国从事或不从事某种行为。

3 任何缔约国，在确定了第2款所述的管辖权后，应通知国际海事组织秘书长（以下称秘书长）。如该缔约国以后撤消该管辖权，也应通知秘书长。

4 如被指称的罪犯出现在某缔约国领土内，而该缔约国又不将他引渡给根据本条第1款和第2款确定了管辖权的任何国家，该缔约国应采取必要措施，确定其对第二条所述罪行的管辖权。

5 本议定书不排除按照国内法所行使的任何刑事管辖权。

第 四 条

本议定书的任何规定不应以任何方式影响有关大陆架固定平台的国际法规则。

第 五 条

1 本议定书于1988年3月10日在罗马并自1988年3月14日至1989年3月9日在国际海事组织(以下称本组织)总部向任何已签署了公约的国家开放供签字。此后继续开放供加入。

2 各国可按下列方式表示同意受本议定书的约束:

(a) 签字并对批准、接受或核准无保留;或

(b) 签字而有待批准、接受或核准,随后再予批准、接受或核准;或

(c) 加入。

3 批准、接受、核准或加入应向秘书长交存一份相应的文件。

4 只有对该公约签字并对批准、接受或核准无保留的国家或已批准、接受、核准或加入公约的国家可以成为本议定书的缔约国。

第 六 条

1 本议定书在三个国家签字并对批准、接受或核准无保留或已交存了有关批准、接受、核准或加入书之日后九十天生效。但本议定书不得在公约生效之前生效。

2 对于在本议定书生效条件满足后交存有关批准、接受、核准或加入书的国家,其批准、接受、核准或加入应在交存之日后九十天生效。

第 七 条

1 任何缔约国在本议定书对其生效之日起一年后，可随时退出本议定书。

2 退出应向秘书长交存一份退出文件方为有效。

3 退出本议定书，应在秘书长收到退出文件一年之后，或在退出文件载明的较此更长的期限届满后生效。

4 缔约国退出公约应被视为也退出本议定书。

第 八 条

1 本组织可召开修订或修正本议定书的会议。

2 经三分之一或五个缔约国的要求，以数大者为准，秘书长应召集修订或修正本议定书的缔约国会议。

3 在本议定书的修正案生效之日后交存的有关批准、接受、核准或加入的任何文件应被视为适用于经修正的议定书。

第 九 条

1 本议定书由秘书长保存。

2 秘书长应：

(a) 将下列事项通知所有已签署或加入了本议定书的国家以及本组织的所有会员国：

(i) 每一新的签署或每一新的批准、接受、核准或加入书的交存及其日期；

(ii) 本议定书的生效日期；

(iii) 任何退出本议定书的文件的交存及收到日期和退出生效日期；

(iv) 收到根据本议定书或公约的规定作出的与本议定书有关的任何声明或通知；

（b） 将本议定书核证无误的副本分发给所有签署或加入了本议定书的国家。

3 本议定书一经生效，其保存人应按照联合国宪章第一百零二条的规定，将本议定书的核证无误的副本一份送交联合国秘书长，供登记和公布。

第 十 条

本议定书正本一份，用阿拉伯文、中文、英文、法文、俄文和西班牙文写成，各种文本具有同等效力。

下列署名者，经各自政府正式授权，特签署本议定书，以昭信守。

一九八八年三月十日订于罗马。

[*For the signatures, see p. 330 of this volume — Pour les signatures, voir p. 330 du présent volume.*]

PROTOCOL[1] FOR THE SUPPRESSION OF UNLAWFUL ACTS AGAINST THE SAFETY OF FIXED PLATFORMS LOCATED ON THE CONTINENTAL SHELF

The States Parties to this Protocol,

BEING PARTIES to the Convention for the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Maritime Navigation,

RECOGNIZING that the reasons for which the Convention was elaborated also apply to fixed platforms located on the continental shelf,

TAKING ACCOUNT of the provisions of that Convention,

AFFIRMING that matters not regulated by this Protocol continue to be governed by the rules and principles of general international law,

HAVE AGREED as follows:

ARTICLE 1

1 The provisions of articles 5 and 7 and of articles 10 to 16 of the Convention for the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Maritime

[1] Came into force on 1 March 1992, i.e., the date on which the above-mentioned Convention entered into force, in accordance with article 6 (1):

Participant	*Date of deposit of the instrument of ratification, approval (AA) or accession (a)*
Austria	28 December 1989 *a*
China*	20 August 1991
France*	2 December 1991 *AA*
German Democratic Republic[1, *]	14 April 1989 *a*
Germany	6 November 1990 *a*
Hungary	9 November 1989
Italy	26 January 1990
Norway	18 April 1991
Oman	24 September 1990 *a*
Poland	25 June 1991
Seychelles	24 January 1989
Spain	7 July 1989
Sweden	13 September 1990
Trinidad and Tobago	27 July 1989 *a*
United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland*	3 May 1991

[1] Prior to the coming into effect of the accession, the German Democratic Republic acceded to the Federal Republic of Germany with effect from 3 October 1990.

* For the texts of the declarations and reservations made upon ratification, accession or approval, see p. 346 of this volume.

Navigation (hereinafter referred to as "the Convention") shall also apply mutatis mutandis to the offences set forth in article 2 of this Protocol where such offences are committed on board or against fixed platforms located on the continental shelf.

2 In cases where this Protocol does not apply pursuant to paragraph 1, it nevertheless applies when the offender or the alleged offender is found in the territory of a State Party other than the State in whose internal waters or territorial sea the fixed platform is located.

3 For the purposes of this Protocol, "fixed platform" means an artificial island, installation or structure permanently attached to the sea-bed for the purpose of exploration or exploitation of resources or for other economic purposes.

ARTICLE 2

1 Any person commits an offence if that person unlawfully and intentionally:

(a) seizes or exercises control over a fixed platform by force or threat thereof or any other form of intimidation; or

(b) performs an act of violence against a person on board a fixed platform if that act is likely to endanger its safety; or

(c) destroys a fixed platform or causes damage to it which is likely to endanger its safety; or

(d) places or causes to be placed on a fixed platform, by any means whatsoever, a device or substance which is likely to destroy that fixed platform or likely to endanger its safety; or

(e) injures or kills any person in connection with the commission or the attempted commission of any of the offences set forth in subparagraphs (a) to (d).

2 Any person also commits an offence if that person:

(a) attempts to commit any of the offences set forth in paragraph 1; or

(b) abets the commission of any such offences perpetrated by any person or is otherwise an accomplice of a person who commits such an offence; or

(c) threatens, with or without a condition, as is provided for under national law, aimed at compelling a physical or juridical person to do or refrain from doing any act, to commit any of the offences set forth in paragraph 1, subparagraphs (b) and (c), if that threat is likely to endanger the safety of the fixed platform.

ARTICLE 3

1 Each State Party shall take such measures as may be necessary to establish its jurisdiction over the offences set forth in article 2 when the offence is committed:

(a) against or on board a fixed platform while it is located on the continental shelf of that State; or

(b) by a national of that State.

2 A State Party may also establish its jurisdiction over any such offence when:

(a) it is committed by a stateless person whose habitual residence is in that State;

(b) during its commission a national of that State is seized, threatened, injured or killed; or

(c) it is committed in an attempt to compel that State to do or abstain from doing any act.

3 Any State Party which has established jurisdiction mentioned in paragraph 2 shall notify the Secretary-General of the International Maritime Organization (hereinafter referred to as "the Secretary-General"). If such State Party subsequently rescinds that jurisdiction, it shall notify the Secretary-General.

4 Each State Party shall take such measures as may be necessary to establish its jurisdiction over the offences set forth in article 2 in

cases where the alleged offender is present in its territory and it does not extradite him to any of the States Parties which have established their jurisdiction in accordance with paragraphs 1 and 2 of this article.

5 This Protocol does not exclude any criminal jurisdiction exercised in accordance with national law.

ARTICLE 4

Nothing in this Protocol shall affect in any way the rules of international law pertaining to fixed platforms located on the continental shelf.

ARTICLE 5

1 This Protocol shall be open for signature at Rome on 10 March 1988 and at the Headquarters of the International Maritime Organization (hereinafter referred to as "the Organization") from 14 March 1988 to 9 March 1989 by any State which has signed the Convention. It shall thereafter remain open for accession.

2 States may express their consent to be bound by this Protocol by:

(a) signature without reservation as to ratification, acceptance or approval; or

(b) signature subject to ratification, acceptance or approval, followed by ratification, acceptance or approval; or

(c) accession.

3 Ratification, acceptance, approval or accession shall be effected by the deposit of an instrument to that effect with the Secretary-General.

4 Only a State which has signed the Convention without reservation as to ratification, acceptance or approval, or has ratified, accepted, approved or acceded to the Convention may become a Party to this Protocol.

ARTICLE 6

1 This Protocol shall enter into force ninety days following the date on which three States have either signed it without reservation as to ratification, acceptance or approval, or have deposited an instrument of ratification, acceptance, approval or accession in respect thereof. However, this Protocol shall not enter into force before the Convention has entered into force.

2 For a State which deposits an instrument of ratification, acceptance, approval or accession in respect of this Protocol after the conditions for entry into force thereof have been met, the ratification, acceptance, approval or accession shall take effect ninety days after the date of such deposit.

ARTICLE 7

1 This Protocol may be denounced by any State Party at any time after the expiry of one year from the date on which this Protocol enters into force for that State.

2 Denunciation shall be effected by the deposit of an instrument of denunciation with the Secretary-General.

3 A denunciation shall take effect one year, or such longer period as may be specified in the instrument of denunciation, after the receipt of the instrument of denunciation by the Secretary-General.

4 A denunciation of the Convention by a State Party shall be deemed to be a denunciation of this Protocol by that Party.

ARTICLE 8

1 A conference for the purpose of revising or amending this Protocol may be convened by the Organization.

2 The Secretary-General shall convene a conference of the States Parties to this Protocol for revising or amending the Protocol, at the request of one third of the States Parties, or five States Parties, whichever is the higher figure.

3 Any instrument of ratification, acceptance, approval or accession deposited after the date of entry into force of an amendment to this Protocol shall be deemed to apply to the Protocol as amended.

ARTICLE 9

1 This Protocol shall be deposited with the Secretary-General.

2 The Secretary-General shall:

(a) inform all States which have signed this Protocol or acceded thereto, and all Members of the Organization, of:

(i) each new signature or deposit of an instrument of ratification, acceptance, approval or accession, together with the date thereof;

(ii) the date of entry into force of this Protocol;

(iii) the deposit of any instrument of denunciation of this Protocol together with the date on which it is received and the date on which the denunciation takes effect;

(iv) the receipt of any declaration or notification made under this Protocol or under the Convention, concerning this Protocol;

(b) transmit certified true copies of this Protocol to all States which have signed this Protocol or acceded thereto.

3 As soon as this Protocol enters into force, a certified true copy thereof shall be transmitted by the Depositary to the Secretary-General of the United Nations for registration and publication in accordance with Article 102 of the Charter of the United Nations.

ARTICLE 10

This Protocol is established in a single original in the Arabic, Chinese, English, French, Russian and Spanish languages, each text being equally authentic.

IN WITNESS WHEREOF the undersigned, being duly authorized by their respective Governments for that purpose, have signed this Protocol.

DONE AT ROME this tenth day of March one thousand nine hundred and eighty-eight.

[*For the signatures, see p. 330 of this volume.*]

PROTOCOLE[1] POUR LA RÉPRESSION D'ACTES ILLICITES CONTRE LA SÉCURITÉ DES PLATES-FORMES FIXES SITUÉES SUR LE PLATEAU CONTINENTAL

Les Etats Parties au présent Protocole,

ETANT PARTIES à la Convention pour la répression d'actes illicites contre la sécurité de la navigation maritime,

RECONNAISSANT que les raisons pour lesquelles la Convention a été élaborée s'appliquent également aux plates-formes fixes situées sur le plateau continental,

TENANT COMPTE des dispositions de ladite Convention,

AFFIRMANT que les questions qui ne sont pas réglementées par le présent Protocole continueront d'être régies par les règles et principes du droit international général,

SONT CONVENUS de ce qui suit :

[1] Entré en vigueur le 1er mars 1992, soit la date à laquelle la Convention susmentionnée est entrée en vigueur, conformément au paragraphe 1 de l'article 6 :

Participant	*Date du dépôt de l'instrument de ratification, d'approbation (AA) ou d'adhésion (a)*	
Allemagne	6 novembre	1990 *a*
Autriche	28 décembre	1989 *a*
Chine*	20 août	1991
Espagne	7 juillet	1989
France*	2 décembre	1991 *AA*
Hongrie	9 novembre	1989
Italie	26 janvier	1990
Norvège	18 avril	1991
Oman	24 septembre	1990 *a*
Pologne	25 juin	1991
République démocratique allemande[1, *]	14 avril	1989 *a*
Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord*	3 mai	1991
Seychelles	24 janvier	1989
Suède	13 septembre	1990
Trinité-et-Tobago	27 juillet	1989 *a*

[1] Antérieurement à la prise d'effet de l'adhésion, la République démocratique allemande a adhéré à la République fédérale d'Allemagne avec effet au 3 octobre 1990.

* Pour le texte des déclarations et réservationss faites lors de la ratification, adhésion ou approbation, voir p. 346 du présent volume.

ARTICLE PREMIER

1 Les dispositions des articles 5 et 7 et celles des articles 10 à 16 de la Convention pour la répression d'actes illicites contre la sécurité de la navigation maritime (ci-après dénommée "la Convention") s'appliquent également mutatis mutandis aux infractions prévues à l'article 2 du présent Protocole lorsque ces infractions sont commises à bord ou à l'encontre de plates-formes fixes situées sur le plateau continental.

2 Dans les cas où le présent Protocole n'est pas applicable conformément au paragraphe 1, ses dispositions sont toutefois applicables si l'auteur ou l'auteur présumé de l'infraction est découvert sur le territoire d'un Etat Partie autre que l'Etat dans les eaux intérieures ou dans la mer territoriale duquel la plate-forme fixe est située.

3 Aux fins du présent Protocole, "plate-forme fixe" désigne une île artificielle, une installation ou un ouvrage attaché en permanence au fond de la mer aux fins de l'exploration ou de l'exploitation de ressources ou à d'autres fins économiques.

ARTICLE 2

1 Commet une infraction pénale toute personne qui illicitement et intentionnellement :

a) s'empare d'une plate-forme fixe ou en exerce le contrôle par violence ou menace de violence; ou

b) accomplit un acte de violence à l'encontre d'une personne se trouvant à bord d'une plate-forme fixe, si cet acte est de nature à compromettre la sécurité de la plate-forme; ou

c) détruit une plate-forme fixe ou lui cause des dommages qui sont de nature à compromettre sa sécurité; ou

d) place ou fait placer sur une plate-forme fixe, par quelque moyen que ce soit, un dispositif ou une substance propre à détruire la plate-forme fixe ou de nature à compromettre sa sécurité; ou

e) blesse ou tue toute personne, lorsque ces faits présentent un lien de connexité avec l'une des infractions prévues aux alinéas a) à d), que celle-ci ait été commise ou tentée.

2 Commet également une infraction pénale toute personne qui :

a) tente de commettre l'une des infractions prévues au paragraphe 1; ou

b) incite une autre personne à commettre l'une de ces infractions, si l'infraction est effectivement commise, ou est de toute autre manière le complice de la personne qui commet une telle infraction; ou

c) menace de commettre l'une quelconque des infractions prévues aux alinéas b) et c) du paragraphe 1, si cette menace est de nature à compromettre la sécurité de la plate-forme fixe, ladite menace étant ou non assortie, selon la législation nationale, d'une condition visant à contraindre une personne physique ou morale à accomplir ou à s'abstenir d'accomplir un acte quelconque.

ARTICLE 3

1 Tout Etat Partie prend les meaures nécessaires pour établir sa compétence aux fins de connaître des infractions prévues à l'article 2 quand l'infraction est commise :

a) à l'encontre ou à bord d'une plate-forme fixe alors qu'elle se trouve sur le plateau continental de cet Etat; ou

b) par un ressortissant de cet Etat.

2 Un Etat Partie peut également établir sa compétence aux fins de connaître de l'une quelconque de ces infractions :

a) lorsqu'elle est commise par une personne apatride qui a sa résidence habituelle dans cet Etat;

b) lorsque, au cours de sa perpétration, un ressortissant de cet Etat est retenu, menacé, blessé ou tué; ou

c) lorsqu'elle est commise dans le but de contraindre cet Etat à accomplir un acte quelconque ou à s'en abstenir.

3 Tout Etat Partie qui a établi sa compétence pour les cas visés au paragraphe 2 le notifie au Secrétaire général de l'Organisation maritime internationale (dénommé ci-après "le Secrétaire général"). Si ledit Etat Partie abroge ensuite cette législation, il le notifie au Secrétaire général.

4 Tout Etat Partie prend les mesures nécessaires pour établir sa compétence aux fins de connaître des infractions prévues à l'article 2 dans les cas où l'auteur présumé de l'infraction se trouve sur son territoire et où il ne l'extrade pas vers l'un quelconque des Etats Parties qui ont établi leur compétence conformément aux paragraphes 1 et 2 du présent article.

5 Le présent Protocole n'écarte aucune compétence pénale exercée conformément à la législation nationale.

ARTICLE 4

Aucune disposition du présent Protocole n'affecte de quelque façon que ce soit les règles du droit international concernant les plates-formes fixes situées sur le plateau continental.

ARTICLE 5

1 Le présent Protocole est ouvert le 10 mars 1988 à Rome et, du 14 mars 1988 au 9 mars 1989, au Siège de l'Organisation maritime internationale (dénommée ci-après "l'Organisation"), à la signature de tout Etat qui a signé la Convention. Il reste ensuite ouvert à l'adhésion.

2 Les Etats peuvent exprimer leur consentement à être liés par le présent Protocole par :

a) signature sans réserve quant à la ratification, l'acceptation ou l'approbation; ou

b) signature sous réserve de ratification, d'acceptation ou d'approbation, suivie de ratification, d'acceptation ou d'approbation; ou

c) adhésion.

3 La ratification, l'acceptation, l'approbation ou l'adhésion s'effectuent par le dépôt d'un instrument à cet effet auprès du Secrétaire général.

4 Seul un Etat qui a signé la Convention sans réserve quant à la ratification, l'acceptation ou l'approbation ou qui a ratifié, accepté, approuvé la Convention ou y a adhéré, peut devenir Partie au présent Protocole.

ARTICLE 6

1 Le présent Protocole entre en vigueur quatre-vingt-dix jours après la date à laquelle trois Etats ont, soit signé le Protocole sans réserve quant à la ratification, l'acceptation ou l'approbation, soit déposé un instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion. Toutefois, le présent Protocole ne peut entrer en vigueur avant l'entrée en vigueur de la Convention.

2 Pour un Etat qui dépose un instrument de ratification, d'acceptation ou d'approbation du présent Protocole ou d'adhésion à celui-ci après que les conditions régissant son entrée en vigueur ont été remplies, la ratification, l'acceptation, l'approbation ou l'adhésion prend effet quatre-vingt-dix jours après la date du dépôt.

ARTICLE 7

1 Le présent Protocole peut être dénoncé par l'un quelconque des Etats Parties à tout moment après l'expiration d'une période de un an à compter de la date à laquelle le présent Protocole entre en vigueur à l'égard de cet Etat.

2 La dénonciation s'effectue au moyen du dépôt d'un instrument de dénonciation auprès du Secrétaire général.

3 La dénonciation prend effet un an après la date à laquelle le Secrétaire général a reçu l'instrument de dénonciation ou à l'expiration de tout délai plus long énoncé dans cet instrument.

4 Une dénonciation de la Convention par un Etat Partie est réputée être une dénonciation du présent Protocole par cette Partie.

ARTICLE 8

1 Une conférence peut être convoquée par l'Organisation en vue de réviser ou de modifier le présent Protocole.

2 Le Secrétaire général convoque une conférence des Etats Parties au présent Protocole pour réviser ou modifier le Protocole, à la demande d'un tiers des Etats Parties ou de cinq Etats Parties, si ce dernier chiffre est plus élevé.

3 Tout instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion déposé après la date d'entrée en vigueur d'un amendement au présent Protocole est réputé s'appliquer au Protocole tel que modifié.

ARTICLE 9

1 Le présent Protocole est déposé auprès du Secrétaire général.

2 Le Secrétaire général :

a) informe tous les Etats qui ont signé le présent Protocole ou y ont adhéré ainsi que tous les Membres de l'Organisation :

i) de toute nouvelle signature ou de tout dépôt d'un nouvel instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion, ainsi que de leur date;

ii) de la date d'entrée en vigueur du présent Protocole;

iii) du dépôt de tout instrument de dénonciation du présent Protocole ainsi que de la date à laquelle il a été reçu et de la date à laquelle la dénonciation prend effet;

iv) de la réception de toute déclaration ou notification faite en vertu du présent Protocole ou de la Convention, concernant le présent Protocole;

b) transmet des copies certifiées conformes du présent Protocole à tous les Etats qui l'ont signé ou qui y ont adhéré.

3 Dès l'entrée en vigueur du présent Protocole, une copie certifiée conforme en est transmise par le Dépositaire au Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies pour être enregistrée et publiée conformément à l'Article 102 de la Charte des Nations Unies.

ARTICLE 10

Le présent Protocole est établi en un seul exemplaire original en langues anglaise, arabe, chinoise, espagnole, française et russe, chaque texte faisant également foi.

EN FOI DE QUOI, les soussignés, dûment autorisés à cet effet par leurs gouvernements respectifs, ont apposé leur signature au présent Protocole.

FAIT A ROME ce dix mars mil neuf cent quatre-vingt-huit.

[*Pour les signatures, voir p. 330 du présent volume.*]

[RUSSIAN TEXT — TEXTE RUSSE]

ПРОТОКОП О БОРЬБЕ С НЕЗАКОННЫМИ АКТАМИ, НАПРАВЛЕННЫМИ ПРОТИВ БЕЗОПАСНОСТИ СТАЦИОНАРНЫХ ПЛАТФОРМ, РАСПОЛОЖЕННЫХ НА КОНТИНЕНТАЛЬНОМ ШЕЛЬФЕ

Государства-участники настоящего Протокола,

БУДУЧИ участниками Конвенции о борьбе с незаконными актами, направленными против безопасности морского судоходства,

ПРИЗНАВАЯ, что причины, по которым была разработана Конвенция, имеют отношение также к стационарным платформам, расположенным на континентальном шельфе,

ПРИНИМАЯ ВО ВНИМАНИЕ положения данной Конвенции,

ПОДТВЕРЖДАЯ, что вопросы не регулируемые настоящим Протоколом, продолжают регламентироваться нормами и принципами общего международного права,

СОГЛАСИЛИСЬ о нижеследующем:

Статья 1

1. Положения статей 5 и 7 и статей 10-16 Конвенции о борьбе с незаконными актами, направленными против безопасности морского судоходства (именуемой ниже "Конвенция"), также применяются mutatis mutandis к преступлениям, указанным в статье 2 настоящего Протокола, когда такие преступления совершаются на борту или против стационарных платформ, расположенных на континентальном шельфе.

2. В случаях, когда настоящий Протокол не применяется в соответствии с пунктом 1, он, тем не менее, применяется, если преступник или предполагаемый преступник находится на территории государства-участника иного, чем [государство][1] во внутренних водах или территориальном море которого расположена стационарная платформа.

3. Для целей настоящего Протокола "стационарная платформа" означает искусственный остров, установку или сооружение, постоянно закрепленные на морском дне для разведки или разработки ресурсов или для других экономических целей.

---

[1] Text between brackets reflects corrections effected by procès-verbal of 21 December 1989 — Le texte entre crochets reflète les corrections effectuées par procès-verbal du 21 décembre 1989.

Статья 2

1. Любое лицо совершает преступление, если оно незаконно и преднамеренно:

a) захватывает стационарную платформу или осуществляет контроль над ней силой или угрозой силы или путем любой другой формы запугивания; или

b) совершает акт насилия против лица на стационарной платформе, если этот акт может угрожать ее безопасности; или

c) разрушает стационарную платформу или наносит ей повреждение, которое может угрожать ее безопасности; или

d) помещает, или совершает действия в целях помещения, на стационарную платформу каким бы то ни было способом устройство или вещество, которое может разрушить эту стационарную платформу или создать угрозу ее безопасности; или

e) наносит ранения любому лицу или убивает его в связи с совершением или попыткой совершения какого-либо из преступлений, указанных в подпунктах *"a"-"d"*.

2. Любое лицо также совершает преступление, если оно:

a) пытается совершить какое-либо из преступлений, указанных в пункте 1; или

b) подстрекает к совершению какого-либо из таких преступлений, совершаемого любым лицом, или является иным образом соучастником лица, которое совершает такое преступление; или

c) угрожает, с условием или без такового, как это предусмотрено национальным законодательством, с целью принудить физическое или юридическое лицо совершить какое-либо действие или воздержаться от него, совершить какое-либо из преступлений, указанных в подпунктах *"b"* и *"c"* пункта 1, если эта угроза может угрожать безопасности стационарной платформы.

Статья 3

1. Каждое государство-участник принимает такие меры, которые могут оказаться необходимыми для установления его юрисдикции в

отношении преступлений, указанных в статье 2, когда преступление совершено:

a) против или на борту стационарной платформы, когда она находится на континентальном шельфе данного государства; или

b) гражданином данного государства.

2. Государство-участник может также установить свою юрисдикцию в отношении любого такого преступления, когда:

a) оно совершено лицом без гражданства, которое обычно проживает в данном государстве; или

b) во время его совершения гражданин данного государства захвачен, подвергался угрозам, ранен или убит; или

c) оно совершено в попытке вынудить данное государство совершить какое-либо действие или воздержаться от него.

3. Любое государство-участник, которое установило юрисдикцию, упомянутую в пункте 2, уведомляет об этом Генерального секретаря Международной морской организации (именуемого ниже "Генеральный секретарь"). Если такое государство-участник впоследствии отказывается от такой юрисдикции, оно уведомляет об этом Генерального секретаря.

4. Каждое государство-участник принимает такие меры, которые могут оказаться необходимыми для установления его юрисдикции в отношении преступлений, указанных в статье 2, в случаях, когда предполагаемый преступник находится на его территории и оно не выдает его какому-либо из государств-участников, которые установили свою юрисдикцию в соответствии с пунктами 1 и 2 настоящей статьи.

5. Настоящий Протокол не исключает никакой уголовной юрисдикции, осуществляемой в соответствии с национальным законодательством.

Статья 4

Ничто в настоящем Протоколе никоим образом не затрагивает нормы международного права, относящиеся к стационарным платформам, расположенным на континентальном шельфе.

Статья 5

1. Настоящий Протокол открыт для подписания в Риме 10 марта 1988 года и в штаб-квартире Международной морской организации (ниже именуемой "Организация") с 14 марта 1988 года по 9 марта 1989 года любым государством, которое подписало Конвенцию. После этого Протокол остается открытым для присоединения.

2. Государства могут выразить свое согласие на обязательность для них настоящего Протокола путем:

a) подписания без оговорки относительно ратификации, принятия или утверждения; или

b) подписания с оговоркой относительно ратификации, принятия или утверждения с последующей ратификацией, принятием или утверждением; или

c) присоединения.

3. Ратификация, принятие, утверждение или присоединение осуществляются путем сдачи на хранение соответствующего документа Генеральному секретарю.

4. Участником настоящего Протокола может стать только государство, которое подписало Конвенцию без оговорки относительно ратификации, принятия или утверждения либо ратифицировало, приняло, утвердило Конвенцию или присоединилось к ней.

Статья 6

1. Настоящий Протокол вступает в силу через девяносто дней после даты, на которую три государства либо подписали его без оговорки относительно ратификации, принятия или утверждения, либо сдали на хранение соответствующие документы о ратификации, принятии, утверждении или присоединении. Однако настоящий Протокол не вступает в силу до тех пор, пока не вступит в силу Конвенция.

2. Для государства, сдавшего на хранение документ о ратификации, принятии, утверждении настоящего Протокола или [присоединении] к нему после выполнения условий, необходимых для вступления Протокола в силу, ратификация, принятие, утверждение или присоединение вступают в силу через девяносто дней после даты такой сдачи на хранение.

Статья 7

1. Настоящий Протокол может быть денонсирован любым государством-участником в любое время по истечении одного года с даты вступления настоящего Протокола в силу для этого государства.

2. Денонсация осуществляется путем сдачи на хранение документа о денонсации Генеральному секретарю.

3. Денонсация вступает в силу по истечении одного года с даты получения Генеральным секретарем документа о денонсации или по истечении такого большего срока, который может быть указан в документе о деконсации.

4. Денонсация Конвенции государством-участником рассматривается как денонсация настоящего Протокола этим участником.

Статья 8

1. Организация может созвать конференцию с целью пересмотра настоящего Протокола или внесения в него поправок.

2. Генеральный секретарь созывает по просьбе одной трети государств-участников или пяти государств-участников, в зависимости от того, какое число является большим, конференцию государств-участников настоящего Протокола с целью пересмотра Протокола или внесения в него поправок.

3. Любой документ о ратификации, принятии, утверждении или присоединении, сданный на хранение после даты вступления в силу поправок к настоящему Протоколу, рассматривается как относящийся к Протоколу с внесенной в него поправкой.

Статья 9

1. Настоящий Протокол сдается на хранение Генеральному секретарю.

2. Генеральный секретарь:

a) информирует все государства, подписавшие настоящий Протокол или присоединившиеся к нему, а также всех членов Организации о:

i) каждом новом подписании Протокола [или] сдаче на хранение документа о ратификации, принятии, утверждении или присоединении с указанием их даты;

ii) дате вступления настоящего Протокола в силу;

iii) сдаче на хранение любого документа о денонсации настоящего Протокола с указанием даты его получения и даты вступления денонсации в силу;

iv) получении любого заявления или уведомления, сделанного в соответствии с настоящим Протоколом или Конвенцией и касающегося настоящего Протокола;

b) направляет заверенные копии с подлинного текста настоящего Протокола всем государствам, подписавшим Протокол или присоединившимся к нему.

3. Как только настоящий Протокол вступит в силу, заверенная копия с его подлинного текста направляется депозитарием Генеральному секретарю Организации Объединенных Наций для регистрации и опубликования в соответствии со статьей 102 Устава Организации Объединенных Наций.

Статья 10

Настоящий Протокол составлен в одном подлинном экземпляре на английском, арабском, испанском, китайском, русском и французском языках, причем все тексты являются равно аутентичными.

В УДОСТОВЕРЕНИЕ ЧЕГО нижеподписавшиеся, должным образом на то уполномоченные своими соответствующими правительствами, подписали настоящий Протокол.

СОВЕРШЕНО В РИМЕ десятого марта тысяча девятьсот восемьдесят восьмого года.

[*For the signatures, see p. 330 of this volume — Pour les signatures, voir p. 330 du présent volume.*]

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

PROTOCOLO PARA LA REPRESIÓN DE ACTOS ILÍCITOS CONTRA LA SEGURIDAD DE LAS PLATAFORMAS FIJAS EMPLAZADAS EN LA PLATAFORMA CONTINENTAL

Los Estados Partes en el presente Protocolo,

SIENDO PARTES en el Convenio para la represión de actos ilícitos contra la seguridad de la navegación marítima,

RECONOCIENDO que los motivos por los cuales se elaboró el Convenio son también aplicables a las plataformas fijas emplazadas en la plataforma continental,

TENIENDO EN CUENTA las disposiciones de ese Convenio,

AFIRMANDO que las materias no reguladas por el presente Protocolo seguirán rigiéndose por las normas y principios de derecho internacional general,

CONVIENEN:

ARTICULO 1

1 Las disposiciones de los artículos 5 y 7 y de los artículos 10 a 16 del Convenio para la represión de actos ilícitos contra la seguridad de la navegación marítima (en adelante llamado "el Convenio") se aplicarán también mutatis mutandis a los delitos enunciados en el artículo 2 del presente Protocolo cuando tales delitos se cometen a bordo de plataformas fijas emplazadas en la plataforma continental o en contra de éstas.

2 En los casos en que el presente Protocolo no sea aplicable de conformidad con el párrafo 1, lo será no obstante cuando el delincuente o presunto delincuente sea hallado en el territorio de un Estado Parte distinto del Estado en cuyas aguas interiores o en cuyo mar territorial se encuentra emplazada la plataforma fija.

3 A los efectos del presente Protocolo, "plataforma fija" es una isla artificial, instalación o estructura sujeta de manera permanente al fondo

marino con fines de exploración o explotación de los recursos u otros fines de índole económica.

ARTICULO 2

1 Comete delito toda persona que ilícita e intencionadamente:

a) se apodere de una plataforma fija o ejerza el control de la misma mediante violencia, amenaza de violencia o cualquier otra forma de intimidación; o

b) realice algún acto de violencia contra una persona que se halle a bordo de una plataforma fija, si dicho acto puede poner en peligro la seguridad de ésta; o

c) destruya una plataforma fija o cause daños a la misma que puedan poner en peligro su seguridad; o

d) coloque o haga colocar en una plataforma fija, por cualquier medio, un artefacto o una suatancia que pueda destruir esa plataforma fija o pueda poner en peligro su seguridad; o

e) lesione o mate a cualquier persona, en relación con la comisión o la tentativa de comisión de cualquiera de los delitos enunciados en los apartados a) a d).

2 También comete delito toda peraona que:

a) intente cometer cualquiera de los delitos enunciados en el párrafo 1; o

b) induzca a cometer cualquiera de esos delitos, perpetrados por cualquier persona, o sea de otro modo cómplice de la persona que comete tal delito; o

c) amenace con cometer, formulando o no una condición, de conformidad con la legislación interna, con ánimo de obligar a una persona física o jurídica a ejecutar un acto o a abstenerse de ejecutarlo, cualquiera de los delitos enunciados en los apartados b) y c) del párrafo 1, si la amenaza puede poner en peligro la seguridad de la plataforma fija de que se trate.

ARTICULO 3

1 Cada Estado Parte tomará las medidas necesarias para establecer su jurisdicción respecto de los delitos enunciados en el artículo 2 cuando el delito sea cometido:

a) contra una plataforma fija o a bordo de ésta, mientras se encuentre emplazada en la plataforma continental de ese Estado; o

b) por un nacional de ese Estado.

2 Un Estado Parte podrá también establecer su jurisdicción respecto de cualquiera de tales delitos cuando:

a) sea cometido por una persona apátrida cuya residencia habitual se halle en ese Estado;

b) un nacional de ese Estado resulte aprehendido, amenazado, lesionado o muerto durante la comisión del delito; o

c) sea cometido en un intento de obligar a ese Estado a hacer o no hacer alguna cosa.

3 Todo Estado Parte que haya establecido la jurisdicción indicada en el párrafo 2 lo notificará al Secretario General de la Organización Marítima Internacional (en adelante llamado "el Secretario General"). Si ese Estado Parte deroga con posterioridad tal jurisdicción lo notificará al Secretario General.

4 Cada Estado Parte tomará las medidas necesarias para establecer su jurisdicción respecto de los delitos enunciados en el artículo 2, en los casos en que el presunto delincuente se halle en su territorio y dicho Estado no conceda la extradición a ninguno de los Estados Partes que hayan establecido jurisdicción de conformidad con los párrafos 1 y 2 del presente artículo.

5 El presente Protocolo no excluye ninguna jurisdicción penal ejercida de conformidad con la legislación interna.

ARTICULO 4

Nada de lo dispuesto en el presente Protocolo afectará a las reglas de derecho internacional relativas a las plataformas fijas emplazadas en la plataforma continental.

ARTICULO 5

1 El presente Protocolo estará abierto a la firma de cualquier Estado que haya firmado el Convenio, el 10 de marzo de 1988 en Roma y desde el 14 de marzo de 1988 hasta el 9 de marzo de 1989 en la sede de la Organización. Después de ese plazo, seguirá abierto a la adhesión.

2 Los Estados podrán manifestar su consentimiento en obligarse por el presente Protocolo mediante:

a) firma sin reserva en cuanto a ratificación, aceptación o aprobación; o

b) firma a reserva de ratificación, aceptación o aprobación, seguida de ratificación, aceptación o aprobación; o

c) adhesión.

3 La ratificación, aceptación, aprobación o adhesión se efectuarán depositando ante el Secretario General el instrumento que proceda.

4 Sólo un Estado que haya firmado el Convenio sin reserva en cuanto a ratificación, aceptación o aprobación o que haya ratificado, aceptado o aprobado el Convenio, o se haya adherido al mismo, podrá constituirse en Parte en el presente Protocolo.

ARTICULO 6

1 El presente Protocolo entrará en vigor noventa días después de la fecha en que tres Estados lo hayan firmado sin reserva en cuanto a ratificación, aceptación o aprobación o hayan depositado un instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión en relación con éste. No obstante, el presente Protocolo no entrará en vigor antes de la entrada en vigor del Convenio.

2 Para un Estado que deposite un instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión respecto del presente Protocolo una vez satisfechas las condiciones para la entrada en vigor de éste, la ratificación, aceptación, aprobación o adhesión surtirá efecto noventa días después de la fecha en que se haya efectuado tal depósito.

ARTICULO 7

1 El presente Protocolo podrá ser denunciado por un Estado Parte en cualquier momento posterior a la expiración de un plazo de un año a contar de la fecha en que el presente Protocolo haya entrado en vigor para dicho Estado.

2 La denuncia se efectuará depositando un instrumento de denuncia ante el Secretario General.

3 La denuncia surtirá efecto transcurrido un año a partir de la recepción, por parte del Secretario General, del instrumento de denuncia, o cualquier otro plazo más largo que pueda ser fijado en dicho instrumento.

4 Una denuncia del Convenio por un Estado Parte se entenderá que constituye una denuncia del presente Protocolo por esa Parte.

ARTICULO 8

1 La Organización podrá convocar una conferencia con objeto de revisar o enmendar el presente Protocolo.

2 El Secretario General convocará una conferencia de los Estados Partes en el presente Protocolo con objeto de revisarlo o enmendarlo, a petición de un tercio de los Estados Partes o de cinco Estados Partes, si esta cifra es mayor.

3 Todo instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión depositado con posterioridad a la entrada en vigor de una enmienda al presente Protocolo se entenderá que es aplicable al Protocolo, en su forma enmendada.

ARTICULO 9

1 El presente Protocolo será depositado ante el Secretario General.

2 El Secretario General:

a) informará a todos los Estados que hayan firmado el presente Protocolo o se hayan adherido al mismo, y a todos los Miembros de la Organización, de:

i) cada nueva firma y cada nuevo depósito de un instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión, y de la fecha en que se produzca;

ii) la fecha de entrada en vigor del presente Protocolo;

iii) todo depósito de un instrumento de denuncia del presente Protocolo y de la fecha en que se recibió dicho instrumento, así como de la fecha en que la denuncia surta efecto;

iv) la recepción de toda declaración o notificación formulada en virtud del presente Protocolo o del Convenio, en relación con el presente Protocolo;

b) remitirá ejemplares auténticos certificados del presente Protocolo todos los Estados que lo hayan firmado o se hayan adherido al mismo

3 Tan pronto como el presente Protocolo entre en vigor, el depositario remitirá un ejemplar auténtico certificado del mismo al Secretario General de las Naciones Unidas a fines de registro y publicación, de conformidad con el Artículo 102 de la Carta de las Naciones Unidas.

ARTICULO 10

El presente Protocolo está redactado en un solo ejemplar en los idiomas árabe, chino, español, francés, inglés y ruso, y cada uno de estos textos tendrá la misma autenticidad.

EN FE DE LO CUAL los infrascritos, debidamente autorizados al efecto por sus respectivos Gobiernos, firman el presente Protocolo.

HECHO EN Roma el día diez de marzo de mil novecientos ochenta y ocho.

[For the signatures, see p. 330 of this volume — Pour les signatures, voir p. 330 du présent volume.]

عن الارجنتين :
代表 阿根廷：

For Argentina:
Pour l'Argentine :
За Аргентину:
Por la Argentina:

Bajo reserva de ratificación[1]
ENRIQUE S. A. CANDIOTI
MARTHA OLIVEROS

عن البهامـــا :
代表 巴哈马：

For the Bahamas:
Pour les Bahamas :
За Багамские острова:
Por las Bahamas:

[J. STEEL][2]
Dep. Director Maritime Affairs[3]
Subject to ratification[4]

عن بلجيكـــا :
代表 比利时：

For Belgium:
Pour la Belgique :
За Бельгию:
Por Bélgica:

[L. WILLEMS]
Sous réserve de ratification[5]

[1] Subject to ratification — Sous réserve de ratification.
[2] The names of signatories appearing between brackets were not legible and have been supplied by the International Maritime Organization — Les noms des signataires donnés entre crochets étaient illisibles et ont été fournis par l'Organisation maritime internationale.
[3] Directeur adjoint aux affaires maritimes.
[4] Sous réserve de ratification.
[5] Subject to ratification.

عن البرازيـــل :

代表 巴西：

For Brazil:
Pour le Brésil :
За Бразилию:
Por el Brasil:

[J. A. MEDICIS]
Subject to ratification[1]

عن بروناي دار السلام :

代表 文莱达鲁萨兰国：

For Brunei Darussalam:
Pour le Brunéi Darussalam :
За Бруней Даруссалам:
Por Brunei Darussalam:

[PENGIRAN SETIA RAJA PENGIRAN HAJI JAYA]
Subject to ratification[1]

عن بلغاريـــا :

代表 保加利亚：

For Bulgaria:
Pour la Bulgarie :
За Болгарию:
Por Bulgaria:

[C. TEPAVITCHAROV]
Subject to ratification[1]

[1] Sous réserve de ratification.

عن جمهورية روسيا البيضاء السوفيتية الاشتراكية :

代表 白俄罗斯苏维埃社会主义共和国：

For the Byelorussian Soviet Socialist Republic:
Pour la République socialiste soviétique de Biélorussie :
За Белорусскую Советскую Социалистическую Республику:
Por la República Socialista Soviética de Bielorrusia:

[*Signed — Signé*][1]

, В соответствии с пунктом 2(b) статьи 5 Протокола о борьбе с незаконными актами, направленными против безопасности стационарных платформ, расположенных на континентальном шельфе, от 10 марта 1988 года настоящий Протокол вступит в силу для БССР после его одобрения компетентными органами Белорусской Советской Социалистической Республики[2].

عن كندا :

代表 加拿大：

For Canada:
Pour le Canada :
За Канаду:
Por el Canadá:

[PHILIPPE KIRSCHE]

Subject to ratification[3]

[1] Signed by L. Zamyatin — Signé par L. Zamyatin.

[2] [TRANSLATION — TRADUCTION]*

With the following reservation: In compliance with article 5, paragraph 2 (*b*) of the Protocol for the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Fixed Platforms Located on the Continental Shelf of 10 March 1988, this Protocol enters into force for the Byelorussian SSR after its ratification by the competent authorities of the Byelorussian Soviet Socialist Republic — Avec la réserve suivante : En application des dispositions du paragraphe 2 *b* de l'article 5 du Protocole pour la répression d'actes illicites contre la sécurité des plates-formes fixes situées sur le plateau continental du 10 mars 1988, ledit Protocole entre en vigueur à l'égard de la République socialiste soviétique de Biélorussie après sa ratification par les autorités biélorussiennes compétentes.

* Translation supplied by the International Maritime Organization — Traduction fournie par l'Organisation maritime internationale.

[3] Sous réserve de ratification.

عن شيلـــى :

代表 智利：

For Chile:
Pour le Chili :
За Чили:
Por Chile:

[C. FERREIRA]
Sujeto a ratificación[1]

عن الصـــين :

代表 中国：

For China:
Pour la Chine :
За Китай:
Por China:

[*Signed — Signé*][2, 3]

[illegible][1]

عن كوستاريكـــــا :

代表 哥斯达黎加：

For Costa Rica:
Pour le Costa Rica :
За Коста-Рику:
Por Costa Rica:

[O. TORREALBA TORUÑO]
ad referendum

[1] Subject to ratification — Sous réserve de ratification.
[2] Signed by Ji Chaozhu — Signé par Ji Chaozhu.
[3] See p. 346 of this volume for the text of the declaration made upon signature and confirmed upon ratification — Voir p. 346 du présent volume pour le texte de la déclaration faite lors de la signature et confirmée lors de la ratification.

عن تشيكوسلوفاكيـــــا :

代表 捷克斯洛伐克：

For Czechoslovakia:
Pour la Tchécoslovaquie :
За Чехословакию:
Por Checoslovaquia:

Subject to ratification[1]
[JAN FIDLER]

عن الدانمرك :

代表 丹麦：

For Denmark:
Pour le Danemark :
За Данию:
Por Dinamarca:

Subject to ratification or acceptance[2]
[PETER DYVIG]

عن الاكـــوادور :

代表 厄瓜多尔：

For Ecuador:
Pour l'Equateur :
За Эквадор:
Por el Ecuador:

[B. PINTO TAPIA]
Subject to ratification[1]

عن مصـــــر :

代表 埃及：

For Egypt:
Pour l'Egypte :
За Египет:
Por Egipto:

Subject to ratification[1]
[YOUSEF SHARARA]

[1] Sous réserve de ratification.
[2] Sous réserve de ratification ou d'acceptation.

عن فرنسا:
代表 法国:

For France:
Pour la France :
За Францию:
Por Francia:

Sous réserve d'approbation[1]
[CLAUDE DOUAY]

عن اليونان:
代表 希腊:

For Greece:
Pour la Grèce :
За Грецию:
Por Grecia:

Subject to ratification[2]
[M. A. PAPAGEORGIOU]

عن المجر:
代表 匈牙利:

For Hungary:
Pour la Hongrie :
За Венгрию:
Por Hungría:

Subject to ratification[2]
[GYÖRGY MISUR]

[1] Subject to approval.
[2] Sous réserve de ratification.

عن العـــراق :

代表 伊拉克：

For Iraq:
Pour l'Iraq :
За Ирак:
Por el Iraq:

Subject to ratification[1]
[*Signed — Signé*][2, 3]

عن اسرائيـل :

代表 以色列：

For Israel:
Pour Israël :
За Израиль:
Por Israel:

Subject to ratification[1]
[M. DRORY]

عن ايطاليـا :

代表 意大利：

For Italy:
Pour l'Italie :
За Италию:
Por Italia:

Subject to ratification[1]
[LORENZO FERRARIN]

[1] Sous réserve de ratification.
[2] Signed by M. S. Al-Mashat — Signé par M. S. Al-Mashat.
[3] See p. 345 of this volume for the text of the reservation made upon signature and confirmed upon ratification — Voir p. 345 du présent volume pour le texte de la réserve faite lors de la signature et confirmée lors de la ratification.

عن الأردن :

代表 约旦：

For Jordan:
Pour la Jordanie :
За Иорданию:
Por Jordania:

[*Signed — Signé*][1]

عدم سريان التحفظات

شرط التصديق[2]

عن ليبريا :

代表 利比里亚：

For Liberia:
Pour le Libéria :
За Либерию:
Por Liberia:

Subject to ratification[3]
[J. P. KELLER]

عن المغرب :

代表 摩洛哥：

For Morocco:
Pour le Maroc :
За Марокко:
Por Marruecos:

Sous réserve de ratification[4]
[YAHIA BENSLIMANE]

[1] Signed by A. Al-Khasawneh — Signé par A. Al-Khasawneh.
[2] Subject to ratification — Sous réserve de ratification.
[3] Sous réserve de ratification.
[4] Subject to ratification.

عن هولندا :

代表 荷兰：

For the Netherlands:
Pour les Pays-Bas :
За Нидерланды:
Por los Países Bajos:

Subject to acceptance[1]
[E. J. PH. ROBERTS]

عن نيوزيلندا :

代表 新西兰：

For New Zealand:
Pour la Nouvelle-Zélande :
За Новую Зеландию:
Por Nueva Zelandia:

Subject to ratification[2]
[BRYCE HARLAND]

عن نيجيريا :

代表 尼日利亚：

For Nigeria:
Pour le Nigéria :
За Нигерию:
Por Nigeria:

Subject to ratification[2]
[DOVE-EDWIN]
9 September 1988

[1] Sous réserve d'acceptation.
[2] Sous réserve de ratification.

عن النرويج :
代表 挪威：
For Norway:
Pour la Norvège :
За Норвегию:
Por Noruega:

Subject to ratification[1]
[MORTEN RUUD]

عن الفلبين :
代表 菲律宾：
For the Philippines:
Pour les Philippines :
За Филиппины:
Por Filipinas:

Subject to ratification
by the Congress of the Philippines[2]
[J. M. ZALDARRIAGA]
[M. T. LEPATAN]

عن بولندا :
代表 波兰：
For Poland:
Pour la Pologne :
За Польшу:
Por Polonia:

Subject to ratification[1]
[J. VONAU]

[1] Sous réserve de ratification.
[2] Sous réserve de ratification par le Congrès des Philippines.

عن العربية السعودية :

代表 沙特阿拉伯：

For Saudi Arabia:
Pour l'Arabie saoudite :
За Саудовскую Аравию:
Por la Arabia Saudita:

Subject to ratification[1]

[*Signed — Signé*][2]

عن سيشيـــــل :

代表 塞舌尔：

For Seychelles:
Pour les Seychelles :
За Сейшельские острова:
Por Seychelles:

Subject to ratification[1]

[J. BONNELAME]

عن اسبانيـا :

代表 西班牙：

For Spain:
Pour l'Espagne :
За Испанию:
Por España:

A reserva de ratificación[3]

[JOSÉ J. PUIG DE LA BELLACASA]

[1] Sous réserve de ratification.
[2] Signed by Ahmed Al-Turki — Signé par Ahmed Al-Turki.
[3] Subject to ratification — Sous réserve de ratification.

عن السويد:

代表 瑞典:

For Sweden:
Pour la Suède :
За Швецию:
Por Suecia:

Subject to ratification[1]

[PETER LÖFMARCK]

عن سويسرا:

代表 瑞士:

For Switzerland:
Pour la Suisse :
За Швейцарию:
Por Suiza:

Sous réserve de ratification[2]

[PICTET]

عن تركيا:

代表 土耳其:

For Turkey:
Pour la Turquie :
За Турцию:
Por Turquía:

[YÜKSEL SÖYLEMEZ]

The Government of Republic of Turkey signs the Protocol subject to ratification and with reservation to the effect that it does not consider itself bound by all of the provisions of article 16 paragraph (1) of the Convention.[3]

[1] Sous réserve de ratification.
[2] Subject to ratification.
[3] [TRADUCTION — TRANSLATION]
Le Gouvernement de la République turque signe le Protocole sous réserve de ratification et avec réserve, en fait qu'il ne se considère pas lié par toutes les dispositions du paragraphe 1 de l'article 16 de ladite Convention.

عن جمهورية أوكرانيا السوفيتية الاشتراكية :

代表 乌克兰苏维埃社会主义共和国：

For the Ukrainian Soviet Socialist Republic:
Pour la République socialiste soviétique d'Ukraine :
За Украинскую Советскую Социалистическую Республику:
Por la República Socialista Soviética de Ucrania:

[*Signed — Signé*][1]

со следующей оговоркой:

„В соответствии с пунктом 2(б) статьи 5 Протокола о борьбе с незаконными актами, направленными против безопасности стационарных платформ, расположенных на континентальном шельфе, от 10 марта 1988 г. настоящий Протокол вступает в силу для УССР после его ратификации компетентными органами Украинской Советской Социалистической Республики[2]."

[1] Signed by L. Zamyatin — Signé par L. Zamyatin.

[2] [TRANSLATION — TRADUCTION]*

With the following reservation: In compliance with article 5, paragraph 2 (*b*) of the Protocol for the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Fixed Platforms Located on the Continental Shelf of 10 March 1988, this Protocol enters into force for the Ukrainian SSR after its ratification by the competent authorities of the Ukrainian Soviet Socialist Republic — Avec la réserve suivante : En application des dispositions du paragraphe 2 *b* de l'article 5 du Protocole pour la répression d'actes illicites contre la sécurité des plates-formes fixes situées sur le plateau continental du 10 mars 1988, ledit Protocole entre en vigueur à l'égard de la République socialiste soviétique d'Ukraine après sa ratification par les autorités ukrainiennes compétentes.

* Translation supplied by the International Maritime Organization — Traduction fournie par l'Organisation maritime internationale.

عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية :

代表 苏维埃社会主义共和国联盟：

For the Union of Soviet Socialist Republics:
Pour l'Union des Républiques socialistes soviétiques :
За Союз Советских Социалистических Республик:
Por la Unión de Repúblicas Socialistas Soviéticas:

[*Signed — Signé*][1]

Со следующей оговоркой:

- В соответствии с пунктом 2(б) статьи 5 Протокола о борьбе с незаконными актами, направленными против безопасности стационарных платформ, расположенных на континентальном шельфе, от 10 марта 1988 г. настоящий Протокол вступает в силу для СССР после его ратификации компетентными органами Союза Советских Социалистических Республик[2]

عن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلنـــدا :

代表 大不列颠和北爱尔兰联合王国：

For the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland:
Pour le Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord :
За Соединенное Королевство Великобритании и Североирландии:
En nombre del Reino Unido de Gran Bretaña e Irlanda del Norte:

Subject to ratification[3]

[GLENARTHUR]

[1] Signed by L. Zamyatin — Signé par L. Zamyatin.

[2] [TRANSLATION — TRADUCTION]*

With the following reservation: In compliance with article 5, paragraph 2 (*b*) of the Protocol for the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Fixed Platforms Located on the Continental Shelf of 10 March 1988, this Protocol enters into force for the USSR after its ratification by the competent authorities of the Ukrainian Soviet Socialist Republic — Avec la réserve suivante : En application des dispositions du paragraphe 2 *b* de l'article 5 du Protocole pour la répression d'actes illicites contre la sécurité des plates-formes fixes situées sur le plateau continental du 10 mars 1988, ledit Protocole entre en vigueur à l'égard de l'Union des républiques socialistes soviétiques après sa ratification par les autorités ukrainiennes compétentes.

* Translation supplied by the International Maritime Organization — Traduction fournie par l'Organisation maritime internationale.

[3] Sous réserve de ratification.

عن الولايات المتحدة الأمريكية :

代表 美利坚合众国：

For the United States of America:
Pour les Etats-Unis d'Amérique :
За Соединенные Штаты Америки:
Por los Estados Unidos de América:

Subject to ratification[1]

[MAXWELL M. RABB]

[1] Sous réserve de ratification.

RESERVATION MADE UPON SIGNATURE

IRAQ

[*For the text of the same statement see p. 291 of this volume.*]

RÉSERVE FAITE LORS DE LA SIGNATURE

IRAQ

[*Pour le texte de la même déclaration, voir p. 291 du présent volume.*]

DECLARATIONS AND RESERVATIONS MADE UPON RATIFICATION, ACCESSION *(a)* OR APPROVAL *(AA)*

CHINA

[*Confirming the declaration made upon signature; for the text, see p. 290 of this volume.*]

FRANCE (AA)

[TRANSLATION[1] — TRADUCTION][2]

1. As far as article 2, paragraph 2, is concerned the French Republic understands by "tentative, "incitation", "complicité" and "menace", *la tentative*, *l'incitation*, *la complicité* and *la menace* as defined in the conditions envisaged by French criminal law.

2. The French Republic does not consider itself bound by the provisions of article 1, paragraph 1, to the extent that reference is made to the provisions of article 16, paragraph 1, according to which: "Any dispute between two or more States Parties concerning the interpretation or application of this Convention which cannot be settled through negotiation within a reasonable time shall, at the request of one of them, be submitted to arbitration. If, within six months from the date of the request for arbitration, the parties are unable to agree on the organization of the arbitration any one of those parties may refer the dispute to the International Court of Justice by request in conformity with the Statute of the Court".

DÉCLARATIONS ET RÉSERVES FAITES LORS DE LA RATIFICATION, ADHÉSION *(a)* OU APPROBATION *(AA)*

CHINE

[*Avec confirmation de la déclaration faite lors de la signature; pour le texte, voir p. 290 du présent volume.*]

FRANCE (AA)

« 1. En ce qui concerne l'article 2, paragraphe 2, la République française entend par « tentative », « incitation », « complicité » et « menace », la tentative, l'incitation, la complicité et la menace telles qu'elles sont définies dans les conditions prévues par la législation pénale française.

2. La République française ne se considère pas liée par les dispositions de l'article 1er, paragraphe 1, en ce qu'elles renvoient aux dispositions de l'article 16, paragraphe 1, de la Convention du 10 mars 1988 pour la répression d'actes illicites contre la sécurité de la navigation maritime selon lequel : « Tout différend entre les Etats Parties concernant l'interprétation ou l'application de la présente Convention qui ne peut pas être réglé par voie de négociation dans un délai raisonnable est soumis à l'arbitrage, à la demande de l'un d'entre eux. Si, dans les six mois qui suivent la date de la demande d'arbitrage, les Parties ne parviennent pas à se mettre d'accord sur l'organisation de l'arbitrage, l'une quelconque d'entre elles peut soumettre le différend à la Cour internationale de justice, en déposant une requête conformément au statut de la cour ».

[1] Translation supplied by the International Maritime Organization.
[2] Traduction fournie par l'Organisation maritime internationale.

GERMAN DEMOCRATIC REPUBLIC (a)

[GERMAN TEXT — TEXTE ALLEMAND]

Die Deutsche Demokratische Republik erklärt in Übereinstimmung mit Artikel 16 Absatz 2 der Konvention zur Bekämpfung rechtswidriger Handlungen gegen die Sicherheit der Seeschiffahrt, dessen Bestimmungen gemäß Artikel 1 Absatz 1 des Protokolls sinngemäß auch auf das Protokoll Anwendung finden, daß sie sich hinsichtlich des Protokolls durch Artikel 16 Absatz 1 der Konvention nicht als gebunden betrachtet.

[TRANSLATION][1]

In accordance with article 16, paragraph 2, of the Convention for the Suppression of Unlawful Acts against the Safety of Maritime Navigation, the provisions of which shall also apply *mutatis mutandis* to the Protocol according to article 1, paragraph 1, of the Protocol, the German Democratic Republic declares that it does not consider itself bound by article 16, paragraph 1 of the Convention as regards the Protocol.

UNITED KINGDOM

". . . that until consultations with various territories under the territorial sovereignty of the United Kingdom are completed, the Convention and Protocol will apply in respect of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland only. Consultations with the territories are in hand and are expected to be completed by the end of 1991."

[1] Translation supplied by the International Maritime Organization.

RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE ALLEMANDE (a)

[TRADUCTION[1]]

Conformément au paragraphe 2 de l'article 16 de la Convention pour la répression d'actes illicites contre la sécurité de la navigation maritime, dont les dispositions s'appliquent également *mutatis mutandis* au Protocole conformément au paragraphe 1 de l'article premier de ce protocole, la République démocratique allemande déclare qu'elle ne se considère pas liée par les dispositions du paragraphe 1 de l'article 16 de la Convention en ce qui concerne le Protocole.

ROYAUME-UNI

« . . . jusqu'à la fin des consultations actuellement en cours avec différents territoires placés sous la souveraineté territoriale du Royaume-Uni, la Convention et le Protocole ne s'appliqueront qu'au Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord. Les consultations sont en bonne voie et devraient être terminées d'ici la fin de l'année 1991. »

[1] Traduction fournie par l'Organisation maritime internationale.